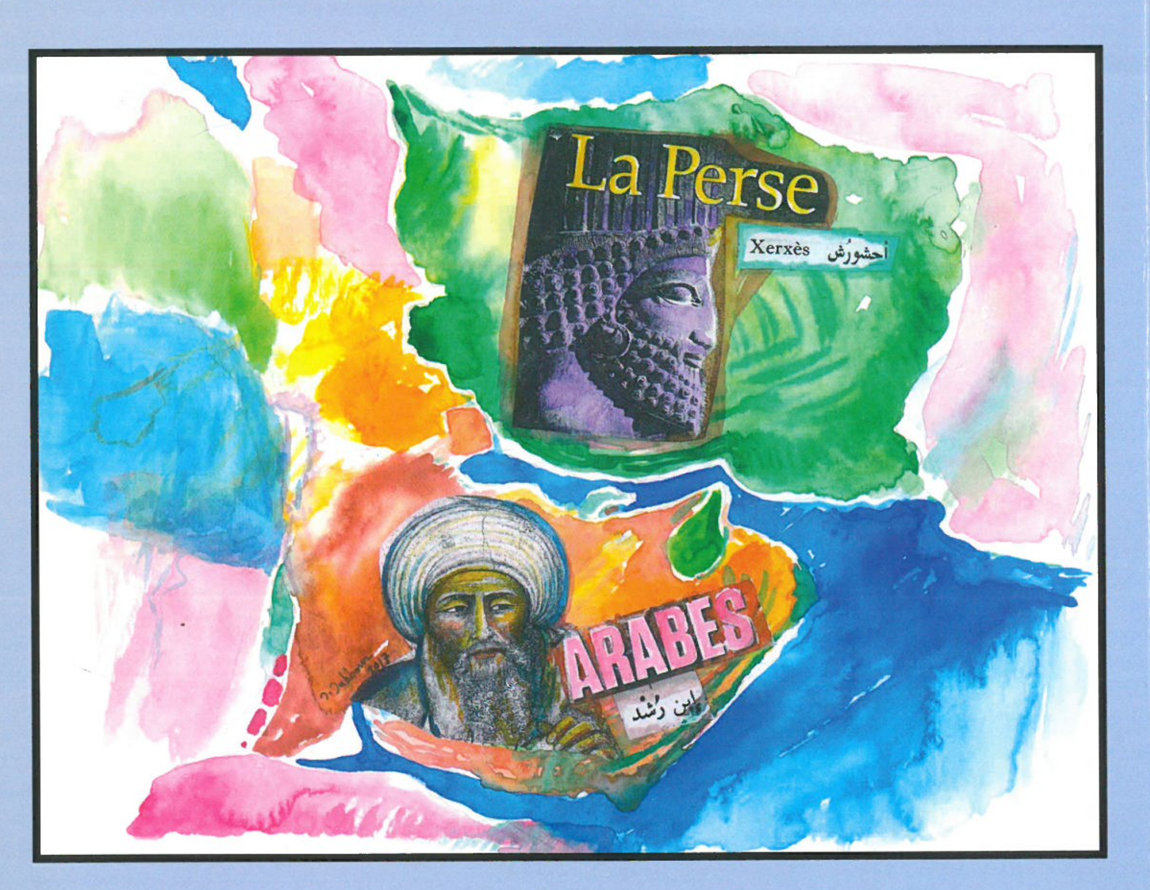
د. نبيل خليفة

بَاحِث في الجُغرافيَا السيَاسية

الصراع العربيّ - الفارسيّ

قراءَة جيُوبّوليتيكيّة للمواجَهة التاريخيّة حَول خَليج الأمَم



مركز بيبلوس للدراسَات

٢٠١٨

سلمان بن عبد العزيز:

" إن المواقف الشجاعة هي دائماً التي تحدّد

مسار التاريخ وتنقذ الأمم "

في اجتماع وزراء الدفاع العرب – جدّه ٢٠١٤/٥/١٥

دكتور نبيل خليفة

باحث في الجغرافيا السياسيّة

الصراع العربيّ – الفارسيّ

قراءة جيوبوليتيكيّة للمواجهة التاريخيّة حول خليج الأمم



مركز بيبلوس للدراسات

٢٠١٨

رسم الغلاف للفنّان الأب جان جبّور: ابن رشد العربيّ.. واحشورش الفارسيّ.

رسم المؤلّف: للفنّان بيار شديد.



مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث

(مبدأ CBER)

تأسّس بموجب علم وخبر رقم ٢٠١/أو–لعام ١٩٩٠

غايته:

نشر المقالات والكتب وإعداد الدراسات المتعلّقة بالأوضاع اللبنانيّة والعالم العربيّ

"إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث"

منشورات

مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث

ص.ب.: ٣٨ جبيل (بيبلوس) لبنان

تيليفاكس: ٠٩/٩٤٥٠٠١

هاتف: ٠٣/٥٨١٢١٢

العنوان البريدي: nabilkhalife_cber@hotmail.com

الطبعة الأولى

جبيل (بيبلوس) ٢٠١٨

الإهداء

إلى العاملين للمستقبل العربيّ

والملتزمين بالمصير العربيّ

إنساناً ودولةً ورؤية ومجتمعاً،

.. وحضارة !

.. هذه الأمثولة !

وهذا الدعاء !

نبيل خليفة

القسم الأوّل

من الخليج الفارسيّ.. إلى الخليج العربيّ.. إلى خليج الأمم !

مدخل جيو – حضاريّ للصراع العربيّ – الفارسيّ.

العرب والثورة الإيرانيّة:

جيوبوليتيك المملكة العربيّة السعوديّة.

جيوبوليتيك الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

الخلفيّات الدينيّة والسياسيّة لثورة الإمام الخميني.

الفصل الأوّل

مخاطر القراءة الإيديولوجيّة للتاريخ والجغرافيا:

خليج الأمم!

قراءة علميّة للخليج الذي لم يعد فارسيّاً!

يعطي السياسيّون والاستراتيجيّون أهميّة كبرى لأسماء الأمكنة أو الحيّزات (Espaces) الجغرافيّة. وفي رأي ميشال فوشيه "أن الخلافات الجيوبوليتيكيّة تبدأ بخلافات ألسنيّة". ويتساءل: "ماذا نسمي الخليج مثلاً؟". فالتسمية ليست صدفة وإنّما ترتبط عادة باعتبارات جغرافيّة وتاريخيّة وقوميّة وجيو – استراتيجيّة. وطالما أدّت إلى نزاعات سياسيّة أو حربيّة أو "قاموسيّة" بين جانبين لهما تمثّلات (Représentations) مختلفة حول المكان ذاته. فهل ان الذراع المائيّة الواقعة بين إيران وشبه الجزيرة العربيّة تدعى: الخليج الفارسي، أم الخليج العربي، أم الخليج الإسلامي، أم الخليج الدولي، أم الخليج فقط ومن دون صفة، أم الخليج العربي – الفارسي؟ ولماذا؟

هذه الإشكاليّة أثارت جدلاً علميّاً، لكنّه جدل قديم وسيستمرّ في المستقبل. فقد وضعت مجلة "ناشيونال جيوغرافيك"، وهي الأشهر في الولايات المتحدة، اسم "الخليج العربي تحت اسم "الخليج الفارسي" في أطلسها الجديد. وأشارت إلى الخلاف على الجزر الثلاث بين إيران ودولة الإمارات العربيّة واعتبرت "أن طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى محتلّة من إيران وتطالب الإمارات العربيّة بالسيادة عليها".

أقام هذا الأمر إيران ولم يقعدها. فاتّخذت إجراءات عقابيّة بحق المجلة ومارست مختلف الضغوط عليها، فاضطرت المجلة إلى الاعتذار وعادت فسحبت اسم الخليج العربي عن الأطلس وأزالت الإشارة إلى الخلاف بين إيران والإمارات على الجزر الثلاث في الخليج.

كيف نقرأ هذه الحالة في الجغرافيا السياسيّة؟

ألا يمكن القول إن الخليج "الفارسي" لم يعد فارسياً، بل صار عربيّاً – فارسيّاً؟

وإلى أيّ حدّ يمكن الركون إلى القراءة الإيديولوجيّة للتاريخ والجغرافيا؟

الخليج بالأرقام

الخليج هو حوض بحري مغلق يشكّل امتداداً للمحيط الهندي عبر بحر العرب. تحدّه إيران شرقاً والعراق والكويت شمالاً وشبه الجزيرة العربيّة غرباً. ويتّصل ببحر العرب (خليج عمان) بواسطة مضيق هرمز. طول الخليج حوالى ٥٧٠ ميلاً (٩١٧ كلم) وعرضه يختلف بين الشمال الغربي ١٢٥ ميلاً (أي ٢٠١ كلم) والجنوب الشرقي حوالى ٢٧٥ ميلاً (أي ٤٤٣ كلم). تبلغ مساحته نحو ٢٣٠ ألف كلم٢. متوسّط عمقه ٣٥ متراً ويصل في أقصاه إلى ١٠٠ متر قرب هرمز حيث يبلغ عرض المضيق نحو ٦٠ كلم

وطوله ١٥٤ كلم. وأعمق أقسامه يقع ناحية السواحل الإيرانيّة بحيث أن البواخر التي تزيد حمولتها على خمسة آلاف طن لا تستطيع الاقتراب من السواحل العربيّة أكثر من ٨ كيلومترات. جوّه جاف وقد تصل درجة الحرارة فيه إلى ٥٠ درجة مئويّة، خصوصاً عندما تهبّ عليه الرياح الجنوبيّة الحارّة خلال الصيف، فتؤدّي إلى ارتفاع كبير في درجة الرطوبة.

توجد داخل الخليج عشرات الجزر (نحو ١٣٠) من أهمّها: البحرين وبوبيان ووربه وفيلكه وأبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وهي أقرب إلى الشاطئ العربي من الخليج. كما توجد جزر أقرب إلى الشاطئ الإيراني، مثل كيش ولافان وهنغام ومسندم وسواها. ويبدو واضحاً من الأسماء أن بعضها عربيّة (أسماء عربيّة) وبعضها إيرانيّة (أسماء فارسيّة) بحيث تتحدّد هويّتها في ضوء أسمائها. علماً أن جزيرة البحرين هي دولة مستقلّة، وجزر بوبيان ووربه وفيلكه هي جزء من دولة الكويت.

وتظهر المعطيات الجغرافيّة والديموغرافيّة للدول التسع التي تحيط بالخليج (جدول رقم ١) وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعوديّة والعراق وعُمان وقطر والكويت واليمن وإيران الأمور الآتية:

١ – ان مجموع مساحتها هو ٥،١٧ مليون كلم٢، تشكّل إيران نسبة ٣٢ في المئة منها، والدول العربيّة ٦٨ في المئة.

٢ – أما بالنسبة إلى عدد السكان، فهو ١٩٨،٧ مليون نسمة، يشكّل سكان إيران نسبة ٤٠ في المئة من السكان والعرب ٦٠ في المئة، في حين يبلغ الدخل الفردي في إيران ٥١٥٣ دولاراً قياساً إلى الدخل الفردي المرتفع لدى دول الخليج وهو معدّل في حدود ٢٨٠٠٠ دولار.

٣ – يبلغ المجموع العام لطول الساحل على الخليج نحو ٣٣٠٠ كلم، حصة إيران منها نحو الثلث (١٠٣١ كلم).

٤ – هناك دولة واحدة غير عربيّة واقعة في شرق الخليج (ايران)، في مقابل تعدّد دولي عربي في غرب الخليج (٨ دول عربية، واحدة منها فقط لا تطلّ على الخليج هي اليمن)، والوحدة والتعدّد لهما معناهما الجيو–سياسي، وبالتالي انعكاسهما على أوضاع الخليج في هويّته وانتمائه وأمنه والهيمنة عليه: وحدة لدى الفرس وتعدّد لدى العرب!

إيران والخليج الفارسي

تصرّ إيران، بمختلف عهودها، من الشاهنشاه إلى الجمهوريّة الإسلاميّة، على تسمية الذراع المائي بـ"الخليج الفارسي"، وفي كلّ مرة قامت مؤسّسة ما، جغرافيّة أو سياسيّة أو علميّة أو عسكريّة أو أمميّة (هيئة الأمم) باستخدام تسمية أخرى للخليج، من مثل الخليج العربي، أو الخليج فقط من دون صفة، أو الخليج العربي – الفارسي، كانت تقوم قيامة المسؤولين الإيرانيّين، السياسيّين والأكاديميّين والإعلاميّين، فيقدّمون الاحتجاجات، ويقومون بالإجراءات العقابيّة بحق أولئك الذين "يوجهون صفعةً إلى تراث وجه إيران وتاريخها وجغرافيّتها وإرثها الفارسي" بحسب زعمهم! وأكثر من ذلك، كما رأت صحيفة "طهران تايمس"، فإنّ "الجمعيّة الوطنيّة للجغرافيا" التي تصدر مجلة "ناشيونال جيوغرافيك"، وهي المرجع الرئيسي للجغرافيا في الولايات المتحدة، إذ تضع اسم الخليج العربي تحت اسم الخليج الفارسي (بين مزدوجين وبحروف أصغر)، فإنّها "بتأثير من اللوبي الصهيوني، وبدولارات النفط من بعض الحكومات العربيّة قرّرت تشويه واقع تاريخي لا يمكن نكرانه".

لقد اعتبر المسؤولون الإيرانيّون ذلك "مؤامرة صهيونيّة لشقّ صفوف المسلمين"، فبادرت الحكومة الإيرانيّة إلى اتّخاذ إجراءات تمنع بموجبها الجمعيّة الوطنيّة للجغرافيا من بيع مطبوعاتها وخرائطها في إيران. كما مُنع أي مندوب من قبلها بدخول الأراضي الإيرانيّة. وزاد في الطين بلّة أن الجمعيّة أشارت في أطلسها الجديد إلى النّزاع المستمر بين إيران ودولة الإمارات العربيّة على الجزر الثلاث التي احتلّتها إيران عام ١٩٧١ (زمن الشاه)، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وعبثاً حاولت الجمعيّة أن تشرح أسباب زيادة صفة "الخليج العربي" إلى الخليج الفارسي، بأن هناك من يعرّف الذراع البحريّة بالخليج العربي. ولا بدّ من التفريق بينها وبين بحر العرب القريب منها والواقع بين مضيق هرمز والمحيط الهندي. لكن الإيرانيّين ليسوا مستعدّين لسماع أي تبرير. لأن اسم الخليج الفارسي، في وعيهم ولاوعيهم العقلي / العاطفي، إنّما يمثّل المشاعر القوميّة لدى الإيرانيّين، بل هناك من يقول انه "صار جزءاً لا يتجزّأ من الهويّة القوميّة الإيرانيّة"، وهي هويّة مركوزة وثابتة لديهم لم تضعفها أو تلغها الهويّة الإسلاميّة!

وتعمد الأوساط الإيرانيّة إلى استنطاق التاريخ لتبرر من خلاله مشروعيّة تسمية "الخليج الفارسي" من دون غيرها:

- فهذه التسمية عرفت في أول الأمر من قبل الأمبراطور داريوس (٨٣١–٤٨٦ ق.م.)، وهو من الأسرة الاخمانية الفارسيّة، في كلامه "على البحر الذي يربط بين مصر وفارس".
- وهناك من يرى أن الاسكندر الأكبر هو أوّل من أطلق تسمية "الخليج الفارسي" بعد رحلة موفده أمير البحر نياركوس عام ٣٢٦ ق.م. وقد عاد من الهند بأسطوله بمحازاة الساحل الفارسي فلم يتعرّف إلى الجانب العربي من الخليج.

- اليونان استخدموا تسمية "الخليج الفارسي" (Persicos sinos)، وكان منهم الجغرافي اليوناني المشهور سترابون (Strabon) الذي تحدّث عن "أن العرب يعيشون في منطقة واقعة بين البحر الأحمر والخليج الفارسي". ويعتبر الإيرانيّون أن شهادة سترابون ذات صدقيّة كبرى لهم لأنها تأتي من جغرافي مشهور أوروبياً وعالمياً وليس إيرانيّاً.
- وحتى الرحّالة العرب في القرون الوسطى أشاروا في كتاباتهم إلى "بحر الفرس".
- في العصر الحديث، أقرّت وزارة الخارجيّة الأميركيّة استخدام تسمية الخليج الفارسي في وثائقها الرسميّة منذ العام ١٩١٧.
- والأمم المتّحدة تستخدم في وثائقها تسمية "الخليج الفارسي".
- ومن المعروف أن اسم الخليج الفارسي هو الاسم القديم المتعارف عليه لهذه الذراع البحريّة بين إيران وشبه الجزيرة العربيّة. ولا تزال هذه التسمية غالبة عليه في المراجع الغربيّة وخصوصاً لدى إسرائيل!

العرب والخليج العربي

في مقابل الطروحات الفارسيّة، هناك طروحات عربيّة تؤكّد عروبة الخليج وترى أن اسم الخليج الفارسي "بقي متداولاً بطريق التواتر" من الغرب.

١. المؤرّخ الروماني بليني (Pliny) (٦٢-١١٣ م) يسمّي الخليج باسمه حين يتحدّث عن "مدينة خاركس (المحمرة) التي تقع في **الطرف الأقصى من الخليج العربي**".

٢. المؤرّخ الإنكليزي رودريك أوين **زار الخليج العربي** وهو يعتقد بأنه خليج فارسي لأنه لم يرَ على الخرائط سوى هذا الاسم وقال: "ان الحقائق والانصاف يقتضيان بتسميته الخليج العربي. وسمّى كتابع بهذا الاسم "وثائق الخليج العربي". وهناك من يدافع عن النظريّة القائلة ان العرب أقاموا على شاطئ الخليج الغربي والشرقي ويعطون عربستان نموذجاً لذلك.

العثمانيّون و"خليج البصرة"

منذ بداية القرن العشرين، خصوصاً منذ اكتشاف النفط في المنطقة العربيّة، بدأ تحوّل عربي وغربي في النظرة إلى الخليج، وتحديداً إلى موضوع التسمية. فلم تعد تسمية الخليج الفارسي لتعبّر عن واقع الخليج نظراً إلى التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والدوليّة التي أصابت الشاطئ الغربي منه. ونظراً إلى النهوض العربي السياسي والقومي والاقتصادي والدولاتي Etatique على الضفة الثانية. وكان ممثّل بريطانيا في الخليج في الثلاثينات، شارل بلدريك، أول من دعا وقال: "إن العرب يفضّلون تسمية هذا البحر بالخليج العربي". ولاقت هذه التسمية صدى في مختلف المطبوعات في العالم العربي، **فاستبدل الخليج الفارسي بالخليج العربي**.

مؤتمر الأدباء العرب المنعقد عام ١٩٥٩ في القاهرة أقرّ تسميته بالخليج العربي، ثم جعلت الحكومة العراقيّة هذه التسمية رسميّة.

وزارة الدفاع الأميركيّة منذ الثمانينات، وبعد بروز الجمهوريّة الإسلاميّة وبدء الحرب العراقيّة – الإيرانيّة بدأت باستخدام اسم "الخليج العربي" في وثائقها وعلى خرائطها.

هناك من يدافع عن تسمية الخليج العربي باعتباره حدود العالم العربي الشرقيّة وطول شاطئه العربي يساوي ضعفي الشاطئ الإيراني على الضفة الشرقيّة (راجع جدول رقم ١).

الخليج العربي–الفارسي

لماذا هذا الصراع بين العرب والإيرانيّين على تسمية الخليج؟ وهل الخلاف هو مجرّد خلاف لفظي؟ وما هي التسمية العلميّة الصحيحة التي تعبّر عن واقع الخليج الآن سياسةً وهويّةً وانتماء؟ ولماذا؟

يقول ميشال فوشيه، صاحب كتاب "تخوم وحدود" Fronts et Frontières، إن تسميات الأمكنة مهمة في الجيوبوليتيك. فهناك أهمية كبرى للتمثلات أي للطريقة التي تسمّي بها الشعوب أو السياسيّون أو الاستراتيجيّون الحيّز الجغرافي. فالخلافات الجيوبوليتيكيّة عادةً ما تبدأ بخلافات ألسنيّة". ويتساءل فوشيه: ماذا نسمّي الخليج مثلاً؟ ويجيب: "في القرن الثامن عشر كان اسمه في أوروبا الخليج الفارسي، وهي تسمية تعكس الغلبة الإيرانيّة على الإمارات. أما اليوم، فإن اسمه أصبح الخليج العربي – الفارسي، وإيران أرادت لفترة أن تسمّيه الخليج الإسلامي. إذن التسمية ليست مجرّد صدفة".

وفي تحليله لأوضاع آسيا الغربيّة، يعرض فوشيه أيضاً لتسمية الخليج، فيرى أن الخليج الذي سُمّي الخليج الفارسي بسبب النفوذ القويّ والتاريخيّ لإيران وجد دعماً من الاستراتيجيّة الأميركيّة (زمن الشاه) القائمة على دعم الشاه وجيشه لتحقيق الأمن الإقليمي في حماية النفط. ومع ذلك، فرضت ضفة الخليج الغربية الآن عليه تسمية

جديدة هي "الخليج العربي – الفارسي"، حتى ولو كان الشاه قد استصدر توصية من الأمانة العامّة للأمم المتحدة عام ١٩٧١ باستخدام مصطلح "الخليج الفارسي". وتجنّباً لإثارة الحساسيّة، سواء تجاه الإيرانيّين أم تجاه العرب، خصوصاً من جانب الجهات والدول والشركات التي لديها مصالح كبرى في الخليج (نفطيّة خاصة)، حاولت كل منها أن تجد مخرجاً، فكانت هناك ثلاثة اقتراحات: إمّا استعمال لفظة الخليج من دون صفة معها، وإمّا استعمال تعبير "الخليج الإسلامي" لوجود كتلتين إسلاميّتين حوله، وإمّا استعمال تعبير "الخليج الدولي" نظراً إلى أهميّته الدوليّة وكونه "خليج الأمم"!

إلا أن العديد من الأطالس والمراجع الجغرافيّة الأوروبيّة بدأت منذ النصف الثاني من القرن العشرين باستخدام التعبير العلمي التاريخي – الجغرافي المتوازن، وهو "الخليج العربي – الفارسي" (موسوعة أونيفرساليس (Universalis) وهاشيت (Hachette) ومعظم الموسوعات الأوروبيّة). هذا التحوّل في الجغرافيا السياسيّة للخليج لم يكن تبسيطاً للأمور، بل جاء نتيجة لعوامل جيو – سياسيّة نظراً إلى أهميّته الاستراتيجيّة كبحيرة نفطيّة تتحكّم بمصالح الدول الكبرى والعالم (وهو موضوع قائم بذاته لا نعرض له هنا).

وينبغي الاعتراف، بدايةً، بأن إيران كانت، منذ ما قبل الميلاد، دولة كبرى في التاريخ واستمرّت كذلك على فترات متقطعة منذ زمن قورش. هذا على الجهة الشرقيّة من الخليج حيث السلطة الأمبراطوريّة والناس. أما في الجهة الغربيّة من الخليج، فلم تقم دولة أمبراطوريّة عربيّة وكان عدد الشبان قليلاً بسبب البيئة الصحراويّة. ولم يتحرّك شبه الجزيرة إلا مع بزوغ الإسلام، فكان التفاعل عبر الشام والعراق بأكثر مما كان عبر بيئة

الجزيرة. هذا الخلل التاريخي – الجغرافي الديموغرافي – الحضاري العسكري بين شرق الخليج وغربه هو الذي منح الجانب الإيراني هيمنته على الخليج (سياسيّاً ولغويّاً)!

باختصار، ليس الخلاف بين العرب والإيرانيّين مجرّد خلاف لفظي/إسمي، وإنّما هو خلاف يعكس صراعاً سياسياً وقوميّاً ذا أبعاد ومضامين استراتيجيّة، خلاصتها: من له الهيمنة على الخليج، على مياهه وجزره ونفطه ومواقعه الاستراتيجيّة وأمنه وثرواته؟ إن تسمية "الخليج العربي" هي ردّ سياسي واستراتيجي على تسمية "الخليج الفارسي". وفيه تأكيد بأن الهيمنة الفارسيّة "التاريخيّة" على الخليج قد انتهت، بل ينبغي أن تتوقف عند حدود معيّنة هي حدود المصالح العربيّة في الخليج. فإيران لا تستطيع أن تكون الوريث الوحيد للهيمنة البريطانيّة على الخليج حتى ولو قامت باحتلال الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) عام ١٩٧١، أي بعد انسحاب بريطانيا من الخليج. فقبل ذلك، في المؤتمر الدولي حول السلاح عام ١٩٢٥، رفض المشاركون طلب إيران باعتبار مياه الخليج مياهاً خاصة بهم واعتبروها "جزءاً من المياه الدوليّة".

لقد ترافق النهوض العربي السياسي والاقتصادي (خصوصاً النفطي) في دول شبه الجزيرة العربية والشرق العربي ووادي النيل مع صعود بارز وواضح لتيّار القوميّة العربيّة منذ زمن عبد الناصر في بداية الخمسينات، فزاد هذا الأمر من حدّة الصراع السياسي والاستراتيجي بين العرب والشاه، وبالتالي زاد من حدّة الانقسام العربي / الفارسي. ولم تعد لإيران القدرة، كما في السابق، على الاستئثار بوضع الخليج لا فعليّاً ولا "اسمياً". وبات عليها أن تأخذ الواقع الجديد في الاعتبار وأن تعترف بأنها ليست وحدها المسؤولة عن أمن الخليج. وليست وحدها من يحدّد هويّة الخليج. فالخليج لم يعد فارسيّاً، بل صار عربيّاً–فارسيّاً. هذا هو منطق العلم مبنياً على حقائق الجغرافيا والتاريخ في آن!

يبقى سؤال أساسي يصعب على الإيرانيّين قبوله أو سماعه، وهو: هل تتغيّر أسماء الأمكنة حتى ولو كانت أسماءً تاريخيّة؟ والجواب الذي وضعه الفرنسي فوشيه والكثير من الدوائر الغربيّة هو: نعم. وهذا ما حصل للخليج وما حصل لغيره من الأماكن.

فالبحر الواقع بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأدنى كان يُعرف عبر التاريخ بالقوى المحيطة به التي كانت تهيمن عليه: ملاحياً وتجارياً ونفوذاً.

فقد كان بحيرةً فينيقيّة ثم أصبح بحيرة يونانيّة، فسُمي "بحر الروم" ثم تحول إلى بحيرة رومانيّة Mare Nostrum. ومع تعدّد القوى الدوليّة حوله من عثمانيّة وبريطانيّة وفرنسيّة وروسيّة وجدوا أن أفضل تسمية له من حيث الموقع هي "البحر الأبيض المتوسط".

نموذج ثان نجده في الذراع المائي بين بريطانيا وفرنسا. فقد كان الانكليز ولا يزال بعضهم يتمسّك (شأن الإيرانيّين) بتسميته "بالقنال الإنكليزي" (English Canal) وذلك تحت تأثير الأسطول البريطاني العظيم والهيمنة البريطانيّة على البحار البعيدة، فكيف بها على البحار القريبة من شواطئ إنكلترا؟ على أن هذه التسمية سقطت، بل أُسقطت، بفعل التوازن الأوروبي (البريطاني – الفرنسي) وصار يُدعى بحر المانش (Manche) المتصل ببحر الشمال عبر مضيق كاليه.

إنّ ردود الفعل الإيرانيّة حول تسمية الخليج، الماضية والحاضرة واللاحقة، تؤكد أن لدى الإيرانيّين قراءة إيديولوجيّة مقفلة للجغرافيا وللتاريخ. وهذا أمر مثير وخطير لأنّه مرتبط بالإيديولوجيا القوميّة الإيرانيّة ونفوذها في الخليج. غير أنّ نفوذ الأمم لا يبقى كما هو طوال التاريخ، بل يخضع للتحوّلات الجيو–سياسيّة. ولا بدّ من قراءة صحيحة وعقلانيّة لهذه التحوّلات كي لا تتجمّد النظرة السياسيّة عند حدود جغرافيّة معيّنة. لقد كان اسم الخليج لدى الكثير من المراجع الغربيّة "الخليج الفارسي". لكن التحوّلات

الكبرى التي شهدتها الضفة العربيّة من الخليج عدّلت جغرافياً وبشريّاً وسياسيّاً وتاريخيّاً وعسكريّاً من هذا الواقع وأعطت العرب حقّهم العادل في مثل هذه التسمية، فلم يعد الخليج فارسيّاً فقط.

يقول أرنولد توينبي: "من الضروري أن تكون لدينا نظرة شاملة إلى التاريخ الذي تتلاحق أحداثه بسرعة". هذا يعني ضرورة أن يأخذ الإيرانيّون والعرب بالحقائق التاريخيّة القديمة والحديثة. فلا يأخذ الإيرانيّون بالقديمة ويهملون الحديثة، ولا يأخذ العرب بالحقائق الحديثة ويهملون القديمة، لأنّ التاريخ بالنسبة إليهما خطّ متواصل. هذا يعني ضرورة تجاوزهما المكتسبات الضيّقة للصراعات المذهبيّة والحزبيّة والإيديولوجيّة، وصراع النظم والقوميّات بين شرق الخليج وغربه.

إنّها حاجة إلى رؤية تاريخيّة ترى الخليج من فوق، ولا تغرق في مستنقعات الماضي والمماحكة حتى ولو كانت مستنقعات الخليج مليئة بالنفط والدولار والذهب واللؤلؤ والمرجان!

وهي رؤية مطلوبة على جانبَي الخليج.

الجدول الختامي (Bilan) لدول الخليج العربي – الفارسي للعام ٢٠١٧ (جدول رقم ١)

إسم البلد	المساحة (كلم²)	عدد السكان (مليون)	الدخل القومي (مليار دولار)	الدخل الفردي (دولار)	طول الساحل على الخليج (كلم)	نسبته المئوية %
المملكة العربيّة السعوديّة	٢١٥٠٠٠٠	٣٢،١٠	٦٣٧،٨	١٩٨٦٩	٤٧٦	١٤،٤
البحرين	٧٠٠	١،٤٠	٣١،٨	٢٢٧١٤	١٦١	٤،٨
الإمارات العربيّة المتحدة	٨٤٠٠٠	٩،٣٠	٣٧٥	٤٠٣٢٢	٦٧٥	٢٠،٤
العراق	٤٣٨٠٠٠	٣٧،٥٠	١٥٦،٣	٤١٦٨	٥٨	١،٧
الكويت	١٨٠٠٠	٤	١١٠،٥	٢٧٦٢٥	٤٩٩	١٥،٣
عمان	٣١٠٠٠٠	٤،٦٠	٥٩،٧	١٢٩٧٨	٨٢	٢،٥
قطر	١١٠٠٠	٢،٣٠	١٥٦،٦	٦٨٠٠٠	٣٢٨	٩،٩
اليمن	٥٢٨٠٠٠	٢٧،٥٠	٣١،٣	١٣٨١	–	–
المجموع (العربي)	**٣٥٢٨٧٠٠**	**١١٨،٧**	**١٥٥٩**	–	**٢٢٧٩**	**٦٩**
إيران (**المجموع الفارسي**)	١٦٤٨٠٠٠	٨٠	٤١٢،٣	٥١٥٣	١٠٢١	٣١
المجموع العام	**٥١٧٦٧٠٠**	**١٩٨،٧**	**١٩٧١،٣**	–	**٣٣٠٠**	**%١٠٠**

المراجع:

« Le Bilan du Monde ». Ed. 2017, *Le Monde,* hors série.
Atlas de 198 pays : Géopolitique, Environnement, Economie.
Nouvel Observateur – *ATLASECO 2010/2013*

- عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج**، دار النهار، بيروت.

الفصل الثاني

مدخل جيو – حضاري

حول الصراع العربيّ – الفارسيّ

جذوره التاريخيّة.. وأبعاده السياسيّة!

كيف تطوّرت العلاقات العربيّة – الفارسيّة عبر التاريخ؟

إنّ من أصعب ما يواجه الدارس المعاصر لقضايا الشرق الأوسط هو موضوع العلاقات العربيّة – الإيرانيّة. وتعود هذه الصعوبة إلى التباسات تاريخيّة – جغرافيّة – دينيّة – سياسيّة، مما يجعل هذه العلاقات غاية في الدقة والحساسية. فالصحيح أن إيران هي الأقرب تاريخياً وجغرافياً ودينياً إلى العالم العربي. غير أن التاريخ العربي – الإيراني هو في الآن ذاته تاريخ التقاء وافتراق، والجغرافية الطبيعية والبشرية هي جغرافيا اتصال وانفصال والديانة هي ديانة توحيد ومذهبيّة. وعلى مدى التاريخ الإنساني المنظور للشعوب المحيطة بالخليج، مرّت العلاقات العربيّة – الإيرانيّة بكافة الحالات والأطوار التي يمكن أن تنشأ بين أمتين متجاورتين تتفاعلان بشرياً وحضارياً: من الحرب إلى

السلم، ومن الاقتباس إلى الإبداع ومن التحدّي (الحضاري والعسكري) إلى الردّ على التحدّي ومن الهيمنة إلى الاحترام ومن التوسّع إلى الانكفاء ومن الركود إلى الثورة، ومن المسالمة إلى المواجهة!

ومنذ بزوغ الإسلام ودخول العرب والأعاجم دين الله، وحصول التمازج الاجتماعي – الثقافي – الحضاري بين الشعوب في الأعصر العبّاسيّة الأولى خاصة، وانعكاس كل ذلك على أوضاعهما السياسيّة، صار من الصعب، كي لا نقول من المستحيل، الفصل بين حياة هذين الشعبين:

فكل ما يؤثر في أحدهما يؤثر في الآخر في كثير أو قليل.

وكل ما يصيب أحدهما يصيب الآخر في قليل أو كثير.

وكل ما يحصل لدى أحدهما يهتز له الآخر ويتأثر به سلباً أو إيجاباً.

مع انتشار ثورة الإمام الخميني في إيران في النصف الثاني من القرن العشرين وما حملته من مضامين إيديولوجية – سياسيّة، كان لا بدّ من إرساء معادلة جديدة في العلاقات العربية – الإيرانية، تتوافق مع المعطيات الجديدة في الوضعين العربي والإيراني! ومن الطبيعي أن تنعكس هذه المعادلة على الوضع الجغرافي الاجتماعي الواقع على خط التفاعل والمواجهة التاريخيّة بين الشعبين: أي على منطقة الخليج، ابتداء من العراق وخوزستان (عربستان) شمالاً وصولاً إلى مضيق هرمز وعُمان جنوباً و.. مروراً بمنطقة الدائرة التاريخية لهذا الصراع: أي بجزيرة البحرين.

ما الذي ستكون عليه العلاقات العربية – الإيرانيّة في الزمن الحاضر؟

... ما الذي ينبغي أن تكون عليه هذه العلاقات؟

هذا هو السؤال المطروح بجدية وإلحاح على العرب والإيرانيّين في هذا الظرف الدقيق من تاريخ الشعبين ومصير الشرق الأوسط.

على أن الأحداث التي بدأت تذر قرنها على جبهتي الخليج لا تبشر بالخير.. مطالب هنا ودعوات إقليميّة هناك... وتحرّكات مذهبيّة هنالك!

واتهامات وتحديات من هنا.. وردود مناسبة من هناك!

.. وفي خضم هذه الحمى السياسية يتصاعد صوت العنف والسلاح وتضيع تصريحات التطمين والتهدئة.. وتزداد مراكز القوى التي من مهمّتها النفخ في نار الفتنة.

إزاء هذا الذي يحصل،

وإزاء ما يمكن أن يحصل،

يجدر بنا أن نتساءل: ما العمل؟

هل الحل هو في إسداء النصائح لهذا الفريق أو ذاك؟

أم في إطلاق تصريحات التطمين والتهدئة لهؤلاء وأولئك؟

أم في عقد الاجتماعات واللقاءات والدعوة إلى المؤتمرات؟

أوّلاً: العلاقات العربيّة – الفارسيّة في العصور الماضية.

.. الحقيقة أن جميع هذه الأمور قد تكون حسنة وإيجابية ومفيدة.. ولكنّها غير كافية. والسبب في ذلك أنّها تعالج موضوعاً اجتماعياً فكرياً تاريخياً بأسلوب السياسة المسطَّحة.

ومن أجل هذا وجدنا من الضروري والواجب أن نعرض للصراع العربي – الفارسيّ في العمق متوخين تحقيق ثلاثة أهداف:

١ – استعراض الخلفيّات التاريخية لهذا الصراع في وجوهها التاريخية والجغرافية والاجتماعية والدينية من زاوية البحث العلمي الموضوعي الصرف.

٢ – الوصول من هذه الحقائق العلمية إلى تحديد ما هو للعرب في الخليج وما هو للإيرانيّين وبالتالي ما على العرب وما على الإيرانيّين.

٣ – الانطلاق من هذا التحديد الأقرب ما يكون إلى الحقيقة التاريخية العلميّة، لإرساء العلاقات العربية – الإيرانيّة على أسس صحيحة وسليمة بعيداً عن سياسة الارتجال والتهوّر وبمعزل عن نوعيّة الأنظمة القائمة في هذا الجانب أو ذاك.

إنّ الدخول الصحيح في موضوع العلاقة بين العرب والإيرانيّين يبدأ من أرض الواقع الجغرافي البشري التاريخي لهذين الشعبين. وإذا كان التاريخ يعيد نفسه فلأن الجغرافيا لا تتغيّر.. ومع أنه يستحيل إعطاء معلومات مفصّلة ووافية عن جغرافيا الخليج والبلدان المحيطة به، كما أنه من الصعب استرجاع تاريخ الشعوب في علاقاتها المتبادلة، فإن من أقلّ الإيمان أن نشير إلى بعض الحقائق الأساسيّة (الجغرافيّة منها والتاريخيّة والحضاريّة) لأنّها قادرة على أن تضيء للتحليل السياسي المعاصر جوانبه الخفيّة.

١ – على صعيد الجغرافيا الطبيعيّة: هناك اختلاف ظاهر بين طبيعة الأرض الإيرانيّة وطبيعة الأرض العربيّة. ففي حين توجد في إيران أراضٍ جبليّة وزراعيّة وثروة مائيّة لا بأس بها، فإنّ المناطق العربيّة (باستثناء العراق ونسبة محدودة من البحرين وعمان) هي مناطق صحراوية. وفي حين تؤلف إيران مساحة جغرافيّة واحدة كبرى فإن الجبهة العربية مقسّمة إلى مناطق أو إلى مساحات متفاوتة جداً تبدأ في أعلاها بالمملكة

العربية السعوديّة ومساحتها ٢,١٤٩ مليون كيلومتر مربع وتنتهي في أدناها بالبحرين ومساحتها ٦٩٠ كيلومتراً مربعاً.

فإذا ألقينا نظرة سريعة على خريطة الخليج يبدو لنا أن طول الشاطئ يقرب من ٣٠٠٠ كيلومتر وهناك اختلاف وحتى تناقض بين الشواطئ الإيرانيّة والعربيّة.

من الناحية الإيرانية: تلاحظ سلسلة هضاب وجبال تتدرّج شيئاً فشيئاً من الشاطئ باتجاه الداخل وتشكل الهضبة الإيرانية الشهيرة (جبال زغروس). إلا أنه يوجد بعض السهول الساحلية بين البحر ومنطقة الداخل. حتى انه في أقصى الخليج من الداخل، أي من ناحية شط العرب، يوجد سهل خصب تمتد حدوده من شط العرب إلى قارون. ميزة الشواطئ الإيرانيّة على الخليج أنّها أشبه بالمستنقعات.

بالمقابل، فإن طبيعة الشواطئ العربية رملية، فهي تتراوح بين السهول من جهة والصحاري المقفرة من جهة أخرى وأحياناً بعض الجزر. ولكن المساحات الكبرى من هذه الشواطئ هي صحارٍ رمليّة. هذا التمايز الطبيعي أثر على التمايز البشري وعلى طريقة التفكير ووسائل العمل وطرق الحياة. وهذا ما أثبته علماء الجغرافيا الحديثة.. فإن المناخ وطبيعة الأرض يطبعان الإنسان بعادات وتقاليد وطرق يخلق تمايزاً بين السكان حتى ضمن البلد الواحد.

أما المناخ، وهو العامل المهمّ في تصرّفات وتكوين الشعوب، فإن منطقة الخليج هي من المناطق الأكثر حرارةً في العالم. فمعدّل الحرارة يصل أحياناً إلى ٥٠ درجة ومعدّل الدرجة الحرارية في السنة يتراوح بين ٢٤ و٢٨ درجة. فمناخ الصيف حار جداً، ومن الصعب أن يتحمّله إنسان، بالمقابل إن مناخ الشتاء معتدل تقريباً في كل المنطقة.

أما درجة الرطوبة فهي مرتفعة وتتوزع بين ٧٠ و٨٠ درجة وتصل أحياناً إلى حدود ٩٠ درجة. ومعدل هطول الأمطار يختلف بين الشواطئ الإيرانية والعربية. فالشتاء قليل جداً إجمالاً في الخليج. فعلى الشاطئ الإيراني نسبة هطول الأمطار تتراوح بين ٢٠ و٥٠ سنتيمتراً سنوياً، في حين أنها بين ٥ و١٠ سنتمترات على الشواطئ العربيّة.

أما الخليج ذاته الذي عرف قديماً باسم "الخليج الفارسي"[(١)] ويُعرف حالياً باسم الخليج العربي – الفارسي. فمساحته تُقدّر بنحو ٢٥٠،٠٠٠ كيلو متر مربّع وهناك اختلاف كبير في المراجع حول مدى طوله وعرضه[(٢)]. وتنتشر في أرجاء الخليج مجموعة جزر متفاوتة المساحة تقدر بنحو ١٣٠ جزيرة. بعضها أقرب إلى الشاطئ العربي وبعضها الآخر إلى الشاطئ الإيراني.. وبعضها الثالث واقع في عرض البحر. وقد شكلت السيطرة على هذه الجزر نزاعاً تاريخياً بين إيران والعرب. ولعلّ أهم هذه الجزر جزيرة البحرين وأرخبيلها المؤلّف من ثلاثين جزيرة تقريباً.

٢ – على صعيد الجغرافيا البشريّة، فإن عدد السكان (للعام ١٩٧٩) في إيران وحدها ٣٤,٢٧٠ مليوناً، يزيد بمعدل النصف عن مجموع سكان الدول العربية الخليجية (٢٣,٩٩٠ مليوناً). وأما كثافة السكان فهي الأعلى في البحرين (راجع الجدول المرفق

---

(١) راجع الفصل الأول.

(٢) يعطي المركز الإيراني للعلوم الإنسانية الرقمين ٨٠٠ كلم و٤٧٠ كلم لطول الخليج وعرضه، في حين أن مجلة السياسة الخارجية الصادرة في باريس تذكر الرقمين ١٣٠٠ كلم طولاً و٣٠٠ كلم عرضاً.

رقم ١). والأهم من ذلك أن شعوب منطقة الخليج تعود بأصولها العرقية (الإتنية) إلى مجموعتين متمايزتين:

أولاً – العرب ويعودون في نسبهم إلى الأصل السامي ولغتهم تعود إلى اللغات الساميّة.

ثانياً– الإيرانيون ويعودون في نسبهم إلى الأصل الآري (الهندي–الأوروبي) ولغتهم اندو–أوروبيّة.

وهذا التمايز الاتني بين المجموعتين يظهر حتى داخل كل البلدان المعنية في المنطقة. فهناك أقليات إيرانية – فارسية تعيش اليوم في الدول العربية وكذلك أقليات عربية أي من أصل عربي تعيش في إيران. وأكثر ما يظهر هذا التعدد على الصعيد الاتني في العراق وإيران خاصة. فاللقاء العراقي – الإيراني، أي العربي – الفارسي، في بلاد ما بين النهرين وبلاد فارس لقاء تاريخيّ قديم تراوح بين المدّ والجزر من هنا أو هناك. فمنطقة الغزوات التي جاءت من الشرق والشمال جاءت عن طريق العراق.

وكذلك الفتح الإسلامي – العربي مع الخلفاء الراشدين لبلاد فارس كان عن طريق العراق (القادسية). وهذا ما يفسر نوعاً ما، الاختلاط والمزيج بين الشعبين لدرجة أن هناك مناطق لها عاداتها وتقاليدها ضمن كل بلد وتنتمي بأواصر القربى والدم والعرق إلى المجموعة الكبيرة داخل البلد الآخر.

من الناحية الدينية، فإن العرب والإيرانيّين هم مسلمون (مع وجود أقليات مسيحيّة ويهوديّة). ولكن ذلك لم ينفِ وجود الديانات السابقة للإسلام ولم يمنع بروز الخلافات المذهبيّة داخل الإسلام. فمن جهة بقيت لديانات فارس القديمة (الزردشية والمانوية والمزدكية) أهميتها الكبرى لدى بعض الأقليات الفارسية. ومن جهة ثانية أخذ معظم الإيرانيّين المسلمين بالمذهب الشيعي في الإسلام، في حين كان معظم العرب

على المذهب السنّي.. وان دارسي تاريخ الديانة الإسلاميّة لاحظوا بوضوح حقيقة تاريخية ثابتة، وهي أن السنة كانوا أهل السلطة والشيعة كانوا أهل المعارضة في الإسلام. من هنا اتخذ الوجود السنّي منحى القبول في حين اتخذ الوجود الشيعي منحى الرفض (الثورة).

٣ – على الصعيد الاستراتيجي (العسكري)، فإن منطقة الخليج عامة، وبعض مناطقها المهمة خاصة (كالبحرين) قد شهدت عدة احتلالات متتالية من قبل الغزاة، مما ترك آثاراً ونتائج على مجمل حياة الخليجيّين سياسياً ودينياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وترجع أسباب الاحتلالات هذه إلى سببين رئيسيّين:

أ – عامل سياسي – عسكري – جغرافي (استراتيجي) لوقوع الخليج في نقطة استراتيجيّة بالنسبة لحضارات العالم القديم وكونه ملتقى لمعظم طرق المواصلات بين أوروبا وآسيا والهند (البحرية منها والبرية). إذ تمرّ كلّها أو معظمها في منطقة الخليج. وبها ترتبط مصالح الدول قديماً وحديثاً مما يغري هذه الدول بمحاولة السيطرة عليها.

ب – عامل اقتصادي: ناتج عن الغنى الطبيعي الذي تميّزت به تلك المنطقة عن سائر المناطق، فلقد اشتهرت قديماً في العالم كمركز للؤلؤ واشتهرت حديثاً كأكبر خزان للبترول في العالم. وكما سال لعاب أوروبا قديماً للؤلؤ الخليج يسيل لعاب العالم كله اليوم لبترول الخليج.

هذه المعطيات كان لها تأثيرها ونتائجها على جميع الأصعدة في الخليج:

- على الصعيد الجغرافي: تغيير الخريطة مرات عدة ودمج دول بأخرى وقيام كيانات وزوال أخرى على حساب بعضها البعض.

- على الصعيد الإتني: اختلاط ومزيج بين العناصر البشرية في مختلف الحقبات بحيث أنه يتعذر وجود صفاء إتني وان كانت العناصر البشرية ظلت بشكل عام تنتمي إلى إتنيتين بارزتين: العربية والإيرانية.

- على الصعيد الحضاري: كانت عملية دمج الحضارات المختلفة من عربية وفارسية ممزوجة بحضارات العالم القديم من بلاد ما بين النهرين إلى حضارة بلاد النيل إلى الحضارة الأوروبية، مما نتج عنه إغناء التراث والقيم.

- على الصعيد البشري: نرى مزيجاً من الأنواع البشرية والأقوام بينهم العربي والفارسي والهندي والأشوري والكلداني والأوروبي. تعايشوا جميعاً على أرض واحدة وأعطوا نموذجاً جديداً جديراً بالتأمل.

- على الصعيد الديني، كانت عملية التحام بين اليهوديّة والإسلام والمسيحيّة والزرادشيّة، بحيث أنه في منطقة واحدة وبقعة مهما صغرت نجد التعدد الديني. ولم يكفِ ذلك بل تعدّاه إلى تعدد المذاهب في الدين الواحد. ولكل من هذه المذاهب أتباعه في الخليج.

- على الصعيد السياسي: حدث تحوّل رئيسي في طريقة الحكم. فالحكم القوي في بلاد فارس الذي كانت ركيزته الشاهنشاهيّة والذي يتمتع بصلاحيات قوية ومركزية ويعتمد على إدارة قوية تعمل تحت إشرافه تحوّل مع خلفاء الإسكندر المقدوني في بلاد فارس إلى مجموعة حكام ضعفاء وتشتّت مع الفتح العربي وعاد ليسترجع بعض مقوماته من بعد. وبالمقابل فإن منطقة الجزيرة العربية عرفت أنواعاً من الأحكام تميّزت بأخذها بالشورى (ضمن المفهوم العربي القديم لمبدأ الشورى) ولكنّها، تبعاً للوقائع التاريخية والأحداث والتحديات الداخليّة والخارجيّة، تطورت من اللين إلى الشدّة. كما

شهدت حقباً من السيطرة الأجنبيّة إلى أن حصلت على نعمة الاستقلال. وفي كل ذلك كان يبرز تأثير التوجّه الجماعيّ لدى الإيرانيّين والتوجّه الفرديّ لدى العرب.

–على صعيد التاريخ السياسي الحضاري: فإن بروز الأمبراطورية الفارسيّة الاخمينية في القرن السادس قبل الميلاد كان تحولاً جذرياً في تاريخ الشرق الأوسط، ألا وهو انتقال الهيمنة في شرقي المتوسط من أيدي ساكني السهول إلى أيدي القبائل الجبلية الإيرانية. وبلغت هذه الأمبراطورية من الاتساع ما لم تبلغه أية أمبراطورية قبلها في العهد القديم: من الهند شرقاً حتى اليونان وقرطاجة غرباً، دون أن يكون شبه الجزيرة العربية داخلاً ضمن هذه الأمبراطورية. ولكن ممرّ الإيرانيّين للسيطرة على شرقي المتوسط والأناضول والشواطئ المصرية كان عبر العراق (بلاد ما بين النهرين) وفي العودة إلى تاريخ العلاقات الإيرانية – العربية (عبر العراق) في تلك الفترة من التاريخ (من منتصف القرن السادس حتى الثلث الأخير من القرن الرابع قبل المسيح). يؤكد دارسو الحضارات على الحقائق التالية:

- إن الأباطرة الفرس اختاروا مراكز إقامتهم على حد وسط بين سهول ايران وسهول بلاد ما بين النهرين "كأنهم ورثة ملوك دجلة والفرات القدامى". وجعلوا بابل في العراق مركز إقامتهم في الشتاء ومدينة "أموز" عاصمة لهم.
- إنّ الإنتصار العسكري الفارسي اذا كان قد سلب شرقي المتوسط قدرته العسكرية فإنه بالمقابل لم يسلبه تفوقه الحضاري. فظل مركزاً للإشعاع الثقافي والازدهار الاقتصادي وحتى السياسي في تلك الحقبة.
- تميّزت الأمبراطوريّة الفارسية بثلاثة أمور لم تعرفها الأمبراطوريات القديمة:
  – المركزيّة الصارمة في السلطة.

  – التفريق بين السلطات المدنيّة والسلطات العسكريّة.
  – الحريّة في المفاهيم الدينيّة.

- هذه المميّزات الثلاث أعطت للمسؤولين الفرس إمكانية واسعة لجمع عدة شعوب واتنيات وأديان ومعتقدات في دولة مركّبة واحدة لأنّها احترمت نظمهم وقوانينهم وزعاماتهم المحليّة وأخذت بعين الاعتبار أوضاعهم الجغرافيّة والإتنيّة وفرضت عدالة في الواجبات ومساواة في الحقوق. من هنا استطاع الفرس أن يحقّقوا ما عجز عن تحقيقه الأشوريّون.
- مقابل هذه المركزية السلطوية الجماعية في الجانب الآري "الفارسي"، كانت تقوم لا مركزية فردية لدى الشعوب السامية. وهذه هي إحدى السمات البارزة التي طبعت تاريخ الوحدة الإيرانيّة من جهة وتاريخ الانقسام العربي من جهة ثانية، الأمر الذي حقق للفرس تقدماً تاريخياً على العرب "بالمفهوم السياسي" سواء قبل الإسلام أم بعده.
- في باب التفاعل مع شرقي المتوسط، عمد الفرس إلى ترك لهجتهم الفارسية المحلية "الجبلية" ليأخذوا باللغة الآرامية لغة رسمية لأمبراطوريتهم دون عقد ولا مركبات نقص لأن الآرامية كانت قد أصبحت لغة عالميّة منذ الألف الأوّل قبل المسيح.
- والملكيّة لدى الفرس تحمل طابعاً إلهيّاً لأنّ الملك هو ممثّل العدل السماوي "والمختار من الله" من هنا دقّة علاقته بالناس فهو لا يظهر إلّا في مناسبات خاصّة وضمن مراسم واحتفالات خاصّة وبروتوكول دقيق... في حين أنّ رجل السلطة العربي، سواء كان شيخ القبيلة أم أمير المؤمنين أم من خلفاء بني أميّة،

فقد كان يتعاطى مع الناس دونما حاجة إلى أستار وبروتوكول ومراسم... وهو أمر تغيّر مع السلطة العربيّة من العصر الأمويّ إلى الأعصر العبّاسيّة وذلك تحت تأثير الطابع الفارسيّ على حياة الخلفاء العباسيّين في بغداد.

- إن الصراع الفارسي – اليوناني انعكس على أوضاع الشعوب المتواجدة شرقي المتوسط. ففي زمن الفتح الفارسي ساهم الفينيقيون مثلاً في بناء القوة البحرية الفارسية وذلك تبعاً للمنافسة بينهم وبين اليونانيين في السيطرة على المتوسط. على أنه بعد تراجع الأمبراطورية الفارسية واستعادة اليونان زمام المبادرة بالهجوم وفتوحات الاسكندر وانقسام خلفائه من بعده، أصبح عرب العراق وسوريا واقعين بين الإمبراطوريتين المتنافستين تاريخياً: عرب العراق "الحيرة" في جانب الفرس، وعرب الشام "الغساسنة" في جانب البيزنطيين. وبدل أن يكون الصراع مباشراً بين الخصمين تحول إلى صراع بين العرب أنفسهم يغذيهم هذا الفريق أو ذاك (والتاريخ يعيد نفسه!).

وهكذا فقد استعان الفرس بإمارة الحيرة ليقفوا في وجه الروم من جهة، وليضعوا حداً لغارات القبائل العربية الأخرى التي كانت تشنّ على دولتهم من جهة أخرى. واتخذ الروم أمراء غسان أعواناً لهم على الفرس، ووسيلة لحكم القبائل العربية القريبة من إمبراطوريّتهم. وفي الحالتين، كانت هذه القبائل تهدد الأمن في القرى الزراعية والمراكز التجارية المجاورة.

ثم إن ملوك الفرس لم يدعوا ملوك الحيرة يتصرفون وفق ما تمليه عليهم السياسة الداخلية، إنّما ذهبوا إلى حد التدخل في تعيين الملك، وها ان كسرى أنوشروان يقيم اياس بن قبيصة خلفاً للنعمان بن المنذر بعدما قتله في سنة ٦٠٣ م، ولم يتوقف عند

هذا الحدّ، بل أشرك معه في الحكم رجلاً فارسياً اسمه "النخيرجان". فأدى كل هذا إلى ضعف دولة المناذرة، إذ حلّ الانقسام في صفوف أمرائها، وضعفت بالتالي الإدارة الحكوميّة، ولما قامت حرب "ذي قار" كان النصر فيها للعرب. وبقيت الحالة هكذا من الانحلال والتأخر حتى قام خالد بن الوليد بفتح الحيرة.

وباختصار، فإنه خلال عصر الجاهلية كانت الحيرة نقطة الالتقاء بين الفرس والعرب "عرب الجزيرة خاصة". وقد استفاد العرب من ذلك على صعيد التبادل التجاري وعلى صعيد الثقافة "القراءة والكتابة".

مع التوحد والتوحيد خرج المسلمون العرب من الجزيرة ليواجهوا الإمبراطورية البيزنطيّة في معركة اليرموك والإمبراطورية الفارسية في معركة القادسية ولينتصروا في المعركتين معاً واعتنق الفرس الإسلام وأصبحوا جزءاً من الإمبراطوريّة الإسلاميّة الجديدة التي بسطت نفوذها من الهند شرقاً حتى اسبانيا غرباً. ولكن سرعان ما بدأت التململات تبرز لديهم خاصة وأنهم صنّفوا من قبل العرب في خانة الموالي "أي المسلمين من غير العرب"، فكان هذا لديهم حافزاً "ولغيرهم من الموالي" على خلق تيّار مناهض للعرب ولم يبرز هذا التيار علانية إلا بقيام الدولة العباسية التي عرفها الجاحظ بقوله: "دولة بني العباس دولة خراسانية ساسانيّة". وهذا التيار عرف لدى المؤرخين باسم **"الشعوبيّة"**.

الشعوبيّة نزعة كسرويّة[٣] الأصل تعادي العرب، وتعمل على الحطّ من قدرهم. وهي مشتقّة من لفظة شعوب جمع شعب. من هنا قولهم: إن جميع الشعوب سواء لا فرق بين شعب وآخر.

ويعود أصلها إلى فئتين، أهل التسوية وهم يجهدون ليتساووا بالعرب منكرين التفاضل بين الناس على أساس النسب والحسب، مستندين إلى آيات وأحاديث منها "إنّما المؤمنون أخوة"، "لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى". أما المتطرفون فهم جماعة من الأعاجم الذين هالهم ما لحق بهم من الذل والهوان في العهد الأموي، وما أصابهم من هزيمة وخضوع للعرب، لذا تشدّدوا في معاداة العرب، وعملوا مع الآخرين على إسقاط الأمويين، ثم بلغوا أوج قوتهم أيام الرشيد والمأمون فأخذوا يفتخرون على العرب بأنهم أعرق منهم بالحضارة والمدنيّة، بينما العرب هم أهل بداوة وخيام.

وهذه الشعوبيّة أخذت ألواناً مختلفة منها:

الشعوبيّة السياسيّة وغايتها البعيدة انتزاع الحكم من يد الدولة العربيّة العباسيّة. وبها اتهم أبو مسلم الخراساني فعمد المنصور إلى قتله، كما اتّهم البرامكة فتخلّص منهم الرشيد. وبدافع منها بالغ الفرس وآل طاهر في تأييد المأمون على الأمين.

والشعوبيّة الاجتماعيّة وتقوم على ذمّ الحياة العربية وإدخال الأساليب الفارسية إليها في العادات والمآكل والملبس والعمران والتنظيم الاجتماعي.

والشعوبية الدينية، وقد غلب عليها اسم الزندقة وغايتها الدعوة للعقائد الفارسيّة كالمجوسية والمزدكية والمانوية ومحاربة العقيدة الإسلامية باعتبار أنها هي التي أعزت العرب

(٣) نسبةً إلى الزعيم الفارسيّ كسرى أنو شروان.

وساعدتهم على سيادة الأمم. وها هو بابك الخرمي يدّعي الألوهيّة فيعكر صفو الدولة العباسية أيام المأمون ويأخذ أمره بالتفاقم إلى أيّام المعتصم. ويرى بعض المؤرخين أنه من سلالة أبي مسلم الخراساني.

وتقول العقائد الخرمية المنتشرة في إيرن وأذربيجان "بتحويل الملك من العرب المسلمين إلى الفرس". كما تدعو إلى تأليه البشر. ثم قامت ثورة الأفشين أيام المعتصم بالاتفاق مع المازبار الفارسي وهدفها "محو الإسلام من بلادهم والتخلص من حكم العرب"، فهي ثورة دينية — سياسية غايتها الاستقلال عن الدولة العباسيّة.

وهناك الشعوبية الفكريّة وهي، في **الأدب** تنكر على العرب رقيّ أدبهم وجماله وبلاغته، سواء في الشعر أو في النثر أو الخطابة، وتزدري بعض أساليبه ولاسيما الوقوف على الأطلال، ووصف الناقة، والحنين إلى الحياة البدوية، والأخذ بأساليب القدماء، وتدعو إلى التجديد لا حباً بالتجديد وحسب، بل محاربة للقديم العربي لأنه عربي، ولأن التجديد يحمل طوابع فارسية. وأشهر من يمثل هذه النزعة من الشعراء: بشار بن برد وأبو نواس.

نبذة موجزة

في الشعر:

يعتبر النقّاد الأدبيّون أن الشاعر أبا نوّاس هو أفضل نموذج معبّر عن المواجهة الفارسيّة للعرب في حياتهم وشعرهم على السواء في العصر العباسي الأوّل. والده من أصل عربيّ توفّي باكراً ووالدته من أصل فارسي استسلمت للّذة وللمجون فتركت في نفس ابنها (الحسن بن هانئ — أي أبي نوّاس) مرارة عميقة رافقته طوال

حياته. من أشهر أبياته في ذمّ العرب وشعرهم وطريقة عيشهم والثورة على القديم والدعوة إلى الجديد والسخرية من عمود الشعر العربي وقاعدته معلّقة امرئ القيس: الوقوف والاستيقاف على الأطلال، والبكاء والاستبكاء وذكر الأحبّة والأماكن والقبائل، مندِّداً بالسلالة القبليّة ومستخدماً لغة التصغير للتحقير (الأعاريب بدل العرب):

* ومن تميمٌ ومن قيسٌ ولفّهما … ليس الأعاريب عند الله من أحد.
* ولا تأخذ عن الأعراب لهواً … ولا عيشاً فعيشهم جديبُ.
* قل لمن يبكي على رسم دَرَسْ … واقفاً ما ضرّ لو كان جلسْ.
* صفة الطلول بلاغة القِدْم … فاجعل صفاتك لابنة الكرم.

تصف الطلول على السماع بها … أفذو العيان كأنتَ في العِلْم
وإذا نعتّ الشيء متبّعاً … لم تخلُ من غلطٍ ومن وَهْم.

بالمقابل، كان أحمد بن الحسين الجعفي الكهلاني القحطاني الكوفي ولقبه "المتنبّي"، "أوّل منشدٍ للقوميّة العربيّة في القرن الرابع الهجري" كما يصفه أستاذنا د. أنطون غطاس كرم. إنّه شاعر الأصالة العربيّة والشعور العربيّ وكلّ ما يقرّبه من الفرس: أشخاصاً وأماكن، يجعله يشعر بالغربة عن محيطه العربيّ الأصيل. ولذا ردّ بعنف على ابن خالويه الفارسي الذي انتقد شعره بالقول: "ما لك والعربيّة وأنت أعجميّ"؟ وعندما مدح عضد الدولة البويهي المقيم في بلاد فارس (في مغاني الشِعب) قال في مطلعه الشهير:

مغاني الشِعب طيباً في المغاني … بِمَنـزلة الربيع من الزمان
ولكنّ الفتى العربيّ فيها … **غريب الوجه واليد واللسان**[٤]

(٤) غريب الوجه: أسمر بين شقر، وغريب اليد: لا يملك فيها شيئاً، ويتكلّم العربيّة في بيئة أعجميّة

فالمتنبّي العربيّ أحسّ بغربة كاملة في بلاد فارس!

في النثر

هذا الصراع الأدبي العربي – الفارسي لم يقتصر على الشعر بل تخطّاه إلى النثر الذي عرف مدرستين:

الأولى: ذات توجّه فارسي ويمثّلها ابن المقفّع صاحب "كليلة ودمنة" وهو ذو اصول فارسيّة وترجم كتابه هذا عن البهلويّة. وقصده أن يتحدّى العرب معنىً ولغةً وفصاحةً بأسلوب عُرف بالسهل الممتنع.

والثانية: ذات توجّه عربيّ ويمثّلها الجاحظ وقد سعى لأن يبرز القيم الفكريّة والثقافيّة واللغويّة التي تمتع بها العرب عبر كتبه العديدة ولاسيّما "البخلاء" و"الحيوان" و"البيان والتبيّن". وهو الذي وصف دولة بني العبّاس بأنّها "دولة خرسانيّة ساسانيّة"!

في القواعد واللغة: الصرف والنحو والمعاجم

اختلاط العرب بالأعاجم دفع العرب إلى محاولة وضع قواعد للّغة العربيّة، وذلك لخوفهم على سلامتها. فالعربيّ يحفظ ويحافظ على سلامة اللغة بالسليقة وهو من حيث المبدأ لا يخطئ. أمّا الأعجمي فليست له هذه الميزة اللغويّة إن من حيث تركيب الكلمة (الصرف) أم من حيث مكانها من الإعراب (النحو). لذا قامت مدرستان لمنع "اللحن" اللغويّ أي الخطأ في اللغة.

مدرسة البصره: ومن أشهر علمائها سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان في القرن الثاني الهجري واشتهر في النحو لأنّه قائم على مبدأ "القياس" الذي يعتمد المنطق في مقدمتين ونتيجة:

الأولى: جاء زيدٌ، وزيدٌ هو الفاعل.

الثانية: زيد هو الفاعل وهو مرفوع.

النتيجة: قياساً عليه توضع القاعدة: يكون الفاعل مرفوعاً.

مدرسة الكوفة: هي أقرب للبادية العربيّة واشتهرت بالصرف الذي يتناول استخدام اللغة العربيّة بكلماتها واشتقاقاتها. ومن أشهر أساتذتها الكسائي (علي بن حمزه أبو الحسن)، وقامت بينه وبين سيبويه مناظرة لغويّة شهيرة.

مدرسة الكوفة كانت أقرب إلى الانتماء العربي ومدرسة البصرة كانت أقرب إلى الانتماء الفارسي.

كما شرع العرب في جمع ألفاظ اللغة العربيّة وتبويبها في كتب موسوعيّة لشرح المعاني وجعلها مفهومة في نصّ القرآن الكريم. ولأنّ هذه الكتب المرجعيّة وُضعت أساساً لكي تخدم الأعاجم فقد أطلق عليها العرب تسمية: المعجم والمعاجم نسبةً إلى الأعاجم. ومن أشهرها: معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس. وهي في القواعد، تمثل الصراع العربي – الفارسي من خلال مدرستي الكوفة العربية بزعامة الكسائي وتأخذ بمبدأ السماع في اللغة، والبصرة الفارسية بزعامة سيبويه وتأخذ بمبدأ القياس في اللغة. كما برزت الحاجة إلى وضع ضوابط للغة تسهيلاً للأعاجم لفظاً وقراءة ومعنى. فكان الأعجام "التنقيط" وكانت المعاجم "الموسوعات اللغوية" كما ازدهر علم الكلام وبالتالي

الفلسفة في تيارين متوازيين ومتفاعلين: خط فارسي – يوناني من المعتزلة إلى ابن رشد، وخط عربي أصولي من الأشعرية إلى الغزالي.

ومع أن اللغة العربية أصبحت اللغة العالمية آنذاك دون منازع وبها كتبت معظم الروائع الفلسفية والأدبية والعلمية في عصور الازدهار الإسلامي... فقد ظل شعور الغربة واضحاً لدى الإنسان العربي تجاه الإنسان الفارسي وهو ما عبر عنه المتنبي في أثناء وجوده في شيراز لدى عضد الدولة البويهي (٩٦٤م) حيث كرم كالملوك ومع ذلك فهو يقول في مطلع قصيدته:

مغاني الشِعب طيباً في المغاني	بِمَنـزلة الربيـع مـن الزمـان
ولكنّ الفتى العربـيّ فيهـا	**غريب الوجه واليد واللسان**

وفي محاولة من قبل العباسيين (المتوكل خاصة) للحد من هيمنة الفرس على الخلافة، راحوا يستعينون بجنود أتراك لكي يقووا العنصر العربي على أساس ضرب العنصرين التركي والفارسي ببعضهما البعض فيسود العنصر العربي. ولكن النتيجة كانت عكس ذلك، فغلبت الهيمنة التركية وتحكمت بدورها بالخلافة.

وبضعف الخلافة في بغداد قامت الحركات الانفصالية في أرجاء الإمبراطورية وخاصة إيران... إلى أن قام الصفويون في القرن الخامس عشر باحتلال إيران وإعلان المذهب الشيعي ديناً رسمياً للدولة. وبهذا المنحى تحوّل الصراع الكبير في المنطقة من صراع مباشر بين العرب والفرس إلى صراع بين الأتراك السنّة من جهة بقيادة السلطان سليم (ومعهم العرب السنّة) وبين الفرس الشيعة من جهة ثانية ومعهم تأييد بعض الأقليات الشيعية في العالَم العربي. وهذا الصراع الجديد انعكس بشكل واضح على الخليج وكانت له تأثيراته المباشرة على الكثير من الأحداث التي وقعت هناك ابتداءً من

القرن السادس عشر وحتى الحرب العالميّة الأولى. يُضاف إلى ذلك ظهور المطامع الاستعمارية الغربية في منطقة الخليج ممثلةً بالاستعمار البرتغالي ثم البريطاني.

ملاحظة أخيرة مهمّة لا بدّ منها، وهي أن كلا الشعبين المتواجدين على جانبي الخليج: الشعب العربي والشعب الإيراني هما في تركيبهما التاريخي والحضاري شعبان يعتمدان على قدرتهما البرية (الحربيّة) وليس على قدرتهما البحرية فهما لا يملكان الأساطيل. وعندما وجدا ذلك ضرورياً استعانا بسكان الشاطئ اللبناني المشهورين بفنّ الملاحة وذلك لمواجهة عدوّهما اليوناني (البيزنطي). إن هذا الوضع لم يفسح في المجال تاريخياً لقيام صراع حربي عبر الخليج بين الجانبين إلا في حدود ضيّقة جداً.وإلا كانت أمور كثيرة قد تغيّرت وتعدّلت وتوضحت سواء على جانبي الخليج أم في داخله.

ثانياً: العلاقات العربيّة – الإيرانيّة في العصر الحديث

طوال الثلث الأول من القرن العشرين ظلّ الوضع شبه هادئ في منطقة الخليج ولم تشهد العلاقات العربيّة – الإيرانيّة أية انتكاسات كبرى. ويعود السبب في ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١ – عدم اكتشاف حقول النفط على جهتي الخليج وبالتالي فإن شهية "الأطماع والمصالح الدولية والإقليميّة لم تكن قد فتحت بعد باب الصراع الكبير على مصراعيه في تلك المنطقة. لقد كانت هناك صراعات وأهداف ولكنها كانت محدودة الأهميّة.

٢ – التوجه نحو الاهتمام بالبناء الداخلي. فالدول المحيطة بالخليج سواء منها الإيرانية أم العربية، كانت في طور تركيز أوضاعها الداخليّة.

فإذا أخذنا ايران كمثل في ذلك لوجدنا أن رضا شاه كان معنيّاً ببناء دولة إيرانية حديثة تعتمد على جيش قويّ في بلاد عانت كثيراً (وكانت لا تزال تعاني) من التجاذب الدولي عليها: البريطانيون في الجنوب والروس في الشمال، وعندما أعلنت الحرب الكبرى وبدا أن رضا شاه يميل إلى المحور، احتلّ البريطانيون والروس ايران وعزلوا الشاه ونصبوا ابنه محمد رضا مكانه في بداية الأربعينات.

٣ – الوجود البريطاني السياسي والعسكري في المنطقة. فقد فرض الاستعمار البريطاني وجوده على معظم الدول المحيطة بالخليج وكانت له الكلمة الأولى في تقرير الوضع العسكري والسياسي لكثير من هذه الدول. وعلى هذا فلم يكن هناك من مجال لأية دولة أو جماعة أن تفرض أو تؤكد سيطرتها على الآخرين. لقد كان الخليج تحت المظلة البريطانية.

مع اكتشاف حقول النفط في الثلاثينات، زادت الأهمية السياسيّة والإستراتيجية لتلك المنطقة من العالم. ثم برزت حركات التحرّر ممثلة في بدية الخمسينات بالثورة الناصريّة في مصر وثورة مصدق في إيران. إن تأميم النفط في إيران وتأميم قناة السويس في مصر كانا بالنسبة للبريطانيّين أقسى ضربتين توجّهان للمصالح البريطانية في وجهيها الاقتصادي والعسكري. لذا حاولت بريطانيا إجهاض المحاولتين. فنجحت في إيران بتفشيل ثورة مصدّق وخسرت في مصر بفشل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وفي الوقت الذي كان فيه الانكليز يستعدّون لإخلاء مواقعهم السياسيّة في الشرق الأوسط

للأميركيّين، كان جلّ همّهم إيجاد قوة سياسية (وعسكرية) في العالم الإسلامي تتصدّى للناصريّة الصاعدة بوجهيها الإسلاميّ والقوميّ العربيّ.

يومذاك تحدّدت مهمة شاه إيران المعاد إلى عرشه بما يلي:

- أن يأخذ دوراً إسلامياً أكبر عبر سياسة الأحلاف الإقليمية (الحلف الإسلامي وحلف بغداد).
- أن يلعب دوراً أكثر بروزاً وأهميّة في الخليج (وليس من قبيل الصدف أن يكون الشاه قد هدّد باحتلال أرخبيل البحرين[٥] وضمّه إلى إيران وجعله المقاطعة الإيرانيّة الرابعة عشرة خلال عام ١٩٥٧).
- أن يوقظ النّزعة القوميّة الفارسيّة في مواجهة النزعة القوميّة العربيّة بالعودة إلى مفهوم الشعوبية من خلال كره وتحقير كل ما هو عربيّ واعتبار الحضارة العربية رديفاً "للتلوث" وإلغاء التقويم الهجري واستبداله بالتقويم الإمبراطوري الذي يبدأ بتتويج قورش الأول، عام ٥٢٩ قبل الميلاد، "ملكاً للملوك" وذلك بعد احتلاله لبابل.

لكنّ الدور الذي أنيط بالشاه ظلّ محدوداً ومحكوماً بعوامل إقليميّة ودوليّة:

- أولها: أن الشاه عاد إلى السلطة (والصحيح أنه أعيد إليها) بعد ثورة شعبيّة كشفت الكثير من جوانب الضعف لديه. وبالإضافة إلى ضعفه السياسي، لم يكن لدى الشاه بعد تلك القدرة الماديّة التي تمثّلها أموال البترول.

(٥) سيتسنّى لنا أن نعود إلى موضوع مطالب إيران في البحرين في دراسة تاريخيّة منفصلة لأنّها التجسيد الحيّ للمطامع الإيرانيّة في الخليج.

- ثانياً: قيام حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ في بغداد مما وضع إيران على حدود الحركات العربية وجعل الشاه وجهاً لوجه مع الحركة العربيّة الصاعدة وانتقال التهديد المباشر إلى إيران نفسها مما يعني انتقال الشاه من دور الهجوم إلى دور الدفاع بالإضافة إلى سقوط جناح أساسي من أجنحة حلف بغداد.
- ثالثها: أن الوجود الأجنبي (البريطاني خاصة) كان لا يزال قائماً في الخليج بثقله العسكري وأن الوجود الأميركي (السياسي والعسكري) كان يأخذ طريقه رويداً رويداً مكان الوجود البريطاني. وبوجود الأصيل تكون صلاحيات —الوكيل— محدودة.

وفي منتصف الستينات وقع حدثان بارزان غيّرا الكثير من المعطيات في الشرق الأوسط: الحرب الهنديّة — الباكستانية ١٩٦٥، وحرب حزيران بين العرب وإسرائيل ١٩٦٧، وكان المستفيد الأكبر من الحدثين هو شاه إيران. فبعد انتصار الهند في حربها مع باكستان ساور المسؤولين الأميركيّين قلق بالغ مردّه إلى خمسة عوامل مهمّة:

- ان الدفاع الإيراني ليس بالمستوى المطلوب لدولة نفطيّة واقعة على حدود الاتّحاد السوفياتي في الشمال وعلى شواطئ الخليج في الجنوب وعلى حدود العراق في الغرب.
- إنّ العراق قد حصل من السوفيات على أسلحة متقدّمة. ربّما أن السلاح السوفياتي انتصر على السلاح الغربي في حرب الهند — باكستان، لم يكن بمستطاع أميركا أن تتصور إمكانيّة تكرار ذلك بين إيران والعراق.

- ان الصراع العسكري في اليمن كان قد بدأ يتحوّل إلى صراع إيديولوجيّ مكشوف برزت فيه التوجيهات الماركسيّة لدى حكّام اليمن الجنوبية مما يشكل تحولاً بارزاً في وضع الجزيرة العربية ويفترض التصدّي له بالوسائل المناسبة.
- قيام حركات ثورية راديكاليّة ماركسيّة في سلطنة عمان مما يعني تهديد زاويتي شبه الجزيرة والسيطرة على طرق البترول عبر باب المندب وعبر مضيق هرمز.
- إن بريطانيا كانت قد أعلنت عن قرب انسحابها العسكري من شرقي السويس وقد حدّدت لذلك عام ١٩٧١.

هذه العوامل دفعت بالرئيس نيكسون إلى إعادة النظر بتسليح الشاه وأطلقت يد الإدارة الأميركيّة باعتبار أن الشاه كلّف بشكل شبه رسمي بأمن وسلامة النظر في منطقة الخليج واتخذ لنفسه مهمة محاربة الشيوعيّة كتغطية سياسيّة.

في الجانب العربي، كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ ووفاة جمال عبد الناصر، ضربة قاسية لحركة التحرّر العربي مما أفسح في المجال أمام الشاه وآخرين أن يستغلّوا المناسبة ليحقّقوا مكتسبات إقليميّة. وفي هذا المجال عمد الشاه إلى أسلوب سدّ الفراغ في الخليج مستغلاً إطلاق يده من قبل الغرب وضعف الموقف العربي، فعمد إلى فرض سياسة الأمر الواقع الإيرانية في الخليج، أي: **سياسة الهيمنة**. ويخطئ من يظن أن موقف الشاه يعود في دوافعه إلى أسباب سياسيّة فقط. هناك أسباب ودوافع تاريخيّة. فكلّما قويت السلطة في إيران سعت لأن تفرض نفوذها على الخليج كله. **ذلك أن إيران لها مطامع تاريخيّة في الخليج**، ومن الصعب في ظلّ الهيمنة السياسيّة العسكريّة ضبط الحدود التي تقف عندها الحقوق الإيرانيّة في الخليج. فالشاه يريد الخليج على الناحيتين منطقة سيطرة له. ففي كل يوم يمرّ لحسابه في الخليج ٨٠ مليون دولار. وإذا كان هذا

الرقمُ يُسيل اللعاب، فإن ما يثير القلق في نفس السلطة الإيرانية هو أن البترول الإيراني محدود من حيث الكمية وانه معرّض لأن ينضب خلال فترة محدودة بحسب تقدير الخبراء. فمن الطبيعي، والحالة هذه، أن لا يتطلّع فقط إلى الخليج وجزر الخليج.. بل أن يتطلع إلى الشاطئ الثاني من الخليج أي: الشاطئ العربيّ!

إذا كانت استراتيجيّة الشاه قد أصبحت واضحة في الهيمنة على الخليج وأكثر من ذلك "امتلاك حرية الحركة من بومباي إلى بيروت" فما هو التكتيك الذي اعتمده في ذلك؟

١ – التحالف مع إسرائيل لماذا؟

- كلاهما يتمتعان بقوة عسكرية متفوّقة.
- هما أقرب في توجيهاتهما إلى الغرب.
- وهما في عداء مشترك للقوميّة العربيّة.
- وإيران شرطيّ على الحلقة الشرقيّة من الخليج وإسرائيل شرطي على الحلقة الغربية منه.
- وكلّ منهما بحاجة "خاصة" للآخر: إسرائيل بحاجة إلى نفط إيران وإيران بحاجة إلى خبرة المخابرات الإسرائيليّة في تنظيم السافاك.

٢ – السيطرة على دول الخليج: وقد تمثّلت هذه المحاولة بالمؤشرات التالية:

- الموقف من العراق: إن العراق هو الدولة العربية الخليجية الأقوى عسكرياً وبشرياً والقادرة على التصدي الفعلي للهيمنة الإيرانية. لهذا، كان العراق ولا يزال، الدولة المستهدفة من الإيرانيّين لأنّها بفعل تركيبها ووضعها الجغرافي وقدراتها البشرية والمادية

تقف في وجه الهيمنة الإيرانيّة. لذا سعت السلطة الإيرانيّة إلى إضعاف العراق بوسائل متعدّدة:

- عام ١٩٦٩، ألغت إيران من جانب واحد معاهدة عام ١٩٣٧ التي تخطط الحدود الإيرانية — العراقية وذلك لفتح صراع مع العراق حول الحدود وخاصة حول شط العرب.
- لعبت إيران على عوامل التجزئة العرقيّة والمذهبيّة داخل العراق وذلك بالضرب على وتر الشيعة ضد السنّة.
- حضنت إيران التوق الوطني للاستقلال لدى الأكراد خارج بلادها لتزج به في صراع مع السلطة العراقيّة لإشغال العراق بحرب الداخل، مما يحقق للسلطة الإيرانيّة هدفين:
- إضعاف السلطة العراقيّة.
- إلغاء دور العراق في الخليج أو تحجيم هذا الدور إلى حده الأدنى.
- الموقف من دول الخليج الأخرى: وقد تمثّل هذا الموقف بالاحتلال والتدخل.

فلقد ظلّ الشاه يهدّد باحتلال البحرين وضمّها إلى إيران. ولكن الشاه عاد وتراجع عن تهديده بعد الانسحاب البريطاني من شرقي السويس عام ١٩٧١. ولم يكن السبب الحقيقي بالطبع لهذا التراجع عائداً إلى "عفة" الشاه أو إلى تغيير في تفكيره وإنّما هو عائد بالدرجة الأولى إلى أن الاستقصاء الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة في أوائل السبعينات باقتراح من إيران والإنكليز حول حق تقرير مصير البحرين أعطى أكثرية ساحقة وبشبه إجماع لمطلب الاستقلال التام عن إيران والإنكليز. وان عملاً متهوّراً

باحتلال البحرين من قبل الشاه سيجرّ حتماً إلى أزمة عالميّة باعتبار أن للبحرين وضعاً سياسياً وعسكرياً استراتيجياً في الخليج لا يمكن الاستهانة به أو القفز فوقه دون حدوث تطوّرات وقلاقل وردود فعل خليجيّة وعربيّة ليست، ولن تكون أبداً، في صالح القوى الدوليّة المهتمّة بأمن الخليج وسلامته.

علماً أن ما لم يستطع أن ينفذه الشاه في البحرين نفّذه في أماكن أخرى. فقامت القوات الإيرانيّة عام ١٩٧٢ باحتلال ثلاث جزر في الخليج هي **طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى**. كما قامت قوّات الشاه بالتدخّل في سلطنة عمان ووضعت حداً لثورة الماركسيّين في ظفار عام ١٩٧٥. ثم تجاوز الشاه حدود الخليج وراح يقيم لنفسه علاقات خاصة مع الشيعة في العالم العربي **وفي لبنان** بشكل خاص معتمداً أسلوب التقديمات والعلاوات من مثل بناء المساجد ودعم الجمعيّات الشيعيّة والإعلان عن إنشاء مستشفيات، لأبناء الطائفة الشيعيّة.

إنّ الظروف الدوليّة والعربيّة والإقليميّة جعلت الشاه يتصرّف بأسلوب الطاووس وهو جالس على "عرش الطاووس" وهو أمر لم يكن ممكناً لو لم تتحوّل إيران بفترة قصيرة إلى ترسانة عسكريّة للسلاح الأميركي. فقد قفزت ميزانية الدفاع في إيران بمعدّلات غير معقولة:

من ٧٥ مليون دولار عام ١٩٦٤،
إلى ٧٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٢،
إلى ٤ مليارات دولار عام ١٩٧٤،
إلى ٢٠ مليار دولار كعقود حتى ١٩٨٢.

ولطالما تباهى الشاه بأنه يملك "خامس أقوى جيش في العالم". وهذه النسبة غير العادية في معدلات التسلّح لم يعد الهدف منها: منع وقوع انقلاب في إيران أو التصدي لكل تحرّك مسلّح في إيران والخليج وفرض الهيمنة الإيرانيّة، بل تجاوز دور الشاه ذلك إلى تحقيق هدفين مرتبطين بمصلحة العالم الغربي:

- إقامة قاعدة عسكريّة ثابتة وصلبة على حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبيّة،
- حلّ أزمة الرأسمال الأميركي الموظف في صناعة الأسلحة، وهي الأزمة التي أعقبت خروج الأميركيّين من فيتنام.

وفي تفسير "لمايكل كلير" حول التقاء الرغبتين: رغبة أميركا في التسليح ورغبة الشاه في التسلّح، أعطى الأسباب الستة التالية "للكارت بلانش" الذي أعطاه نيكسون لتسليح الشاه:

١. الاتجاه الأميركي لعدم التورّط في الخارج بعد أمثولة فيتنام.
٢. امتصاص النقص الخاص بعقود الأسلحة الخاصة بفيتنام والتي ألغيت.
٣. تغطية زيادة الكلفة في إنتاج الأسلحة المتطوّرة.
٤. إقامة توازن مع مشتريات النفط بعودة الدولارات إلى الغرب.
٥. إدخال إيران في التبعيّة الاقتصاديّة الأميركيّة (ضرورة شراء لوازم الأسلحة وملحقاتها).
٦. السيطرة على الفكر الإيديولوجي للمؤسّسة العسكريّة الإيرانيّة بواسطة تدريب الضباط الإيرانيّين في أميركا أو بواسطة الخبراء الأميركيّين في إيران (الذين بلغ عددهم ٤٠ ألفاً عام ١٩٦٧، يُضاف إليهم ٢٠ ألفاً خلال سنتين) مما يجعل إيران أكبر قاعدة أميركيّة في آسيا كلّها..

• بروز الدور السعودي

هذه "الفرعنة" الشاهنشاهية لم تكن قادرة على بسط نفوذها وهيمنتها (السياسية والعسكرية) على الخليج إلى ما لا نهاية. فقد واجهتها معطيات جديدة في واقع الدول الخليجيّة. ويرى قصيرو النظر أن الخلاف بين دول الخليج العربيّة وإيران نشأ بعد انتصار ثورة الإمام الخميني. هؤلاء لا يستوعبون وقائع التاريخ. فالصحيح أن منشأ الصراع الفعلي في الخليج بدأ في أواسط السبعينات وذلك لسبب جوهري وأساسي، ألا وهو **تصاعد النفوذ السعودي في الجانب العربي من الخليج. فلقد قوي هذا النفوذ سياسياً ومادياً وخاصة بعد حرب أوكتوبر ١٩٧٣** وبعد فرض الحصار البترولي العربي **على الغرب وزيادة أسعار البترول وبروز المملكة العربيّة السعوديّة كإحدى الدول الأساسيّة في تقرير مصير العالم الصناعي** كلّه. ولقد انعكس هذا الوضع على دور السعوديّة الخليجي والعربي والإسلامي والدولي، **وانتقل مركز الثقل السياسي العربي من القاهرة إلى الرياض** بعد مواقف الرئيس السادات وبدأ ما يُسمّى "**العصر السعوديّ**" تشبيهاً له "بالعصر الأموي والعصر العباسي في تاريخ العرب والمسلمين"، وكان من الطبيعيّ والمنطقيّ أن تسارع دول الخليج العربيّة (باستثناء العراق الذي له وضعه الخاص) إلى الالتفاف حول السعوديّة وتنسيق مواقفها الإقليميّة والدوليّة معها. هذه القوة الناشئة المتصاعدة النامية في الخليج أقلقت دون شك السلطة الإيرانيّة لأنّها بدأت تشكل تحدياً لهيمنتها على الخليج وتَحُدُّ من هذه الهيمنة ومن مطامع إيران الخليجيّة. وكان الاصطدام أمراً محتماً.

والذين يودون فهم تلك المرحلة الدقيقة من صراع القوى القديمة (الإيرانيّة) و"النامية" (السعودية) في الخليج، ما عليهم سوى إلقاء نظرة فاحصة على تاريخ

العلاقات العربيّة الإيرانيّة منذ أواخر العام ١٩٧٧ حتى منتصف العام ١٩٧٨. فماذا يجدون؟

١ — إن عدة لقاءات واجتماعات متبادلة قد تمّت بين المسؤولين في دول الخليج العربيّة والمسؤولين الإيرانيّين، نذكر منها على سبيل المثال:

– زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيّان رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة لطهران بتاريخ ٢-١١-١٩٧٧.

– زيارة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي لطهران بتاريخ ٦-١١-١٩٧٧.

– زيارة الشاه محمد رضا بهلوي لسلطنة عمان بتاريخ ٧-١٢-١٩٧٧.

– زيارة خلعتبري وزير خارجية إيران لبغداد بتاريخ ١٢-٩-١٩٧٨.

– زيارة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين لطهران ثم بغداد بتاريخ ١٢-٩-١٩٧٨.

٢ — هذه الزيارات، وغيرها كثير، هدفت إلى البحث بما يُسمّى **"أمن الخليج"** والصحيح أن هذه التسمية تخفي وراءها المشكلة الحقيقيّة الناشئة في الخليج، ألا وهي:

أيّ دور لإيران في الخليج؟ وأيّ دور للعرب في الخليج؟

ربّما أنّ الدور العربي سيأكل حتماً من الدور الإيراني (دور الهيمنة). فمن الصعب على إيران أن تبلع هذا التراجع عن مواقعها السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة وأن تقرّ للجانب العربيّ في الخليج بحقوقه ودوره الجديد المتعاظم. وما إنْ شعرت إيران بوجود تكتّل عربي خليجي يسعى لإقامة تحالف عربي هناك حتى سارعت إلى دعوة المسؤولين العرب للبحث

في إقامة معاهدة إقليميّة للدفاع عن الخليج. وفي تصريح للشاه آنذاك: "إن حماية الخليج هي شأن البلدان المتاخمة له كما أكد وزير خارجية إيران بعد زيارته لبغداد" حرص إيران على عقد معاهدة دفاعيّة جماعيّة تضمّ كل دول الخليج (الصحف في ٨-٢-١٩٧٨).

٣ — لقد كان التخوّف الإيراني في محلّه تماماً، وذلك:

– لأنّ كل معاهدة دفاعية عربية في جنوب الخليج تُستبعد منها إيران هي معاهدة هدفها الأوّل تحجيم الهيمنة الإيرانيّة في الخليج.

– ولأن كل معاهدة إقليميّة دفاعيّة في الخليج تدخلها إيران مع الدول العربيّة ستجعل الهيمنة داخلها للموقف الإيراني باعتبار أن إيران تملك تفوّقاً عسكرياً وبشرياً كاسحاً: لديها نصف مليون جندي وأحدث أنواع الأسلحة ولديها طاقة بشرية كبرى — ٣٤ مليوناً — في حين أن جميع الدول العربية المحيطة بالخليج تقارب ٢٤ مليوناً في تعداد سكانها (أرقام العام ١٩٧٨).

وعلى هذا، عارض العراق والسعودية قيام معاهدة إقليميّة في الخليج، مما جعل رئيس وزراء إيران جمشيد أموزيغار يعلن: "لقد أوقفنا الاتصالات بدول الخليج لاتخاذ ترتيبات أمنية لانعدام موافقة الدول العربيّة الخليجيّة" (الصحف في ٢٦-٦-١٩٧٨). وهكذا فشلت جهود إيران لعقد معاهدة أمنية في الخليج وتصاعد بذلك التوتّر في العلاقات بين إيران وجاراتها الخليجيّات وخاصة السعوديّة والعراق! لقد كان من الصعب على السلطة الإيرانيّة أن تعترف بالحقائق الجديدة في الخليج، وهذا هو سرّ المشكلة! فلقد ظلّت تتصرّف من خلال منظور فارسي في منطقة اسمها "الخليج الفارسي"، ولم تأخذ بعين الاعتبار أن الخليج لم يعد فارسيّاً صرفاً بل أصبح (بالمعنى السياسي والجغرافي والتاريخي) **عربيّاً وفارسيّاً**.

على أن هذا الاصطدام العربي – الإيراني في الخليج لم يتخذ منحى عسكرياً دموياً: فالصحيح أن الفئتين تجتمعان في الإسلام.

وتتعاونان مع الغرب.

وتحاربان الشيوعيّة.

ولكن الصحيح أيضاً هو أن العرب هم العرب.

وأن الأعاجم هم الأعاجم.

وأنّ لغة المصالح والحقوق التاريخيّة بينهما ليست هي إياها (حتى وإن أخذت إيران بالكثير من المفردات العربيّة في لغتها وكتبتها بالأحرف العربيّة)!

لقد أخذت إيران بالإسلام ولكنّها لم تأخذ بالعروبة!

عندما اندلعت ثورة الإمام الخميني في النصف الثاني من العام ١٩٧٨ كانت علاقات الدول العربية الخليجيّة بالسلطة الإيرانيّة تمرّ بفترة برود وتوتّر. وكان من الطبيعي والحالة هذه، في رأي الإمام الخميني، أن تسارع دول الخليج إلى احتضان الثورة والإيرانيّين وأن تفسح المجال لهم في مجال النشاط والعمل.

إنّ هذا الرأي الذي يقدّمه الثوّار هو مشروع ومنطقي في قاموس "الشرعيّة الثوريّة" ولكنه رأي مردود أصلاً في منطق الواقع السياسي لدول الخليج العربيّة. فبين مظالم الشاه والسافاك في إيران وحسابات دول الخليج، ينبغي على الثوار (ولا يزال ينبغي عليهم) أن يأخذوا بعين الاعتبار الحقائق التاريخيّة التالية:

١ – من الناحية العسكرية، لم يكن بمصلحة ولا بمقدور أية دولة خليجيّة أن تعمد إلى استفزاز الشاه وإعلان تأييدها للإمام الخميني دون أن تعرّض نفسها لصراع مكشوف مع الشاه ولردود فعل أكيدة. لهذا سعت دول الخليج العربيّة لأن

تتجنّب الدخول في حلقة الصراع الإيراني الداخليّة وأن تبتعد قدر الإمكان عن مسارها وهذا ما حدا بالعراق، ثم بالكويت، لأن يأملا من الإمام الخميني تجنيبهما الإحراج.

٢ – من الناحية الدينية، فإن دور رجال الدين السنّة في تاريخ الإسلام يختلف بشكل بارز عن دور رجال الدين الشيعة بالنسبة لعلاقتهم بالجماهير، وان ما يقوم به وينادي به رجال الدين الشيعة في إيران، لا ينطبق من منظور ديني (وسياسي) على ما يقوم به رجال الدين السنّة في جنوب الخليج.

٣ – على الصعيد الإيديولوجي، فإن دور اليسار الخاص في الثورة الإيرانيّة كان يطرح علامة استفهام يصعب على دول الخليج العربيّة ذات المصالح المرتبطة بالغرب وذات الحساسيّة ضدّ الشيوعيّة، أن تتبنّاها أو أن تقلّل من قيمتها.

٤ – وأما على الصعيد الاجتماعي العام، فإن ما يصبغ نوع الحياة والعمل في الخليج إنّما هو الهدوء. إن بلداناً تعتمد في حياتها على النفط المشتعل لا يمكن أن تسعى أو ترحّب بالتوجّه نحو الثورة، لأنّ كل عمل في هذا الاتجاه، في ظلّ الأوضاع الدوليّة الحاليّة، سيحمل في طيّاته مشروع أزمة داخليّة – خارجيّة، ولن يخرج منه البلد المعنيّ إلا وهو في خسارة وضعف.

العلاقات بين العرب وبين الثورة الإيرانيّة يحدّدها موقف طهران من الخليج

قد يكون في دول الخليج العربيّة، وفي العالم العربي كلّه، مَن هم مع ثورة الإمام الخميني لأسباب إيديولوجيّة أو سياسيّة أو فكريّة أو مذهبيّة، وقد يكون هناك آخرون ضدّ هذه الثورة أو غير مقتنعين بها. لكنّ تحديد مواقف الدول ليس بالسهولة التي يمكن أن تُحدَّد بها مواقف الأفراد خاصة تلك الدول التي هي في وضع دول الخليج. فإذا لم يكن لدى هذه الدول، ولنقل الحقيقة كما هي، ترحيب وحماس لهذه الثورة، للأسباب التي ذكرنا، فبالمقابل لم يكن لديها عداء لهذه الثورة. المهمّ أن تكشف الثورة عن وجهها في الخليج، وهذا هو المعيار الذي يحدّد نوعيّة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بينها وبين دول الخليج العربيّة. والذين يتابعون مسرى علاقات الثورة الإيرانيّة بدول الخليج خاصة وبالعالم العربي عامة، "يتابعونها بأفكارهم وليس بأعصابهم ولا بعواطفهم". هؤلاء سيجدون بالوقائع والتواريخ أن هذه العلاقات مرّت حتى الآن بثلاثة أطوار على التوالي:

- طور "التسالم"
- وطور التصادم
- وطور التفاهم، والأصح القول: "محاولة التفاهم".

١ – طور "التسالم"

والكلمة تجمع معنيين: المسالمة والإسلام. فمن الجهة العربيّة جاء الترحيب متحفظاً بانتصار الثورة الإيرانيّة:

- العراق أعلن "أنّ شعب العراق ينظر بعين العطف والتأييد إلى النضال الذي يخوضه الشعب الإيراني الجار الصديق في سبيل الحرية والعدالة والتقدم"، الصحف في ٢٤-٢-١٩٧٩.
- والأمير فهد بن عبد العزيز بعث باسم المملكة العربية السعودية برسالة تهنئة وتبريك للسيد مهدي بازركان.
- ودولة الكويت أعلنت لإيران "أن علاقات حسن الجوار والتعاون والصداقة بين بلدينا ستعزز أكثر لما فيه مصلحة شعبينا".
- والبحرين "أعرب عن ثقته بأن العلاقات بين البحرين وإيران ستزداد قوة ومتانة"، الصحف في ١٤-٢-١٩٧٩.

ومن جهته، فقد أشاد المعلّق الصحفي العالمي المعروف أندره فونتين (André Fontaine) في مقالة له صدرت في صحيفة "لوموند" الفرنسيّة بتاريخ أول نيسان – ابريل ١٩٧٩ إلى "ثقة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بآية الله الخميني".

فإذا أضفنا إلى هذه الصورة للعلاقات العربية – الإيرانية صورة الحماس غير العادي الذي اجتاح أوساط المقاومة الفلسطينية والجماهير المتعاطفة معها وبعض القطاعات المذهبية المتعاطفة مع إيران.. أمكن أن نقول: إن العرب وقفوا من الثورة الإيرانية موقفاً مرتبطاً بواقعهم السياسي والجغرافي والإيديولوجي وبالتالي فقد تراوح هذا الموقف من حدّ أدنى هو الترحيب المتحفظ إلى حدّ أعلى هو التأييد الكامل بدون قيد أو شرط. ولعلّ أفضل ما يختصر الموقف العربي من إيران وأهميتها ودورها في الخليج هو تصريح السيد عبد العزيز حسين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في الكويت وجاء فيه

قوله: "إن إيران في ظروف السلم والثورة ستبقى واحدة من الدول الرئيسية التي تقف ضد أي وجود أجنبي في منطقة الخليج. وأن الأحداث الجارية هناك لن تقلل من مكانة إيران كدولة... وبالتالي فلا مجال للحديث عن فراغ في الخليج (الصحف ١٨-١-١٩٧٩).

أما من الجهة الإيرانيّة، فقد كان الطابع الإسلامي هو طابع التصريحات المتصلة بالعلاقات الإيرانية – العربية:

- يقول آية الله حسين منتظري: حول عروبة الخليج والجزر التي احتلتها إيران هناك: "إننا لم نختلف ولن نختلف على التسمية. ومن حيث الجزر الثلاث ففي نظر الاسلام أن جميع الدول الإسلاميّة واحدة ولا حدود بينها"، النهار ٧-١-١٩٧٩.
- وفي تصريح لقائد البحرية الإيرانية: "ان إيران لن تتدخل في الشؤون الداخلية لجاراتها ولكن اذا طلب منها أن تساعد على مكافحة الشيوعية فإن من واجبها أن تفعل ذلك"، الصحف ١٠-٥-١٩٧٩.
- وفي أثناء زيارته لبعض دول الخليج (دبي والإمارات والدوحة) صرّح آية الله صادق خلخالي رئيس المحاكم الثورية بأن الخليج العربي – الفارسي هو خليج إسلامي... وان الحكومة الإيرانية مستعدة لإعادة النظر في قضية الجزر الثلاث التي سيطر عليها الشاه عام ١٩٧٢"، الصحف في ٢٩-٥-١٩٧٩ و١-٦-١٩٧٩.
- أما وزير الخارجية الإيرانية الجديد السيد ابراهيم يزدي فقد حدّد سياسة إيران بأنها تهدف إلى:
  - تأييد حركات التحرير.
  - عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

- لا نيّة لإيران بلعب دور شرطي في الخليج.. "ولكنه مستعد للتعاون مع الدول المعنيّة للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة"، الصحف ١٢-٥-١٩٧٩.

٢ – طور التصادم:

غير أنه بتاريخ لاحق، وتعقيباً على تصريحات الإمام خلخالي في دبي والدوحة (المذكورة آنفاً)، نفى الدكتور يزدي أن تكون حكومته تنوي إعادة النظر في وضع الجزر الثلاث. وأكد أن الاسم التاريخي للخليج هو الخليج الفارسي وان تغييره مخالف للمنطق.. ومن الأفضل تغيير نوع علاقاتنا مع دول الخليج... وأكد باسم خلخالي أنه نفى التصريحات المنسوبة إليه. الصحف ١-٦-١٩٧٩.

كان هذا التصريح، عن لسان وزير خارجيّة الثورة الإيرانيّة كافياً لإثبات أنّ السلطة الإيرانية الجديدة، حتى وإن تغيّرت توجهاتها السياسية الدولية العامة، فإنّها ليست في وارد القبول بوجود "حقائق جديدة" في الخليج. والدليل أنه بعد ذلك بزمن قصير انفجرت الاتهامات والتهديدات والمناورات الإيرانيّة بشكل متتابع:

- من اتهامات أحمد مدني والإذاعة الإيرانيّة الرسمية للعراق ثم للكويت.. ثم جماعة جورج حبش بموضوع خوزستان "عربستان".. وما تبعها من مظاهرات أمام السفارة العراقيّة في طهران تهتف ضد السلطة العراقية!
- إلى مطالبة آية الله روحاني بالبحرين (١٧-٧-١٩٧٩) وتحذيره من قيام ثورة على النمط الإيراني، ٤-٩-١٩٧٩.
- إلى موقف آية الله منتظري من الكويت حول نشاط الحاج عباس المهري ونجله أحمد... وما كان من موضوع تسميته ممثلاً شخصياً للإمام الخميني وما تبع ذلك

من منشورات تتوعد الحكومة الكويتية... وصولاً إلى تهديد سفير الكويت في طهران ممّا اضطره إلى العودة إلى الكويت.

– وما تبع ذلك ورافقه من قسوة بالغة في معاملة الأقليّة العربيّة في خوزستان "عربستان".

– ... يُضاف إليه الاعلان عن مناورات عسكرية بحرية في الخليج تقوم بها القوات الإيرانيّة..

– ... وأخيراً لا آخراً، تلك الرسالة التي وجهها الإمام الخميني للحجاج، وفيها ما فيها من مغازٍ سياسيّة (تسييس موسم الحج).

وبالطبع، لم تقف الجهات العربية موقف المتفرج على ما يحدث ويُقال بل ردّت عليه تارة بأسلوب سياسي وطوراً بأسلوب التحدّي العسكريّ "ان كل يد تمتد الى دولة عربية في الخليج ستقطع" – من بيان عراقي –، وأمام هذه التحوّلات الدراماتيكيّة، وما أثارته من تساؤلات وشكوك ومخاوف في الخليج، سارعت جهات متعدّدة عربيّة ودوليّة للاستفادة من موقف التصادم هذا فكانت اقتراحات عُمان لقيام حلف دفاعي في الخليج تشارك فيه قوى دوليّة، كما جاءت عروض مصر لمساعدة عُمان والبحرين، الأمر الذي فتح الباب أمام مشاكل جديدة حول دور مصر العربيّ بعد مؤتمر بغداد، ومنذ ذلك الحين استمرّت اللقاءات بين دول الخليج العربيّة لتنسيق مواقفها في مواجهة الوضع الجديد، وخاصة في موضوع الدفاع عن البحرين.

٣ – طور التفاهم

استباقاً لزيادة تدهور الأوضاع في الخليج وتردّي العلاقات العربية – الإيرانيّة، سارعت جهات عربية وإيرانية لقطع الطريق على سوء التفاهم والخلاف وسعت إلى إيجاد نوع من التفاهم بين الجهتين. ويذكر في هذا السياق المحاولات التالية:

– تصريحات السيد ابراهيم يزدي وزير الخارجية الإيرانية والتي شدّد فيها على أن إيران "لن تقوم بدور شرطي الخليج" وانها لن تصدِّر الثورة، الصحف في ١٩-٧-١٩٧٩، وفيه توقع مستقبلاً مشرقاً للعلاقات العربية – الإيرانية ونفى التدخل في شؤون البحرين.. ولكنّه تحفظ تجاه العراق. وأصرّ على فارسيّة الخليج "لأنه لا يمكن تغيير الجغرافيا والتاريخ"، تصريح سفير إيران في الكويت، وجاء فيه: "ان هناك فتنة مفتعلة يراد بها تسميم العلاقات العربية – الإيرانية" واعتبر "أن آية الله روحاني رجل مشكوك في دوافعه"! الصحف ٤-١٠-١٩٧٩. – وذهبت في هذا السياق نفسه تصريحات الطباطبائي في البحرين – وسفير إيران في السعوديّة..

في الجانب العربي، قامت سوريا بمحاولة لرأب الصدع وعرضت مساعيها الحميدة واتصلت بدول الخليج من جهة وبالسلطة الإيرانيّة من جهة. فبالإضافة إلى ما تشكّل مسألة الخليج من خطر على الجانب الشرقي من الجبهة العربية، فإنها تفسح في المجال للرئيس السادات لكي يستفيد منها وينفذ إلى قلب دول الصمود وهذا ما يقلق الحكم السوري. على أن الدور الأبرز قامت به المقاومة الفلسطينية فجنّدت طاقاتها وممثليها على جانبَي الخليج واستغلّت صداقاتها العميقة ومركزها لدى الطرفين كي تجلو الموقف وتقرّب بين وجهات النظر وتعالج أسباب التخوف. وحتى تاريخه يبدو أن الأمور تميل باتجاه التحسن بدليل ما أعلنه سفير قطر بعد اجتماعه بيزدي "من

أن صفحة من العلاقات الجديدة بدأت بين إيران ودول الخليج العربية" وإعلان الكويت في الوقت نفسه عن قرارها "بتدعيم العلاقات مع إيران". الصحف في ١٩-١٠-١٩٧٩.

- **أبعد من الدبلوماسيّة!**

بالرغم من إيماننا واقتناعنا بوجود النوايا الحسنة والطيّبة لدى العرب والإيرانيّين على حدّ سواء.

وبالرغم من تأكدنا بأنهما جادان في الوصول إلى "الاتفاق" و"التفاهم"، فإن من مصلحة الجهتين أن تبرز الأمور على حقيقتها ونعرض لعمق المشكلة القائمة حالياً في الخليج كي لا نفاجأ دائماً بتوتر العلاقات، لأنّ الديبلوماسيّة والنوايا الحسنة لا يمكن أن تحلّ مسألة **قائمة على صراع المصالح بين الأمم:**

١. يجب الاعتراف أولاً بأن الصراع العربي – الفارسي في الخليج هو صراع تاريخي تتحكم به المصالح القوميّة وان كون الفريقين من المسلمين قد يخفف من هذا الصراع ولكنّه لا ينفيه ولا ينقضه.

٢. كما يجب الاعتراف ثانياً بأن هذا الصراع خضع – ويخضع – تاريخياً لميزان القوى بين الجانبين الإيراني والعربي.

٣. ويجب الاعتراف ثالثاً، بأنه إذا كان ميزان القوى هذا قد مال تاريخياً إلى جانب الإيرانيّين لظروف تاريخيّة مرتبطة بعوامل جغرافيّة وبشريّة وسياسيّة، فإن ما يحدث اليوم هو ردّ اعتبار للجانب العربي في تأكيد حقه التاريخي في الخليج.

٤. بناءً عليه، **فالمطلوب من الإيرانيّين أن يعترفوا بالواقع الجديد في الخليج لأنّهم هم الذين أخذوا منه وفيه (تاريخياً) أكثر مما لهم. إن التنازل المطلوب هو تنازل إيراني وليس عربياً لأن العرب لم يحتلوا ولم يهددوا باحتلال أي شبر من الأرض الفارسية ولم يعلنوا يوماً أنهم أصحاب الهيمنة والتسلط فيه. إن المشكلة في الخليج ليست مشكلة سياسيّة بل مشكلة قوميّة.** وأيّ حلّ لها لا يستند إلى معطيات قوميّة لن يُكتب له النجاح.

إذا نظرنا إلى الموقف الإيراني الحالي من المشكلة، فماذا نجد؟ نجد أن هناك ثلاث فئات تتحدث ثلاث لهجات مختلفة (بل ومتناقضة) في مراكز القوى الإيرانيّة:

- موقف المذهبيّين ممثّلين برجال الدين الشيعة وهم الذين يعبّرون عن البعد المذهبي – القومي للدولة الإيرانيّة،
- موقف العقائديّين (بمن فيهم الليبراليّون واليساريون).
- موقف السياسيّين (ممثلين خاصة بابراهيم يزدي).

لقد سعى جماعة السياسة لأن يجرّدوا تصريحات رجال الدين (حول الخليج) من كل أهميّة.. وانها لا تمثل موقف السلطة الإيرانية الرسميّة! ولكنّ السؤال القائم هو: "إلى أي مدى يمثل رجال السياسة موقف إيران الفعلي"؟ وهل السلطة الحقيقيّة هي بيد رجال السياسة أم بيد رجال الدين الشيعة؟

ليس القصد من هذه التساؤلات التشكيك أو النيل من أحد. على العكس إنها تهدف إلى إجلاء الحقائق في هذا الجانب أو ذاك كي لا يبقى الالتباس قائماً، ومع الالتباس تولد المشاكل وتنبت وتكبر. إن المأزق الذي يواجهه عرب الخليج حالياً هو مأزق الثورة الإيرانيّة ذاتها:

– فهي ثورة يصعب (بل يستحيل) عليها أن تتعامل مع الآخرين إلا بلغتها الحقيقيّة.

– وهي إسلاميّة، وبالتالي تتناول المسلمين (وفي أقله) جماعة المذهب المعين (الشيعي) مما يدفعها للخروج عن إطارها الإيراني!

– وهي ضد الأجنبي، وبالتالي هي ضده على الضفة الشرقية كما على الضفة الجنوبية للخليج.. إلى الحدّ الذي تشعر معه أنها بحاجة إليه لتزويدها بالسلاح للقضاء على عصيان الأقليات لديها.

– وهي إيرانيّة، وبالتالي لا تستطيع أن تتخلّى عن المكتسبات "التاريخية" للشعب الإيراني سواء منها تلك المكتسبات المبرّرة أم التي لا مبرّر لها (ومعظمها على حساب العرب)!

انطلاقاً من هذه المعطيات العلميّة، فإنّ الثورة الإيرانيّة أمام خيارين مرّين:

– إما **أن تتقدّم وتصطدم أوّل ما تصطدم بدول** الخليج العربيّة (وهي نافذتها الوحيدة على المسلمين والعالم)،

– وإمّا **أن تتوقف وبالتالي تفقد الكثير من مُثُلها وتضعف داخلياً بل وتفقد مبرّر قيامها ونزوعها الشمولي** (بدء الكلام عن عزلة الإمام الخميني من قبل أقرب الناس إليه!).

إنّ الثورة الإيرانيّة تعاني حالياً من "**عزلة واضحة**" –كما تقول صحيفة لوموند في مقالها الافتتاحي بتاريخ ١-١٠-١٩٧٩ – وان وقوف القوى الدولية – الغربية والشرقية – ضدّها وضعها في شبه حصار. فإن أقفلت دونها نوافذ العالم العربي بدوله الخليجية تكن قد سدّت على نفسها كل المنافذ. إنّ من مصلحة الثورة الإيرانيّة ومن

مصلحة عرب الخليج، والعرب عامة أن يقوم تفاهم حقيقي وصادق، "تفاهم في العمق"، بين إيران ودول الخليج العربيّة (كل دول الخليج دون استثناء). وان الاعتماد على دور المقاومة الفلسطينية في إيجاد مثل هذا التفاهم هو اعتماد ضروري ولكنه ليس كافياً. فالمقاومة الفلسطينية مهما كان دورها عظيماً ومهمّاً في قيام الثورة الإيرانيّة وتأييدها والتضامن معها، تبقى في نهاية المطاف محكومة بالنسبة لعلاقتها بالثورة الإيرانية بعوامل تاريخية لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها.

– فالمقاومة الفلسطينية هي قبل كل شيء وبعد كلّ شيء حركة تحرر عربية (**صفة عربيّة مهمة هنا**).

– والمقاومة مرتبطة بشرياً وسياسياً وقومياً ومادياً بدعم دول الخليج العربيّة ولن يكون من السهل ولا من الممكن فصم هذا الاتصال المصيري.

– والمقاومة واقعة في مأزق المواجهة مع إسرائيل على حدود لبنان الجنوبيّة، مما يخلق لها وضعاً دقيقاً مع الشيعة هناك وهو وضع صار من الدقة والحساسية بحيث أن كل خطأ فيه قد يوقع مشكلة بين المقاومة والشيعة أو بينها وبين الشيعة أنفسهم وبعض مراكز النفوذ في الثورة الإيرانيّة.. وقد يجرّ، أبعد من ذلك، إلى مشاكل داخل الشيعة أنفسهم أو داخل السلطة الإيرانية نفسها: بين المواقف المذهبية والمواقف العقائدية... وهذا ليس في مصلحة الشيعة اللبنانيّين ولا في مصلحة المقاومة ولا في مصلحة الثورة الإيرانيّة على حدّ سواء.

أبواب الخلاف الواسعة.. وباب الوفاق الضيّق!

بين الجهات العربيّة والفارسيّة أسباب كثيرة للخلاف ولكنّ بينها سبباً وسبيلاً واحداً للوفاق! إن كل فريق قادر على اللعب على المتناقضات لدى الفريق الآخر. ولنكن صريحين ونسمّي الأشياء بأسمائها:

١. يمكن للثورة الإيرانيّة أن تلعب في دول الخليج الأوراق التالية:

- إيقاظ الصراعات المذهبيّة "الطائفيّة" من خلال المسلمين الشيعة.
- إيقاظ النعرة الاتنولوجيّة من خلال الأقليات الإيرانية المتواجدة في دول الخليج.
- إيقاظ الصراعات الاجتماعية من خلال مفهوم الثورة بآفاقها التحرّريّة ومن أجل تأكيد مبدأ العدالة الاجتماعيّة (الحكم باسم المسلمين.. والحكم باسم الإسلام).
- استعمال ورقة التأييد للمقاومة الفلسطينية ومعاداة إسرائيل وربط ذلك بموقف راديكالي من العلاقة بالغرب "لإحراج أنظمة الخليج".
- التمسّك بورقتي الضغط: العسكري - من خلال الجيش الإيراني وقدرته في التحكم بمناطق الخليج من جهة - والسياسي - تواجد الإيرانيين في الجزر الثلاث وتواجدهم البشري في بعض دول الخليج واستغلال ذلك للتهويل تارة بثورة داخلية "على النمط الايراني" وطوراً بثورة على النمط الماركسي... مما يضع في يدهم ورقة "التدخل للتهدئة إذا طلب منهم ذلك"، كما يقول وزير الخارجية الإيراني وورقة الاحتفاظ بالمبادرة لتحقيق "أمن الخليج من أجل دوله لا من أجل القوى الأجنبيّة"، كما يقول راديو طهران - !

... وان هذه الأوراق قد لعبت بشكل أو بآخر حتى الآن!

٢ - **بالمقابل، يمكن لدول الخليج العربية أن تلعب داخل الثورة الإيرانية الأوراق التالية:**

- إيقاظ الصراعات المذهبيّة (الطائفيّة) داخل إيران من خلال المسلمين السنّة.
- إيقاظ النعرات الاتنولوجيّة من خلال الأقليّات العرقيّة المتواجدة في إيران ومنها الأقليّة العربيّة والأقليّة الكرديّة.. وسواهما!
- الفصل ضمن الثورة الإيرانية ذاتها بين ما هو إسلامي في مفهوم الخلافة المذهبي، أي إخراج الثورة من جوهر الإسلام العمومي إلى الفئوية الإسلاميّة الخاصة (بالاستناد إلى مجمل القرارات والممارسات وفي رأسها الدستور الإيراني الجديد).
- التوكيد على أن حاجة الثورة الفلسطينية للتأييد الإيراني هي حاجة متبادلة، فمقاتلو الثورة الإيرانية تدرّبوا في مخيّمات الفلسطينيّين في جنوب لبنان. ثم ان ما خسرته إسرائيل سياسياً واقتصادياً من قيام الثورة الإيرانيّة ستعوض عنه إيديولوجياً في حال تحوّلت هذه الثورة إلى مدخل **لإنشاء الدول المذهبيّة في الشرق الأوسط وهذا جزء من الستراتيجيّة الاسرائيليّة!**

وأمّا العلاقة بالغرب، فالكل يعلم أن القدرة على محاربة الغرب بالكلام شيء والقدرة على محاربته فعلياً شيء آخر. وان حصول إيران مؤخراً على أسلحة أميركيّة يدخل في هذا السياق!

- الاستفادة من حالة الضياع وعدم الاستقرار وتناقض المواقف داخل القوى الإيرانيّة لزيادة البلبلة وإضعاف الموقف الإيراني من الداخل وإشغاله بمشاكله

وهمومه الداخليّة.. كي لا يتسنّى لإيران فرض مشيئتها "الخارجية" في الخليج خاصة!

... وممّا لا شكّ فيه أن هذه الأوراق قد لعبت (بعضها أو كلّها...) بشكل أو بآخر.

إنّه لمحزن ومؤسف حقاً أن نرى العلاقات العربيّة – الإيرانيّة تدخل في نفق هذه الألعاب الخطرة والضارّة على هذا الفريق وذاك، إن النتيجة الأخيرة لأسلوب "حرب التناقضات" المتبادلة هو إضعاف كل اللاعبين تمهيداً لشلّهم من قبل قوى خارجيّة وجعلهم أسرى لتجار السياسة والسلاح وامتصاص طاقاتهم البشرية والمادية. إن الاندفاع في أساليب الإثارة والتحريض هو أسهل الأمور على الفريقين وهو أسلوب يدفع ثمنه الفريقان دماً ومالاً وسلاماً.

إذن: ما هو البديل "لحرب التناقضات؟ وأين هو الباب الضيّق "المدخل الوحيد" لإرساء الوفاق والتفاهم بين إيران ودول الخليج العربيّة؟

إنّ المدخل الوحيد للتفاهم العربي – الإيراني يمرّ بالقبول الحتميّ بالحقائق العلميّة والتاريخيّة وأوّلها أن الخليج لم يعد فارسياً بل هو **"عربيّ – فارسي"**. المطلوب إذن من الجانبين:

١. الفهم المتبادل: ليس من منظور سياسي شكلي عارض، بل من منظور اجتماعي تاريخي حضاري. على العرب أن يتأملوا ملياً في تاريخ إيران وخاصة في ما جرى مؤخراً هناك، وعلى الإيرانيّين أن يتأملوا ملياً في تطور التاريخ العربي الحديث وخاصة على الضفة الغربية من الخليج، وهذا الفهم المتبادل، ينبغي أن يستند إلى

الوضعية التاريخية لكل منهما. إن الحكم على الشعوب من خلال شكل الأنظمة فيها هو حكم خاطئ وقاصر ومجزوء.

٢. الاعتراف بالتنوع. ذلك أنه من الخطأ الشائع القول إن العرب والأعاجم هم شيء واحد لأنّهم يجتمعون في الإسلام ولديهم تاريخ مشترك من العلاقات. إنّ أول خطوة نحو التفاهم تبدأ بالاعتراف بالتنوع والاختلاف بين العرب والإيرانيّين. إن الاعتراف بالتنوّع يفرض احترام الغير. إن الخلاف عادة ما ينشأ، ليس من التناقض مع الآخرين، بل من التصور بأننا وإياهم شيء واحد مع أننا لسنا كذلك.

٣. المصالح القوميّة المتعارضة. إنّ للعرب مصالحهم القوميّة في منطقة الخليج وفي سواها وان للإيرانيّين مصالحهم القوميّة في الخليج وسواه. وككل الأمم المتجاورة، فإن هذه المصالح تختلف وتتناقض طبقاً لقانون عام هو قانون التحوّل التاريخي وهو القانون الذي يرسم أبعاد وأهمية هذه المصالح، وهذا القانون يرتبط بالقدرة النفسيّة المادية لكل أمّة من الأمم.

٤. دور التاريخ في تحديد المصالح الإيرانيّة والعربيّة في الخليج. نصل هنا إلى بيت القصيد من الموضوع كلّه: كيف يمكن على ضوء الجغرافية والتاريخ تحديد مصالح العرب ومصالح الإيرانيّين في الخليج؟ بكلام أوضح: هل من مجال لتحديد ما للعرب وما للإيرانيّين في الخليج وما هو المعيار الصحيح لهذا التحديد؟

في حديث أدلى به السيد ابراهيم يزدي (النهار ١-١٠-١٩٧٩)، أكّد "أن الخليج يحمل اسم **الخليج الفارسي** إذ لا يمكن تغيير الجغرافيا والتاريخ". واستشهد

بالرئيس جمال عبد الناصر على ذلك. وفي ذات الحديث قال "انه لا يرى بُعداً عقائدياً إيديولوجياً للقوميّة العربيّة". سننطلق من هذين الرأيين المعبّرين عن وجهة النظر الرسمية والأكثر وضوحاً في الجانب الإيراني لنناقش من خلالهما أساس الموضوع كلّه: موضوع الخليج.

- **إسم الخليج من منظور جغرافي**[٦]:

هل صحيح أن الخليج سُمّي خليجاً فارسياً لأسباب جغرافيّة؟ لِنرَ:

- ان طول الشاطئ الإيراني على الخليج من شط العرب حتى بندر عباس هو في حدود ١٠٣١ كيلومتراً، في حين أن طول الشاطئ العربي على الخليج من شط العرب مروراً بالعراق والكويت والسعوديّة وقطر ودولة الإمارات حتّى مضيق هرمز هو ٢٢٧٩ كيلومتراً. هذه حقيقة تاريخيّة أولى (جدول رقم ١).
- ان الجزر المتواجدة داخل الخليج تحمل هويّتها الأساسيّة من خلال هويّة السكان الذين سكنوها منذ القدم، وبالتالي يمكن معرفة انتماءات الجزر الخليجيّة من خلال أسمائها. فهناك جزر ذات أسماء عربية وهي الأقرب إلى الشاطئ العربي من مثل البحرين وأبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى... وسواها.. وهي أكثرية جزر الخليج.. وهناك جزر ذات أسماء فارسيّة وهي الأقرب إلى الشاطئ الإيراني مثل كيش ولامان وهنغام... وسواها. وهذه حقيقة جغرافية ثانية.

(٦) راجع الفصل الأوّل: خليج الأمم.

- ان انتماء هذه الجزر وتسمياتها ترتبط جغرافياً بنوعية أرضها وببعدها عن كل من الشاطئين. إن البحرين مثلاً تبعد ٣٠ كيلومتراً عن الجزيرة العربية، في حين أنها تبعد ٢٤٠ كيلومتراً عن البرّ الإيراني.

جميع هذه العوامل "الجغرافية" تؤكد وجود فرز موضوعي في الخليج وتؤكد أن ما للفرس في الخليج يكاد يعادل، كي لا نقول يتدنّى، عمّا للعرب فيه. وهذه حقيقة جغرافية ثالثة.

- **اسم الخليج من منظور تاريخي!**

ما هو السبب إذن في إطلاق تسمية "الخليج الفارسي" على الخليج؟ إنّه سبب تاريخي بالتأكيد. إذن نحن نعترف للسيد يزدي بأن سبباً تاريخياً هو الذي جعل الخليج يحمل تسمية الخليج الفارسي. فما هو هذا السبب؟

- إن إيران كانت منذ القدم، منذ القرن السادس قبل الميلاد، إحدى الأمم الكبرى في التاريخ، ولا زالت.
- لقد أنشأت حضارة هامة وبنت امبراطورية كبرى وشهدت سلطاناً جعلها سيّدة الشرق الأوسط في حقبات تاريخيّة متفرّقة منذ عهد قورش.. حتى العصر الحاضر.
- في الجهة الثانية من الخليج كان الوجود البشري (إذا استثنينا منطقة ما بين النهرين) محدوداً جداً ولا زال بسبب طبيعة الأرض والبيئة فلم تنشأ حضارات إلا في بعض الأطراف، وإلا مع الإسلام الذي فجر الحضارة العربية ولكن عبر الشام والعراق بأكثر مما فعل داخل بيئة الجزيرة الصحراوية.

- هذا الخلل التاريخي الجغرافي – الديموغرافي – الحضاري – العسكري – بين شرق الخليج وغربه هو الذي أعطى للجانب الإيراني الشرقي "حقه" التاريخي بالهيمنة الفعلية على الخليج وبتسمية هذا الخليج باسم الخليج الفارسي.

- **من هذا الواقع التاريخي صارت التسمية تحمل مضموناً سياسياً هو مضمون الهيمنة شئنا أم أبينا وشاء الإيرانيّون أم أبوا، وهذه هي النقطة الأهم في الموضوع كله.** وفي موضوع صراع الأمم حول المصالح لا مجال أبداً للعواطف والأمنيات! وإن الإصرار على "فارسيّة" الخليج من قبل أكثر الإيرانيّين اتّزاناً وميلاً للتفاهم مع العرب (الدكتور يزدي) دليل على أن معنى الهيمنة السياسيّة على الخليج لا زال قاعدة في السياسة الإيرانيّة مهما كانت التصريحات والتطمينات المخالفة لذلك ومهما كان نوع الأنظمة في طهران.

- إن العرب، وهم يشدّدون من جهتهم على أنه "الخليج العربي"، يؤكّدون بذلك موقفاً سياسياً أي تسمية ذات مضمون سياسي. فالمهم في الموضوع ليس التسمية ذاتها.. بل المهم هو محتواها السياسي.

- إنّ تسمية الخليج "بالخليج الإسلامي" هي محاولة للتهرّب من حقيقة المشكلة. وفي حياة الشعوب اليوم، فإن المضامين السياسيّة عادةً ما تحلّ محلّ المضامين الدينيّة وليس العكس.

- بناءً على كلّ ما تقدّم... فإن التاريخ المعاصر، انطلاقاً من واقع الصمود العربي في الجزيرة بدأ يرى في قصر التسمية الفارسية على الخليج تجاوزاً للواقع التاريخي الحديث. ومن هنا بدأ الكلام في أكثر من مرجع ودراسة عن "الخليج العربي".. أو عن "الخليج العربي – الفارسي". ولعلّ أبرز ما كتب تلك المقالات التي كتبها المحلّل

السياسي الفرنسي المعروف أندره فونتين (André Fontaine) في صحيفة لوموند بعنوان "من البحر الأكثر احمراراً إلى الخليج الذي لم يعد فارسياً".

- **إنّ هذا التحوّل التاريخي في واقع الخليج وهويته والقوى المتواجدة فيه هو أساس الموضوع: فهل تقبل السلطة الإيرانيّة الجديدة أن تعترف بهذا الواقع كما هو لا كما تريده أن يكون؟ هذا هو السؤال الأساسيّ في الموضوع كلّه.**

- ولكي نسهّل على الدكتور يزدي أمر هذا الاعتراف، فإننا سنضع أمامه عيّنات مشابهة للخليج وكيف تحوّلت بفعل التاريخ من تسمية إلى تسمية أخرى.

  - لقد كان اسم البحر المتوسط من قبل "بحر الروم" بسبب هيمنة الروم (اليونان) عليه شمالاً وشرقاً وجنوباً... ثم عاد ليُسمّى تسمية ترضي كل القوى المتواجدة حوله: أي البحر الأبيض المتوسط.

  - وقد كانت إنكلترا، ولا زال فيها كثيرون، ممن يرفضون تسمية الممرّ المائي الواقع بين الجزر البريطانية وفرنسا إلا باسم "القنال الإنكليزي"، وكان ذلك تعبيراً عن قدرة الأسطول البريطاني المتحكم ببحار العالم... وأما اليوم، فإن اسمه هو بحر المانش! .. وهناك أمثلة كثيرة في العالم يعيد فيها التاريخ تخطيط حدود الجغرافية التاريخيّة.

وعليه... ومن باب الإنصاف الجغرافي والتاريخي، فليسلّم معنا الدكتور يزدي بأن التسمية الحقيقية الجديدة للخليج هي تسمية "**الخليج العربي – الفارسي**" أو "الفارسي – العربي" **لا فرق في ذلك! إنّها التسمية الصحيحة جغرافيّاً وتاريخيّاً لأنّها تعبّر عن هوية تاريخيّة وعن ميزان قوى سياسيّة وعن مصالح قوميّة متعادلة.**

- إنّ هذه التسمية لا تأخذ قيمتها مطلقاً إلا بالاستناد إلى قناعة لدى الجهتين بحقيقتها وعدالتها. وهذه القناعة بالذات هي التي ترسم الخط الأحمر في الخليج بين ما هو عربي وما هو إيراني. ومن هذا المنطلق فليس للدكتور يزدي أن يبرّر أي موقف "بعدم وجود بُعد عقائدي للقومية العربية". فقد يكون رأيه هذا صحيحاً في بعض الوجوه. ولكن ما هو أصح منه أنه اذا لم تكن القومية العربية قد وجدت على الشاطئ الغربي للخليج بعدها الإيديولوجي كما ينبغي أن يوجد، فإن العرب موجودون هناك. **إن القوميّة في خدمة القوم وليس القوم في خدمة القوميّة.**

- بقيت كلمة عن أمن الخليج، فراديو طهران أعلن أن "الثورة الإيرانيّة قادرة وحدها على حماية الخليج"! ولنكن صادقين مع أنفسنا ومع الناس: إنّ أمن الخليج العام "الخارجي" واقع تحت المظلة النووية الأميركية، وكل اقتراب منه يشعل حرباً عالميّة فورية!.. هذه حقيقة بديهية يعرفها كل الناس. ويعرفها الخليجيون أنفسهم، وكل ما يقال حول أمن الخليج ليس سوى كلام محلي عن أمن الأنظمة المتواجدة حول الخليج من جهة وعن محاور الاستقطاب في الجانبين من جهة ثانية!

يقول ريمون أرون (Raymond Aron) في كتابه "مدخل إلى فلسفة التاريخ": "إن التاريخ مرتبط بالحاضر ومحكوم بمتغيّرات هذا الحاضر"، إن التفاهم العربي – الإيراني يمرّ عبر هذه المعادلة: إنّه تفاهم صعب ومعقّد ولكنّه تفاهم ضروري ومصيري.

إنّ إيران هي الدولة الأقرب إلى العرب قلباً وقالباً... وما يربطها بالعالم العربي هو أكثر بكثير مما يربط أية دولة غير عربيّة: من الجغرافية إلى التاريخ، إلى الدين، إلى

الفكر، إلى العادات، إلى جزء من اللغة، إلى الحرف... إن العرب بحاجة إلى إيران كظهير لهم.. وإيران بحاجة إلى العرب كخط أمان لها أيضاً. إن المصير العربي – الإيراني هو مصير متكامل في ما هو أبعد من الخليج: في معترك التاريخ والحضارات ورؤية المستقبل. إن جميع هذه العناوين الكبيرة تتحوّل إلى هباء في الريح إذا لم يعمد الجانبان إلى الأخذ بالحقائق الجغرافيّة التاريخيّة السياسيّة (القديمة والحديثة)، فلا يأخذ الإيرانيّون بالقديمة ويهملون الحديثة، ولا يأخذ العرب بالحديثة ويهملون القديمة، لأنّ التاريخ خط متواصل.

إنّ هذه الحقائق هي التي تحدد علاقات الشعبين العربي والإيراني من منظور تكامل المصالح لا نقضها ولا تناقضها (داخل الخليج وخارجه).

ومن خلال منظور العمل القومي التاريخيّ الجادّ الذي يتجاوز المكتسبات المرحليّة الضيّقة للصراع الفئويّ والمذهبيّ والحزبيّ والإيديولوجيّ... وصراع الأنظمة! يتجاوزها نحو آفاق العمل التاريخيّ. وهذا التجاوز لن يتم إلا من خلال "نظرة شاملة للتاريخ الذي تتلاحق أحداثه بسرعة فائقة"، كما يقول توينبي (Toynbee).

وحدها النظرة الشاملة (الرؤية التاريخيّة) هي التي ترى بوضوح وصفاء وضع الخليج من فوق.. فلا تغرق في وحول الأنانية ولا في مستنقعات الماضي السحيق حتى ولو كان المستنقع مليئاً بالبترول والذهب (واللؤلؤ والمرجان)!

وهذه النظرة مطلوبة ومرتقبة على جانبي الخليج!

... فليت.. مضافة إلى ألف لعلّ وعسى!

الجدول رقم ٢:

دول الخليج العربي – الفارسي: الجغرافيا الطبيعيّة.. والديموغرافيّة.. والاقتصاديّة (١٩٧٩)

اسم الدولة	عدد السكان	المساحة (بالكلم٢)	الكثافة السكانية (بكلم٢)	نسبة الأراضي الزراعيّة	الدخل القومي (مليار فرنك فرنسيّ)	الدخل الفردي (فرنك فرنسي)
العراق	١١,٩١٠٠٠٠	٤٣٤٩٢٤	٢٦	١٢ %	١٠٠,٠٤٤	٨٤٠٠
الكويت	١,١٣٠٠٠٠	١٧٨١٨	٦٣	٠,٠٦ %	٧٤,٥٨	٦٦٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٩,٥٢٠٠٠٠	٢,١٤٩٦٩٠	٤	١ %	٢٥٤,٠٨٨	٢٦٩٠٠
البحرين	٢٧٠٠٠٠	٦٢٢	٤٣٤	٣ %	٥,٦٧	٢١٠٠٠
قطر	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠	٩	أقلّ من ١ %	٨	٨٠٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٤٠٠٠٠	٨٣٦٠٠	٣	--	١٩,٢	٨٠٠٠٠
عمان	٨٢٠٠٠٠	٢١٢٤٥٧	٤	٠،٠٢ %	١١,٤٨	١٤٠٠٠
المجموع	**٢٣,٩٩٠٠٠٠**	**٢,٩١٠١١١**			**٤٧٣,٦٢**	
إيران	٣٤,٢٧٠٠٠٠	١,٦٤٨٠٠٠	٢٦	٩ %	٢٩٧,٥٣٢	١١٦٠٠

المرجع: احصائيات "أطلاسيكو" الاقتصادي والسياسي للعام ١٩٧٩ – النوفل أوبسرفاتور باريس.
ATLASECO 1979

الجدول رقم ٣:

الميزان العسكري للدول الثلاث الكبرى في الخليج (١٩٧٦-١٩٧٧)

اسم البلد	القوات المسلحة	سلاح المدرعات	سلاح الطيران	ميزانية الدفاع (بملايين الدولارات)
المملكة العربية السعودية	٥١٥٠٠	٣٨٥	٩٧	٦٠٧٧١
العراق	١٥٨٠٠٠	١٣٩٠	٢٩٩	١٥٨٨
إيران	٣٠٠٠٠٠	١٣٨٠	٣١٧	٨٠٨٠٠

المرجع: احصائيات المعهد الدولي للدراسات الستراتيجيّة – لندن.

الجدول رقم ٤ :

دول الخليج العربي – الفارسي: الجغرافيا الطبيعيّة.. والديموغرافية.. والاقتصاديّة (٢٠١٣)

اسم الدولة	عدد السكان	المساحة (بالكلم٢)	الكثافة السكانية (بكلم٢)	الدخل القومي (مليار دولار)	الدخل الفردي (دولار)
العراق	٣٢،٩٩٩	٤٣٤٩٢٤	٧٦	١٤٤،٢١١	٨٤٠٠
الكويت	٢،٨٢٨،٠٠٠	١٧٨١٨	١٥٩	٢١٤،٠٠	٦٦٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٨،٠٩٥،٠٠٠	٢،١٤٩،٦٩٠	١٣	٥٨٧،١٧	٢٦٩٠٠
البحرين	١،٣٥٨،٠٠٠	٦٢٢	١٧٨٧	٢٧،٧١٩	٢١٠٠٠
قطر	١،٩٢٨،٠٠٠	١١،٥٩٠	١٦٦	١٩٥،٦٣	٨٠٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٨،١٠٨،٠٠٠	٨٣٦٠٠	٩٧،٠٠	٣٨٦،٥١	٨٠٠٠٠
عُمان	٢،٨٧٤،٠٠٠	٣٠٩،٥٠٠	٩	٧٨،٨٧	١٤٠٠٠
المجموع	**٧٨،١٧٠**	**٢٩١،١١١**		**١،٥٢٢،٤٤**	**معدّل ٣٩،١٣٠**
إيران	٧٨،٨١٤،٠٠٠	١٧٤٥،١٥٠	٤٣	٤٩٦،٢٤	٥،٩٥٠
المرجع: ATLASECO 2013					

مراجع البحث

Ali HUMAIDAN : *Les Princes de l'Or Noir : Evolution politique du Golfe persique*. Paris, 1974, Hachette.

Association Géographique Française : 1959.

AUBIN, Jean : *Le Monde Iranien et l'Islam, Sociétés et Cultures*, Paris, 1974, Droz.

BARRABY : *Le Golfe persique*. Paris, 1959, Payot.

DJALLI, Mohamed Resa : *Le Golfe Persique : Problèmes et perspectives*, Centre iranien de recherches et Sciences humaines, Paris, 1978, Dalloz.

DUBERTRET : *Manuel de Géographie La Péninsule arabique*.

GEOLMAN, Resa : *Les questions des Iles Bahrein*. Paris, 1960.

Journal officiel de la Société des Nations Unies : Mai 1928, Mai 1929.

KHADJAVIAN : *L'histoire de l'Iran musulman du 1er au 3ème siècle de l'Hégire selon les historiens iraniens*.

MOZAFARI Mahdi : « Evolution historique des institutions politiques de l'Iran », *Revue juridique et politique*, N° 3, Paris, Juillet-Septembre 1977.

RODLFO C. : *Le Golfe persique*, Politique étrangère N° 5-6, 1969 – p. 631-667 ; Politique étrangère N° 5, 1970, p. 547-586.

RODOLFO C. : « Le Golfe arabo-persique », *Maghreb-Machreck,* N° 58, Juillet-Août, 1973.

RODINSON, Maxime : *L'Arabie avant l'Islam*. Paris, 1956, Gallimard.

RONDOT, Philippe : « Compétition pour la maîtrise du Golfe », *Défense Nationale,* Juillet 1977.

TADJBAKCHE : *Question des Iles Bahrein,* Paris, 1960, Annexe Série A, p. 248.

ATLASECO : *Le Nouvel Observateur,* 1979. *Atlas économique et politique.*

Le Monde Diplomatique, N° 230, Mai 1975.

Le Monde Diplomatique, N° 289, Avril 1978.

BOULOS, Jawad : Les Peuples et les Civilisations du Proche-Orient, *Mouton, 1962.*

الموسوعة الإسلاميّة.

حسن، ابراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

صحيفة "**النهار**".

صحيفة "**السفير**".

الفصل الثالث

جيوبوليتيك المملكة العربيّة السعوديّة

الطبيعة.. الإنسان.. الاقتصاد.. والنظام السياسيّ

مدخل:

عرضنا في الفصلين السابقين لصورة أوّليّة ولكن معبّرة عن الصراع العربي – الفارسيّ في مختلف وجوهه منذ بزوغ الإسلام حتى النصف الثاني من القرن العشرين. لكن هذا الصراع راح يشتدّ ويصبح أكثر خطورة بعد بروز ثورة الإمام الخميني في إيران واستلامها السلطة في طهران بدءاً من العام ١٩٧٩. في الوقت عينه، كانت سلالة الملك عبد العزيز آل سعود تواصل العمل في مشروع بناء الدولة السعوديّة وإعطائها الأسس الصلبة والسعي لتحقيق أهدافها الكبرى في إقامة دولة قويّة وقادرة تكون جديرة بحمل رسالتها العربيّة والإسلاميّة في آن. وهو ما عمل له الملوك السعوديّون من أبناء عبد العزيز.. وصولاً في الوقت الحاضر إلى الجيل الثالث من ولاية العهد مع الأمير محمد بن سلمان الذي صار الإعلام العالمي يشير إليه بالأحرف الأولى من اسمه (MBS).

.. في إزاء المخاطر والتحدّيات، من كل نوع، التي تواجهها المملكة العربيّة السعوديّة ودول شبه الجزيرة، ودول المشرق أيضاً خاصة من جانب الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، ما الذي تقدّمه الدراسة الجيوبوليتيكيّة للمملكة من حقائق تحدّد المملكة على ضوئها أهدافها ومن ثمّ الاستراتيجيّة التي عليها اعتمادها لمواجهة كافة المخاطر والتحدّيات!

أولاً: في الجيوبوليتيك: ما هو الجيوبوليتيك؟

في كتابه المرجعي الذي بعنوان "جيوبوليتيك"، يقدّم العالم الفرنسي إيف لاكوست (Yves LACOSTE) التعريف التالي عمّا يعنيه علم الجيوبوليتيك:

«يشير تعبير جيوبوليتيك إلى كلّ ما يتعلّق بمنافسات قوى السلطة أو النفوذ على حيّزات أرضيّة وعلى السكان الذين يعيشون ضمنها: منافسات بين سلطات سياسيّة من كل نوع. وليس بين دول فقط، وإنّما أيضاً بين حركات سياسيّة أو بين مجموعات مسلّحة شبه سريّة.. منافسات للسيطرة أو للهيمنة على أراضٍ شاسعة أو ضيّقة. إنّ البراهين الجيوبولتيكيّة تساعد على فهم أفضل لأسباب هذا النزاع أو ذاك، سواء داخل البلد ذاته أو بين الدول. كما أنه يساعد بالمقابل على التبصّر في ما يمكن أن تكون نتائج هذه الصراعات على بلدان قريبة أو بعيدة، وفي بعض الأحيان على أجزاء أخرى من العالم»[٧].

جملة ملاحظات ضروريّة لتفسير وتدقيق هذا التعريف:

١ – يقوم الجيو-بوليتيك على فكرة المواجهة للسيطرة (contrôle) أو للهيمنة (domination) على رقعة أرض محدّدة وسكانها، ولكن هذه المواجهة تكون على ثلاثة مستويات:

منافسة: بين مختلفين

نزاع: بين أخصام

وصراع: بين أعداء

(٧) Yves LACOSTE : « Géopolitique », *Larousse,* 2006, p. 8.

ويؤكد تاريخ العلاقات بين العرب والفرس أنها، منذ القدم، إلى اليوم، علاقات صراع ازدادت وتيرتها في المرحلة الراهنة بسبب ثورة الإمام الخميني.

٢ – المحفّزات: ما هي الأسباب القريبة والبعيدة التي أدّت وتؤدّي إلى وقوع مثل هذه المواجهة (Confrontation) بين جهتين أو أكثر؟ هذا يعني البحث عن المحفّزات (Motivations) التي تدفع الجهة أو الجهتين أو أكثر للمواجهة. وهذه المحفّزات يمكن أن تكون دينيّة أو سياسيّة أو إيديولوجيّة أو اقتصاديّة أو عسكريّة بحيث تسعى القوى السياسيّة إمّا للدفاع عن وجودها ونفوذها في نطاق جغرافيّ معيّن، وإمّا للعمل على تأكيد هذا الوجود وتوسيع هذا النفوذ. ومثل هذا الأمر يبرز نقطة ثانية في مفهوم الجيوبولتيك هي **النوايا** (Intentions): في نوايا البعض توسيع نفوذه وفي النوايا المقابلة الدفاع عن هذا النفوذ وعن كلّ المكتسبات والثروات المرتبطة به.

عملياً ومنطقياً، تقوم كل جهة بتعيين **أهدافها** (Objectifs) في هذا الصراع من موقع هجومي أو من موقع دفاعي من مثل:

- إثارة البلبلة والاضطرابات في الحيّز الجغرافيّ المستهدَف.
- السعي لإضعاف وشلّ قدرات القوى المناهضة ومَن يؤيّدها!
- تشجيع وإثارة الفتنة بين القوى المتواجهة لاعتبارات دينيّة أو مذهبيّة أو إتنيّة لتسهيل إمكانيّة السيطرة عليها.

هذه السيطرة يعبّر عنها **بالسلطة** (Pouvoir) التي لديها القدرة على الحكم ضمن مجال جغرافيّ معيّن هو المجال الذي يجري الصراع للسيطرة عليه. وهذه

السيطرة (Contrôle) تعني الإشراف على هذا الحيّز وتعهّد أموره والاهتمام بسكّانه واستغلال ثرواته.

بعد المحفّزات والنوايا والأهداف والسلطة والسيطرة، يبرز العنوان السادس في الدراسة الجيوبوليتيكيّة وهو **المجال أو الحيّز** (Espace) أي القطعة من الأرض (أي البلد أو الإقليم أو المنطقة...) التي يقع الصدام بين الفرقاء للسيطرة عليها: لماذا "السيطرة عليها"؟ وكيف تمكن السيطرة عليها؟ وما هي الوسائل المطلوبة (لدى الجانبين) للوصول إلى أهدافهما في السيطرة على المجال؟ أو لمنع الآخر من تحقيق أهدافه في السيطرة المضادّة؟

هذا يطرح موضوعاً مهمّاً جداً هو موضوع **الاستراتيجيّة** المطلوبة لدى كلّ جانب، باعتبارها «**فنّ الرؤية الشاملة لمسار الحرب والأعمال للدفاع عن بلد ما**» وهو ما يجسّده موضوع الصراع العربيّ – الفارسيّ عبر خليج الأمم!

فما هي مقدّمات وخلفيّات هذا الصراع لدى السعوديّة أولاً ومن ثمّ لدى إيران ثانياً؟

وما هي تجلّيات هذا الصراع في الزمن الحاضر؟

ثانياً: السعوديّة: الطبيعة.. والإنسان!

يتناول هذا القسم المملكة العربيّة السعوديّة: واقعاً وموقعاً ومجتمعاً واقتصاداً في محيطها العربي[١] من شبه الجزيرة العربيّة.

١ – المساحة: تبلغ مساحة المملكة العربيّة السعوديّة /٢،١٤٩٦٩٠/ مليون كلم^{٢} (مليونين وماية وتسعة وأربعين ألفاً وستماية وتسعون كيلومتر مربع[٢]. وعادة ما توضع في المراجع الجغرافيّة تحت رقم كامل هو (٢،١٥٠٠٠٠ مليون كلم^{٢}) [٣]. وبحسب تصنيفات حجم الدول، تُعدّ السعوديّة من الدول الكبيرة جداً[٤] (فهي تعادل تقريباً أربع مرات مساحة فرنسا البالغة /٥٥٠٠٠٠ كلم^{٢}).

٢ – الحدود: لدى المملكة حدود بريّة مع سبع دول عربيّة وهي على العموم حدود غير مرسّمة نهائياً. وهذه الدول هي:

---

(١) تقتصر المقاربة في هذا البحث على **الخطوط العامّة** لهذه الموضوعات دون الدخول في تفاصيلها، وهي كثيرة ومتشعّبة، ذلك أن الهدف الأساسي هو تقديم صورة لواقع المملكة يمكن البناء عليها لفهم التحدّيات التي تواجهها وبلورة الاستراتيجيّة التي تناسبها. وهذا هو أسلوبنا في صياغة هذا الكتاب: الأفكار والمفاهيم الضروريّة لفهم واقع المملكة بعيداً عن الكتابة الإنشائيّة!

(٢) *ATLASECO*, 2015 (ومعظم المراجع الجغرافيّة).

(٣) Bilan du Monde 2017.

(٤) تصنيف نورمان بوندز – الجغرافيا السياسية...، نيويورك، ١٩٧٢.

إسم الدولة	طول الحدود البريّة (كلم) [٥]
الجمهوريّة العراقيّة	٨١٤
المملكة الأردنيّة	٧٤٥
دولة الكويت	٢٢٢
دولة قطر	٦٠
الإمارات العربيّة	٤٥٧
سلطنة عُمان	٦٧٦
الجمهوريّة اليمنيّة	١٤٥٨
المجموع	**٤٤٣١**

ولدى المملكة حدود بحريّة مع فسحتين مائيّتين هما:

أ – البحر الأحمر في غرب المملكة مقابل مصر والسودان واريتريا. وطول شواطئها هو بحدود ٢٠٠٠ كلم[٦].

ب – الخليج العربيّ – الفارسيّ في شرق المملكة. مقابل إيران: وطول حدودها فيه ٤٧٦ كلم

المجموع: ٢٤٧٦ كلم[٧].

---

(٥) *ATLASECO* 2013, p. 30.

(٦) Didier ORTOLLAND, Jean Pierre PIRAT : *Atlas géopolitique des Espaces Maritimes,* éd. Technip, Paris, 2010, p. 127.

(٧) *ATLASECO*: 2013 et 2017.

وهكذا يكون مجموع الحدود البريّة والبحريّة للمملكة: /٦٩٠٧/ كلم، ٦٤ % منها حدود بريّة و٣٦ % منها حدود بحريّة. وهذه النسبة (٢/٣ – ١/٣) لها تأثير على الوضعية الجيو–سياسيّة والجيو–اقتصاديّة للمملكة.

٣ – المقاطعات (المناطق)

تتألّف المملكة العربيّة السعوديّة إدارياً من ثلاث عشرة مقاطعة هي: الشرقيّة – الرياض – مكّة – المدينة – نجران – حائل – تبوك – عسير – الجوف – القاسم، الحدود الشمالية، جيزان، الباحة.

٤ – المناخ

عُرفت المملكة منذ القدم بمناخها الصحراويّ الجاف. فهي لاتساعها واقعة بين خطّي عرض (١٦–٣٣ درجة) ويقسمها في وسطها خط مدار السرطان وفيها نتوءات أرضيّة جبليّة وصحراويّة من الشمال إلى الجنوب:

- سهول ساحليّة على شواطئ البحر الأحمر.
- مرتفعات جبليّة تمتدّ من الشمال إلى الجنوب وتفصل بين هذه السهول الساحليّة والداخل الصحراوي.
- صحارٍ رمليّة تشكّل القسم الأكبر من مساحة المملكة، ومن أهمّها وأشهرها: الربع الخالي في الجنوب، صحراء النفود في الشمال وصحراء الدهناء في الشرق.

- **مناخ المملكة:** حارّ (إلى حار جداً) في الصيف. وهو جاف في مختلف فصول السنة بسبب الرياح الشماليّة الجافّة التي تمنع سقوط المطر وبالتالي فإنّ التساقطات المطريّة تكون محدودة ومتأثّرة برياح الجو وطبيعة الأرض لذا فهي تتساقط على جبال اليمن وعلى منطقة عسير وفي مناطق أخرى بشكل محدود جداً. وهو ما دفع المواطنين إلى إنشاء السدود في الوديان للاستفادة من المياه وريّ المزروعات.

- **تحلية المياه:** هي مصدر غير تقليديّ لتأمين المياه إلى المواطنين السعوديّين وخاصة في المدن حيث تمثّل ٧٠ % ونحو ٥٠ % من الاستهلاك العام[٨]. وتقوم بالتحلية ٢٧ محطة تحلية على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة، بما يجعل المملكة أهمّ دولة لتحلية المياه في العالم "ولديها معامل تحلية قادرة على تحلية ثلاثة ملايين متر مكعب في اليوم"[٩]. بما يؤمّن للمملكة حاجتها من مياه التحلية اليوميّة التي ارتفعت وأصحت حالياً بمعدّل سبعة ملايين متر مكعب في اليوم[١٠].

٥ – الموقع

- على الصعيد الجغرافي الفلكي، تقع المملكة بين خطّي عرض ١٦–٣٣ شمالاً وبين خطّي طول ٣٥–٥٧ شرقاً[١١]. وهي في أقصى جنوب غرب

---

(٨) د. عبدالله البرميتني "المياه العربيّة ومشاريع التحلية – نموذج المملكة العربيّة السعوديّة"، في كتاب: **الأمن المائي العربي**، مركز الدراسات العربي – الأوربي عام ٢٠٠٠، ص ٤٠٣.

(٩) Salif DIOP, Philippe REKACEWIEZ, *Atlas Mondial de l'eau*, Audrement 2003, p.51.

(١٠) *Diplomatie*, Février-Mars 2017. Dossier n° 37, p. 37.

(١١) د. فيليب رفله وأحمد سامي مصطفى، **جغرافية الوطن العربي**، النهضة المصريّة ١٩٧١، ص ٣٦٦.

القارّة الآسيويّة، يفصلها البحر الأحمر عن افريقيا والخليج العربي – الفارسي عن إيران وفي جنوبها المحيط الهندي (وبحر العرب).

- على الصعيد الاستراتيجي: تقع المملكة على مفترق ثلاث قارّات هي: آسيا وافريقيا وأوربا ممّا جعلها ممرّاً مهمّاً وإلزاميّاً في التجارة العالميّة. وفي زوايا مداها الجغرافي تقع أهمّ الممرّات المائيّة في العالم:
  - مضيق هرمز على مدخل (ومخرج) خليج الأمم.
  - مضيق باب المندب على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر،
  - مضيق تيران على مدخل خليج العقبه
  - وقناة السويس بين المتوسّط والبحر الأحمر.

.. وهكذا تأمّن للمملكة السعوديّة ثلاث أوراق رابحة (atouts)، هي: الاتساع الجغرافي، واستخدام الممرّات، وامتلاك الثروات (النفطيّة والغازيّة).

٦ – السكّان: العرق.. والدين!

يبلغ عدد سكّان المملكة العربيّة السعوديّة بموجب الجداول الختاميّة (Bilan) للعام ٢٠١٧، ٣٢،١٠ أثنين وثلاثين مليوناً ومائة ألف شخص[١٢]. هذا يضعها في المرتبة الخامسة إقليميّاً (من حيث الديمغرافيا) بعد مصر وإيران وتركيا والعراق، ويضعها في المرتبة الأربعين عالمياً.

---

(١٢) Atlaseco 2017 (راجع الجدول المرفق)

- ولكونها الموطن الأوّل والأصليّ للعرب، فإنّ سكانها هم من القبائل العربيّة ذات العرق السامي والتي تعود إلى جدّين جامعين: عدنان وقحطان. بعضها بقي على حياة القبائل المتنقلة بين جنوب المملكة وشمالها. وبعضها استقرّ في أماكن مناسبة حياتياً وأنشأ المدن ومارس التجارة. وكانت المدينة النموذج لذلك هي مكّة المكرّمة ومن ثمّ الرياض!
- من الناحية الدينيّة، فإنّ المملكة هي مهد الديانة الإسلاميّة التي هي الديانة الرسميّة للدولة والقرآن الكريم هو كتاب دستورها. إنّ غالبيّة السكان الكبرى (في حدود ٩٠ %) هم من أهل السنّة على المذهب الوهّابيّ الحنبلي، في حين تشكّل الطائفة الشيعيّة ما يقارب ١٠ %، وتتواجد غالبيّتها في القطيف والاحساء خاصة.
- من ناحية السكان الأجانب في المملكة الوافدين إلى العمل فيها، فإنّهم يشكّلون نسبة مهمة من عدد السكان تصل إلى نحو ٣٠% أي ٩،٦٣٠[١٣] تسعة ملايين وستماية وثلاثون ألف مقيم أجنبي، وهو رقم له تأثيره الأكيد على مجمل حياة المملكة سياسيّاً واقتصادياً وأمنيّاً واجتماعيّاً.

---

(١٣) *Moyen-Orient,* « Bilan Géostratégique 2017, N° 35, Juillet-Septembre 2017, p. 28.

ثالثاً: السعوديّة: الاقتصاد.. والنفط!

يستند اقتصاد المملكة العربيّة السعوديّة بشكل رئيسيّ على الثروة النفطيّة. وتفيد آخر الإحصاءات التي نشرتها مجلة "لو بوان" (Le Point) الفرنسيّة وضمن غلافها بعنوان "العربيّة السعوديّة — وإيران: الحرب التي ترعب العالم"[١٤] وجاء فيها الأرقام التالية للعامين ٢٠١٦ و٢٠١٧:

- إن المملكة العربيّة السعوديّة هي ثاني منتج للنفط في العالم (الأول هو روسيا) والثالث هو الولايات المتحدة) بمعدل ١٠،٤٦ مليون برميل يومياً للعام ٢٠١٦.
- وهي تملك ثاني احتياط نفطي في العالم بمعدّل ١٥،٦ % (الأول هو فنزويلا بمعدل ١٧،٦ % من الاحتياط العالمي).
- وبحسب تقديرات الخبراء، فإنّ الاحتياط النفطي للعربيّة السعوديّة يُقدّر بنحو ٢٦٦ مليار برميل. وان هذا الاحتياط يمكنه أن يخدم لمدة ٦٩ سنة ابتداءً من العام ٢٠١٦.
- وان قيمة الصادرات النفطية للسعودية خلال العام ٢٠١٦ بلغت ١٣٤،٣ مليار دولار.

---

(١٤) *Le Point,* Hebdomadaire du jeudi 29 juin 2017, N° 2338, p. 26-39 .
(خاصّة الصفحة ٣٢).

- وان مداخيل النفط تمثّل نسبة ٨٠ % من المداخيل الضريبيّة و٤٤ % من الدخل الفردي للعام ٢٠١٦، علماً أن اقتصاد النفط يشكّل جزءاً من القطاع العام للمملكة مع مشاركة ضئيلة للقطاع الخاص.
- بلغت مصاريف المملكة العربيّة السعوديّة العسكريّة للعام ٢٠١٦، ٦٣،٧ مليار دولار وهو يجعلها رابع دولة في العالم في حقل التسلّح وبما يمنحها امكانيات متقدمة في مجالي سلاح الجوّ والمنظومات الصاروخيّة!
- إنّ أهمّ الدول التي تصدّر المملكة النفط إليها هي[١٥]:

الصين:	١٣،٢ %
اليابان:	١٠،٩ %
الولايات المتحدة:	٩،٦ %
الهند:	٩،٣ %
كوريا الجنوبيّة:	٨،٥ %

السعوديّة.. ومنظّمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك"

- نشأت منظمة "أوبك" للدول المصدّرة للنفط في العام ١٩٦٠ في بغداد بمشاركة المملكة العربيّة السعوديّة والعراق وإيران والكويت وفنزويلا، غايتها "تنسيق وتوحيد السياسات النفطيّة للدول الاعضاء بهدف تحقيق الاستقرار

(١٥) *Moyen-Orient :* « Bilan géostratégique 2017 », N° 35, juillet septembre 2017, p. 28.

للأسواق النفطية وضمان تزويد فعّال، اقتصادي ومنظّم من النفط للمستهلكين، وتأمين دخل ثابت للمنتجين، واستعادة للرأسمال للذين يثمرون في مجال النفط"[١٦].

- تضمّ منظمة أوبك اليوم اثنتي عشرة دولة مصدّرة للنفط هي: المملكة العربيّة السعوديّة، الجزائر، أنغولا، الإمارات العربيّة المتّحدة، العراق، إيران، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، فنزويلا والإكوادور، ومركزها في فيينا.
- لقد تمّ التوافق على توزيع حصص الإنتاج (الكوتا) بين دول المنظمة حفاظاً على توازن سوق النفط: العرض والطلب. وقد تغيّرت نسبة التوزيع ٤٧ مرّة بين العامين ١٩٨٢-٢٠٠٧[١٧]. من هنا تبرز أهميّة المملكة العربيّة السعوديّة كأكبر منتج ومصدّر في الأوبك وعلى عاتقها تقع مهمّة تثبيت التوازن في الكميّة والأسعار ضمن سوق النفط العالمي، وهو ما يمنحها ميزة استراتيجيّة كبرى وحاسمة في التأثير على التطوّر الحضاري في العالم كله. ذلك أن كوتا المملكة في أوبك تبلغ حالياً ١٠،٤٦ مليون برميل يومياً تقوم المملكة بتعديلها وفقاً لمقتضيات سوق النفط العالمي. فالمملكة السعوديّة هي ميزان السوق العالمي للنفط.
- على أن الأهمية الاستراتيجيّة لهذه الثروة تعود إلى ثلاثة أمور أساسيّة:

(١٦) Samuel Farfari, *Politique et géopolitique de l'énergie*, E. Technip, Paris, 2012, p. 187.

(١٧) المصدر السابق، ص ١٨٩.

أوّلها: أنها تمثّل أهمّ دولة وأهمّ منطقة منتجة للنفط في العالم (٥٦ % من الاحتياط العالمي للنفط، و٢٧ % من احتياط الغاز العالمي).

ثانيها: أنّه نفط سهل الاستخراج بحيث أن كلفة استخراج برميل النفط السعودي (والعربي) هي أقلّ خمس مرات من استخراج برميل النفط في أميركا الجنوبيّة وعشر مرات في أميركا الشماليّة!

ثالثها: أنه نفط مرن ذو ليونة في الإنتاج والأسعار صعوداً وهبوطاً بحسب مستلزمات سوق التجارة النفطيّة العالميّة "فقد قفز سعر برميل النفط في آذار ٢٠٠٨ إلى ١٤٦ دولاراً. وهبط في تشرين الثاني من العام نفسه إلى ٤٦ دولاراً، وكان في العام ١٩٧٤ بحدود ١٠ دولارات"[١].

دولارات"[١].

رابعاً: السعوديّة.. والنظام السياسيّ.

يتألّف النظام السياسي في المملكة العربيّة السعوديّة من قسمين يشكّلان هيكل السلطة ومن قسم ثالث يدعّمها.

I – السلطة الرسميّة

وفيها أربعة مراجع ومستويات لممارسة السلطة:

---

(١) راجع جدول أسعار النفط الخام بين ١٩٧٠-٢٠٠٨ في كتاب:
Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient, p. 296 de : Philippe Dugot, Jean Michel Henriet, Gérard Coison et Georges Mutin, Nathan, 2009.

١ – الملك: هو الشخصيّة المركزيّة في السلطة بمختلف فروعها:

الدينيّة: لأنه خادم الحرمَين الشريفين

السياسيّة: لأنه المرجع تشريعياً وتنفيذياً.

العسكريّة: لأنّه القائد العام للقوّات المسلّحة.

القضائيّة: لأنّه قاضي القضاة.

التنفيذيّة: لأنّه رئيس مجلس الوزراء.

الإجرائيّة: لأنه يختار معاونيه في السلطة.

الديبلوماسيّة: لأنّه المرجع بما يخصّ العلاقات والاتفاقات الدوليّة.

٢ – مجلس الوزراء:

- يمثّل أعلى سلطة تنفيذيّة في المملكة
- يستمدّ سلطته من الملك.
- يعنى برسم سياسات المملكة في مختلف القطاعات: الداخلية والخارجيّة والدفاعيّة والثقافيّة والماليّة والاقتصاديّة.

٣ – مجلس الشورى:

- هو المقابل لمجلس النواب في الأنظمة الديمقراطيّة، ولكنّه معيّن لمدّة ٤ سنوات.

- عدد أعضائه ١٥٠ عضواً.
- يُختارون من أهل العلم والفكر والاختصاص.
- ليست له قرارات في السلطة وإنّما مجرّد توصيات ولكنّه يعنى بالسياسة العامّة للدولة ويبدي رأيه في القضايا الأساسية والمهمة التي تواجهها السلطة ولاسيّما: الاتفاقات والمعاهدات وخطط التنمية.

٤ – إدارة الشؤون الخارجيّة.

منذ تأسيس المملكة أدرك أصحاب الجلالة أن وجود جهاز إداريّ للشؤون الخارجية في المملكة هو أمر أساسي وجوهري. من هنا أهمية اختيار وزير للخارجية ومعنى بقائه في المنصب لفترة طويلة (نموذج الأمير سعود الفيصل).

أ – أنّها صلة الوصل الضرورية مع العالم الخارجيّ.

ب – أنّها عامل توازن مع القوى الاقليميّة.

ج – أنّها عامل إيضاح وتوضيح مع القوى الدوليّة.

د – أنّها عامل تفسير وتبرير لما تقوم به السلطة وتتخذه من قرارات ومواقف على الصعيد الداخلي وما لها من انعكاسات على الصعيد الخارجيّ.

هـ – أنّها الإدارة الأكثر فاعليّة للحصول على تأييد القوى الإقليميّة والدوليّة لمواقف المملكة.

II – السلطة الرديفة

وتتألف من مؤسّسات غير رسميّة ولكنها تشارك في اتخاذ القرارات ولها تأثير على المؤسّسات السلطويّة الرسميّة ويمكن اختصارها بثلاثة عناوين: مؤسّسات عائليّة ودينيّة وقبليّة.

١ – **مجلس عائلة عبد العزيز السعوديّة**. ولها دور خاص ومميّز في اتخاذ المقررات لارتباطها بالملك المؤسّس عبد العزيز آل سعود وأبنائه وأحفاده من العائلة المالكة وفي ظلّ اتجاه طبع تاريخ العائلة، بالرغم من التعدّد والتعارض في المواقف أحياناً، بالاصرار على الإجماع في الرأي وليس على التفرّق والانقسام وهو ما شكّل لبنة أساسيّة في ترسيخ وتقوية وتدعيم حكم العائلة في المملكة في مختلف الظروف والحقب.

٢ – **المؤسّسة الدينيّة الوهابيّة**. لقد تأسست المملكة العربية السعوديّة، في أوائل الأربعينات من القرن الثامن عشر (١٧٤٤) بقيام تحالف بين محمد بن سعود زعيماً للحركة السياسية والشيخ محمد بن عبد الوهاب زعيماً للحركة الدينيّة (المذهب الوهّابي). وبالتقاء هذين التيّارين تبلورت أسس النظام السياسي السعودي ومصادر شرعيّته: القبيلة وعائلة آل سعود والوهابيّة:

- القبيلة: تعبيراً عن الواقع الاجتماعي للنظام
- العائلة: تعبيراً عن الواقع السياسي للنظام
- الوهّابيّة: تعبيراً عن الواقع الديني / المذهبي للنظام.

.. ذلك أن كلّ حركة سياسيّة هي بحاجة حكماً لمبرّرات إيديولوجيّة! من هنا إنشاء هيئتين للأمور الدينيّة:

- هيئة علماء الدين برئاسة مفتي المملكة وتتولى الأمور ذات الطابع الديني: الحج والأوقاف والقضاء.. [1].
- هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المعروفة باسم المطاوعية) ومهمتها الحرص على تنفيذ أحكام الشرع الإسلامي بشكل مباشر.

٣ – المؤسّسة القبليّة

تتألف من مجموع رؤساء القبائل، ذلك أن القبيلة هي مكوّن أساسي ومهمّ وفاعل في المجتمع السعودي. وقد سعى المسؤولون عن المملكة، وبشكل دائم، إلى إعطاء هذا الأمر قدره من الأهمية، لما له من تأثير فعليّ وعمليّ على طبيعة النظام وبخاصة استقراره. وسعى مختلف الملوك لكسب أكبر عدد من القبائل إلى جانبهم: بالتفاهم والمصاهرة والخدمات!

III – السلطة المعنوية – التقنيّة

تشمل هذه السلطة أشخاصاً وجماعات ذات غنى ثقافي وتقني بارز ومميز جامعياً واقتصادياً وإعلامياً ومدنياً.

---

(١) جوزف كشيشيان: **الإصلاحات القانونيّة والسياسيّة في المملكة العربيّة السعوديّة**، ترجمة جوزف ريشا، دار رياض الريس، ط ١، بيروت، ٢٠١٥، ص ٧١.

- فهي تستعين بخبرة المثقفين والأساتذة الجامعيّين للمساعدة في رسم خطوط السياسة المستقبليّة للمملكة.
- وهي تساعد وتستفيد من خبرة رجال الأعمال في مختلف فنون المعرفة الاقتصاديّة والتقنيّة لوضع وتنفيذ مشاريع تعجّل في نماء المملكة: اقتصادياً واجتماعياً.
- وهي تشجّع وتدعّم الاعلاميين ووسائل الاعلام كي يشكّلوا لها مظلّة تفسير وتبرير لمواقفها وسياساتها على صعيدَي الداخل والخارج. ذلك أن للإعلام الحرّ وذي الرؤية دور مهم في توجيه وبلورة السياسة الخارجية للمملكة. من هنا قيام المسؤولين السعوديين بتشجيع المؤسّسات الاعلاميّة: المقروءة والمرئيّة والمسموعة.

خلاصة:

هذه هي باختصار المعطيات (Données) الأساسيّة والأوّليّة للمملكة العربيّة السعوديّة: جغرافيّاً وبشريّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً. إنّها المقوّمات (Eléments) التي يتألّف منها ويستند إليها نظام الحكم في المملكة. وهي التي تشكّل نقاط القوّة ونقاط الضعف في آن لهذا الحكم. وهذا الأمر يتحدّد عملياً بالممارسة الناتجة عن المسار التاريخي للمملكة وللتحديات التي تواجهها وللاستراتيجيّات التي تعتمدها في مواجهة هذه التحدّيات، وهي استراتيجيّات على صلة مباشرة بطبيعة ونوعيّة وثقافة المسؤولين الذين يحكمونها. وعلى علاقة أيضاً بقوى المواجهة التي يجري الصراع معها وفي مقدمها إيران الفارسيّة والصراع الجيو-سياسيّ حول خليج الأمم!

الفصل الرابع

جيوبوليتيك الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة:
مركزيّة الجغرافيا... وقدريّة التاريخ !

أوّلاً: الموقع

على الجهة الشرقيّة من خليج الأمم تقع بلاد فارس بسهولها وهضابها وسلسلتها الفقريّة "جبال زغروس" ممتدة من بحر قزوين في الشمال إلى بحر عُمان في الجنوب "بطول ١٨٠٠ كلم وأعلى قممها ٤٢٧٠ م"[١]. مساحة إيران تبلغ ١،٦٤٨ مليون كلم^{2} أي ما يعادل ثلاث مرات مساحة فرنسا وبطول شاطئ على الخليج يصل إلى ١٠٢١ كلم (راجع الجدول رقم ١).

لقد كان لجغرافيا إيران دور حاسم في كتابة تاريخها:

١ – إن إيران "أي بلاد الآريّين" (Pays des Aryens) ، كما يقول عنها إيف لاكوست "هي إحدى البلدان الأقدم في العالم ولديها اتّساع في المساحة وعدد

(١) **موسوعة هاشيت** — *Grand Dictionnaire Hachette, 1994*

كبير من السكان، مما يمنحها ميزة خاصة في هذا الجزء من العالم"[١]: (المساحة + الديمغرافيا) وهما عاملان أساسيّان في تشكيل قوة الدولة.

٢ – وهي الأمّة الثانية في العالم، بعد روسيا التي يحدّها هذا العدد الكبير من الدول المجاورة: **خمس عشرة دولة**، بحدود تصل إلى ٨٧٣١ كيلومتراً منها ٢٧٠٠ كلم من الحدود البحريّة (في الخليج وقزوين). وهذه الدول هي: تركيا وأذربيجان وأرمينيا وتركمانستان وأفغانستان وباكستان، ومن ثمّ العراق والكويت، والعربيّة السعوديّة، والبحرين وقطر والإمارات العربيّة المتحدة وعُمان (عبر الخليج) وروسيا وكازاخستان (على بحر قزوين)[٢].

٣ – هذا الواقع الجغرافي المعقّد يطرح على إيران تحدّيين دائمين: السعي الحثيث للتفاهم مع جيرانها من جانب، والعمل على ترسيم الحدود البريّة والبحريّة تلافياً للمشاكل والصراعات في منطقة غنيّة بالثروات النفطيّة والغازيّة والمعدنيّة، من جانب آخر، وهو أمر صعب وغير مريح ويفتح باباً للخلافات والصراعات.

٤ – إنّ موقع إيران الجغرافي يجعلها في فم كمّاشة بين الشمال (السوفياتي ثم الروسي، أي أمبراطوريّة البرّ) والجنوب (البريطاني ثم الأميركي) أي أمبراطوريّة البحر. وبين العالم الإسلامي الآسيوي من جهة الشرق والعالم الإسلامي العربي من جهة الغرب. من هنا قول الباحثين في تاريخ الدول الإسلاميّة **أن إيران واقعة في مركزيّة الجغرافيا وبالفعل ذاته تعاني من قدريّة التاريخ** إذ انّها على تقاطع

---

(١) Yves LACOSTE: *Dictionnaire géopolitique des Etats*, 1996, Flammarion, 1995, p. 300.

(٢) Bernard HOURCADE : *Géopolitique de l'Iran*, Armand Colin, 2020, p. 172.

خطير على مستوى الأديان والحضارات وعلى مستوى القوى الدوليّة العظمى أيضاً. إنّها في قلب المنطقة التي يطلق عليها علماء الجيوبوليتيك تسمية "نقطة تفجير العالم" (La poudrière du Monde) ! ولقد خضعت إيران في مراحل مختلفة من التاريخ وخاصة في العصر الحديث إلى ضغوطات جيو–سياسيّة من القوى العظمى ممّا أفقدها القدرة على إيجاد وضعيّة دولاتيّة (Etatique) ثابتة ومستقرّة. وهذا ما جرّبت أن تعوّض عنه من خلال "الثورة الإيرانيّة – الشيعيّة" !

ثانياً: السكان.. العرق والمذهب !

١ – على امتداد الأمبراطوريّات التي حكمت بلاد فارس منذ القرن الرابع قبل المسيح (الأخمينيّون) إلى القرن العشرين (١٩٢٥–١٩٧٩) مع سلالة آل بهلوي، كان سكّان بلاد فارس من أصول آريّة إندو–أوروبيّة غير ساميّة، وفي هذا أساس الفرقة بينهم وبين العرب قبل أن تزداد هذه الفرقة بانتمائهم إلى المذهب الشيعيّ في الإسلام زمن الصفويّين في القرن السادس عشر وجعلوها دين الدولة عام ١٥٠٢، مقابل انتماء الغالبيّة العربيّة الساحقة إلى المذهب السنّي. وتأكيداً من آل بهلوي لهذا الفارق غيّروا تسمية فارس والفرس إلى تسمية إيران والإيرانيين تعبيراً عن انتمائهم إلى العرق الآريّ وذلك في العام ١٩٣٥[١].

٢ – عدد سكّان إيران بحسب جدول الإحصاء للعام ٢٠١٧ بلغ ثمانين مليون نسمة. ٨٩ % منهم على المذهب الشيعيّ (دين الدولة)، ١٠ % منهم على

---

(١) *Géopolitique de l'Afrique et du Moyen-Orient*, op. cit., p. 364.

المذهب السنّي، ٠,٠٢٥ % عبريّون يهود ذلك أن الطائفة اليهوديّة في إيران هي أكبر طائفة يهوديّة بعد إسرائيل في الشرق الأوسط ويصل عدد أفرادها إلى عشرين ألف نسمة وكان منها رجالات سياسة وعسكر حكموا في إسرائيل ومنهم رئيس الدولة موشيه كاتساف (٢٠٠٠ — ٢٠٠٧) وشاوول موفاز رئيس الأركان ثمّ وزير الدفاع زمن أريل شارون ٢٠٠٢[1].

٣ – بالمقابل، فإنّ إيران دولة متعدّدة الإتنيّات واللغات وفق الجدول التالي للتركيبة الإتنو-لغويّة[2]:

فارسي	٥١ %
ازري	٢٤ %
جيلاني	٨ %
أكراد	٧ %
عربي	٣ %
لوري	٢ %
بالاش	٢ %
تركمان	٢ %
يهود / عبريّون	٠،٠٢ %
آخرون	٠،٩ %

(١) *Diplomatie*, N° 37, Février-Mars 2017 : « Géopolitique de l'Iran », p. 59-60.

(٢) بالاستناد إلى: *ATLASECO 2010*
Diplomatie, « Géopolitique de l'Iran », op. cit.

ثالثاً: إيران.. الإقتصاد: النفط والغاز !

١ – يرتكز اقتصاد إيران، كبقيّة دول الخليج، على الثروات الطبيعيّة. فهي خامس دولة في العالم من حيث احتياط النفط لديها وهو المقدّر عام ٢٠١٦ بـ ١٥٨،٤ مليار برميل. أي بما يعادل ٩،٣ % من الاحتياط العالميّ للنفط. وأمّا الكوتا المخصّصة لها في منظمة أوبك فتبلغ ٤،٠٦ مليون برميل يومياً، بما يعادل ٤ % من الإنتاج العالمي للعام ٢٠١٦.

٢ – أما بالنسبة للغاز، فإنّ إيران هي في المرتبة الأولى عالمياً، ذلك أن احتياط الغاز المثبت والمبيّن لديها يبلغ ٣٣٥٠٠ مليار متر مكعّب أي ما يعادل ١٨ % من احتياط الغاز العالمي. وأمّا في إنتاج الغاز للعام ٢٠١٦، فهي ثالث دولة إنتاجاً بمعدّل يساوي ٢٠٢،٤ مليار متر مكعب أي بما يعادل ٥،٤ % من الإنتاج العالمي[1].

٣ – إن الدخل القومي لإيران (٢٠١٦) هو ٤١٢،٣ مليار دولار. وإذا قسم هذا الدخل على عدد السكان (٨٠ مليوناً)، يكون الدخل الفردي في إيران يساوي ٥١٥٣ دولاراً، وهو من أدنى المداخيل الفرديّة في دول الخليج، أي أنّه يساوي ربع الدخل الفردي في السعوديّة وثمن ١/٨ الدخل الفردي في دولة الإمارات. هذا الواقع يؤثر حكماً على الوضع الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي في إيران.

(١) مجلة *Le Point*، العدد ٢٣٣٨، الخميس ٢٩ حزيران (يونيو) ٢٠١٧، وغلافها تحت عنوان: "العربيّة السعوديّة — إيران: الحرب التي تخيف العالم" Arabie Saoudite – Iran « La guerre qui effraie le Monde »

٤ – بلغت مصاريف إيران العسكريّة (للعام ٢٠١٦) ١٢،٧ مليار دولار، أي ما يساوي ٣% من الدخل القوميّ. صحيح أن إيران تسعى لأن تجعل من نفسها قوّة عسكريّة إقليميّة ولكن ذلك يؤدي إلى أزمة اجتماعيّة تعاني منها غالبيّة الشعب الإيراني وتخلق حساسيّة شعبيّة نظراً لتدنيّ الدخل الفردي لدى الشعب الإيراني[١].

رابعاً: النظام السياسيّ في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

إيران جمهوريّة تيوقراطيّة يتمّ فيها المزج بين الدينيّ والسياسيّ: بين سلطة ودور المرشد الأعلى، الوليّ الفقيه، من جانب، والانتخابات كمظهر ديمقراطي، من جانب آخر. وتتمثّل السلطات الرسميّة في الجمهوريّة بستّ مؤسّسات:

I – **مؤسّسة المرشد الأعلى** وقائد الثورة وأعلى سلطة في البلاد، يجمع السلطتين الدينيّة والسياسيّة ويجري انتخابه من مجلس الخبراء وليس من الشعب لأنّ السلطة هي من الله وليست من الشعب في المفهوم الإسلامي "للديمقراطيّة"، لارتباطها بمفهوم "الإمامة". وفي غياب الإمامة تعود السلطة إلى "الوليّ الفقيه".

II– **مؤسّسة السلطة التنفيذيّة**، وفيها جهازان رسميّان:

١ – **رئاسة الجمهوريّة**. ينتخب الرئيس من الشعب لمدة ٤ سنوات. يأتي بعد المرشد في التسلسل الهرميّ للسلطة. ينفّذ الدستور ويوقّع المعاهدات ويعيّن السفراء.

---

(١) مجلة *Le Point*، المصدر السابق.

٢ – **مجلس الوزراء**. يهتمّ بمصالح البلاد والمواطنين في الضمان والتربية والتعليم وتأمين حقوق المرأة والإشراف على التدريب العسكري للمؤهّلين للخدمة العسكريّة.

III – **السلطة التشريعيّة**، وفيها مؤسّستان:

١ – **مجلس الشورى** الذي هو بمثابة برلمان مؤلَّف من ٣١٠ أعضاء بينهم ممثّلون لطوائف الأقليّات بمعدّل نائب لكل أقليّة: اليهود والزردشت والمسيحيّون ونائبان للجالية الأرمنيّة.

المهمّة الأساسيّة للمجلس هي سَنّ القوانين وتفسيرها واقتراحها ومناقشتها والموافقة والتصديق على المعاهدات والمواثيق الدوليّة.

٢ – **مجلس صيانة الدستور**. وتسميته تحدّد دوره الأساسي وهو صيانة أحكام الدستور وتفسيره وضمان مطابقة نصوصه مع الشريعة الإسلاميّة.

IV – **السلطة القضائيّة**.

ومهمّتها حماية حقوق المواطنين وتطبيق العدالة. ويكون على رأسها قاضٍ كبير يعيّنه الوليّ الفقيه لفترة محدّدة (خمس سنوات) رئيساً للسلطة القضائيّة بالتعاون مع وزارة العدل[١].

---

(١) مها شكر محمود الطائي ود. عبد علي كاظم المعموري: **إيران والسعوديّة: صراع النفوذ والمكانة**، دار روافد، بيروت، ٢٠١٧، ص ٩٥-٩٨.

V – المؤسّسات الرديفة:

وهي مؤسّسات تساعد النظام والمؤسّسات على القيام بمهامها على الشكل الأفضل وذلك في ثلاثة مجالات:

١ – **مجلس الخبراء**: يتألّف من رجال الدين (٨٦ عضواً) وتحديداً من النخبة بينهم لأنّه بالإضافة إلى الإفتاء فهو الهيئة الدينيّة الرسميّة التي تسمّي المرشد أو تعزله وتمتدّ ولايتها لمدة ثماني سنوات.

٢ – **مجمع تشخيص مصلحة النظام** (١٢ عضواً) ومدة ولايته ٥ سنوات. ويتألّف من ممثّلين عن مختلف قطاعات النظام (الوليّ الفقيه، والسلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة. مهمته الأساسيّة تقديم المشورة للسلطات وخاصة في القضايا الاستراتيجيّة ذات العلاقة بمصالح ومصير الدولة والنظام الإسلامي.

٣ – **المجلس الأعلى للأمن القوميّ**. وهو يُعنى بالأمور الدفاعيّة والأمنيّة والتنسيق في ما بينها ومواجهة الأزمات السياسيّة التي يمكن أن تتعرّض لها البلاد. لذا، فهو يجمع رؤساء السلطات والوزراء المعنيّين وممثّلين عن الوليّ الفقيه.

VI – المؤسّسة العسكريّة: تتكوّن المؤسّسة العسكريّة الإيرانيّة من فرعين:

١ – الجيش: وهو المؤسّسة النظاميّة المسؤولة عن حماية الوطن من كافة الأخطار الخارجيّة والداخليّة والدفاع عن استقلاله وسلامة أراضيه وحقوق شعبه. وهو بحسب الدستور الإيراني جيش إسلامي لا مكان فيه لغير المسلمين[1].

---

(١) المصدر السابق (إيران والسعوديّة)، ص ١٠١.

٢ – **الحرس الثوري الإسلاميّ**. هو الذراع العسكريّة للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، يرأسه المرشد الأعلى يعاونه مجلس الحرس ويتشكل في مختلف الدول حيث توجد جماعة شيعيّة ويعمل ويسهم في كل نشاط يؤدي إلى نجاح الثورة الإسلاميّة بآفاقها الخمينيّة. ولعلّ النموذج الأبرز للحرس الثوري هو حزب الله في لبنان الذي هو بنشوئه وإيديولوجيّته وولائه، النموذج الأبرز للحرس الثوريّ الإسلاميّ الإيرانيّ.

VII– المؤسّسة الدينيّة: وفيها فرعان:

١ – **الحوزات العلميّة**: ومهمّتها دينيّة إذ تُعنى بالأصول والفقه والقضايا المتصلة بالدين. يكون على رأسها "مجتهد" لاستنباط الأحكام الشرعيّة. وعادة ما يتحوّل وزنها الديني إلى وزن سياسيّ أثّر ويؤثّر في قيام السلطة والثورة في إيران.

٢ – **مراجع التقليد**: وهي صفة رجال الدين الشيعة من ذوي الوزن الفقهي في الدين ولهم اجتهادات وآراء يأخذ بها جمهور من المؤمنين الذين يتبنّون رأي المرجع في القضايا الدينيّة ويصبحون من مقلّديه.

VIII – المؤسّسة التجاريّة

وهي المعروفة في إيران منذ مدة طويلة باسم "**البازار**"، حيث تجتمع قوى الاقتصاد والتجارة فتشكل جماعة ضغط كبيرة بل أهمّ قوة ضغط في حياة إيران السياسيّة بعد رجال الدين. ومع اجتماع رجال الدين والبازار ضد الشاه قامت الثورة الإيرانيّة.

في الخلاصة، إنّ إيران هي من أقدم أمم الشرق الأوسط، وهي واقعة في قلب المنطقة وفي النقطة المركزيّة منها، هذه المركزيّة جعلتها رهينة قوى البرّ والبحر من جهاتها الأربع، ممّا أدخلها في ما يسمّيه الكاتب الألماني فرنو (F. W. Fernau) في كتابه "يقظة العالم الإسلامي" "قدريّة التاريخ"(١).

وعلى الرغم من اتّساعها الجغرافي وكثرة عدد سكّانها، فإنّها تشعر باستمرار أنّها أمّة محاصَرة وأنّ عليها العمل للتغلّب على هذا الحصار بأبعاده: الاتنيّة والمذهبيّة والجيو-سياسيّة.

ولذا سعت وتسعى عبر ثورتها الحديثة إلى الخروج من هذا الحصار والتمرّد على مستوى المنطقة. إنّ بداية الثورة تميّزت بأهداف جذبت إليها الانتلجنسيا الإيرانيّة في الغرب عامّة، وفرنسا خاصة، وكان في مقدّمة المؤيّدين أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهوريّة بعد الثورة.

.. ولكن الأمور تغيّرت مع استئثار الملالي بالسلطة. ومع سعي إيران لفرض إرادتها وسلطتها وإيديولوجيّتها على بلدان الشرق الأوسط وانفجار الصراع العربيّ - الفارسيّ على امتداد الإقليم كلّه ممثلاً بإيران من جانب وبالمملكة العربيّة السعوديّة من جانب آخر.

.. وهو ما سيكون مدار بحثنا في القسم الثاني من هذا الكتاب.

(١) *Le Réveil du Monde Musulman* (Traduit de l'allemand). Seuil, Paris, 1953, p. 209.

الفصل الخامس

الخلفيّات الدينيّة والسياسيّة لثورة الإمام الخميني على ضوء تاريخ إيران المعاصر والفلسفة السياسيّة للإسلام(١)

ما من شكّ في أنّ ثورة آية الله الخميني هي حدث غير عادي. إنّ وضع إيران السياسي والجغرافي جعل منها دائماً نقطة استقطاب للانتباه والاهتمام الخاص الدوليّين، لكونها مصدر ثروة للغرب وخطّاً فاصلاً مع الشرق، الأمر الذي زاد من إبراز الثورة بحيث تحوّلت أعمدة الصحافة العالميّة (في الغرب خاصة) ووسائل إعلامها إلى حقل تتبارز فيه الأقلام للتعليق عليها!... مع كل هذا العامل الإعلاميّ الخارجيّ... فإن الثورة التي تحدث في إيران اليوم هي من العمق والاتساع بحيث تتجاوز "المهيئات"

(١) **نبيل خليفه**، "مركز الدراسات والأبحاث في المستقبل" (باريس)، ونُشر في مجلّة المستقبل / باريس، العدد ١٠٨ تاريخ ١٧ آذار / مارس ١٩٧٩، غداة انتقال الإمام الخميني من فرنسا لاستلام السلطة في طهران أوّل شباط / فبراير ١٩٧٩.

الخارجيّة لتضرب في عمق الواقع الاجتماعي — الوجداني للشعب الإيراني. ولئن كان من الخطأ الحكم على ثورة الخميني قبل أن تبلغ مداها الأخير... فليس من الخطأ، في اعتقادنا، تناول هذه الظاهرة التاريخيّة في خلفيّاتها الدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة. وممّا يزيد في ضرورة الاهتمام بهذه الثورة وحوافزها ودلالاتها ونتائجها مدى ارتباطها بواقع العالم العربي بشكل عام وبحركة التحرّر العربي بشكل خاص، وذلك أن الكثيرين من دُعاة الثورة في العالم العربي قد وجدوا في ثورة الخميني الثورة البديل للثورة العربيّة كما وجدوا في الجمهوريّة الاسلاميّة الإيرانيّة البديل أو الامتداد للجمهوريّة الإسلاميّة العربيّة. وباختصار، فقد أيقظت ثورة الخميني الدينيّة، أيقظت الإسلام السياسي في أعماق الوعي (واللاوعي) لدى المسلمين العرب. هذا يعني، في جملة ما يعني، أن الثورة الإسلاميّة في إيران سيكون لها بالتأكيد تأثيرها الإيجابي (أو السلبيّ، أو الاثنين معاً) على وضع العالم العربي.

بناءً عليه،

ولكي يستطيع الإنسان العربي أن يستوعب حقيقة الثورة الإيرانيّة من جهة، وأن يحدّد، بعد النقد والتعمّق وصدق الرؤية، المصلحة الحقيقيّة للشعب العربي على ضوء هذه الثورة وعلى ضوء وضعيّته التاريخيّة، من جهة ثانية ولكي لا تتحوّل الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة إلى يافطة جديدة في العالم العربي المليء باليافطات الإيديولوجيّة من جهة ثالثة.

من أجل هذا وجدت مجلّة "المستقبل" التي تصدر في باريس[١] وهي التي رافقت مسار القائد الخميني وثورته منذ البداية، أنّ من واجبها الوطني والتاريخي أن تطرح أفكار

(١) وكنت آنذاك مستشاراً لرئيس تحريرها المرحوم نبيل خوري.

الإمام الخميني حول "الجمهوريّة الإسلاميّة" للنقاش في خلفيّاتها الدينيّة — السياسيّة وفي ما لها وما عليها وذلك على ضوء تاريخ إيران المعاصر من جهة وعلى ضوء الفلسفة السياسيّة للإسلام من جهة ثانية.

"ألا فليعلم العالم بأسره أن جميع مصائب شعب إيران وبقيّة الشعوب الإسلاميّة إنّما مصدرها الأجانب المستعمرون". بهذه الجملة أطلق الخميني الكلمة — المفتاح التي تفسّر إلى حدّ بعيد أسباب ما يجري حالياً في إيران بل أكثر من ذلك فهي تفسّر ما جرى فيها منذ بداية هذا القرن وربما ما قد يجري فيها في المستقبل القريب والبعيد!

عام ٧٥٠ م قامت الثورة الفارسيّة بقيادة أبي مسلم الخرساني بإسقاط الحكم الأمويّ العربيّ في الشام وقامت الدولة العبّاسيّة.

عام ١٨٩٠ م قامت الثورة — العصيان في إيران بقيادة البازار "والملّا"[١] ضد بريطانيا ونصير الدين شاه حول موضوع احتكار التبغ.

عام ١٩٠٥ م قامت الثورة — الاعتصام بقيادة الملّا والمثقفين الديمقراطيّين ضد الروس والشاه مظفر الدين كاجار حول موضوع الدستور. وقد أعلن هذا الدستور عام ١٩٠٦م وهو دستور إيران الحالي الذي كان من أسباب ثورة الخميني، كما أشار إلى ذلك أكثر من مرة، علماً أن الشاه الحالي لم يعمل به ولم يطبّقه أبداً.

عام ١٩٢١م قامت الثورة — الاحتجاج ضدّ الشاه والروس والانكليز سوية بقيادة جماعة الدستور وقبائل بختيار في جنوب-شرق إيران حيث تغلّبت على جيش

(١) في سياق هذه الدراسة نستعمل لفظة ملّا بمعنى "رجال الدين المسلمين الشيعة في إيران". وهي المقابل للفظة « Clergé » لدى المسيحيّين.

الشاه في طهران وخلعته ونصّبت ابنه القاصر أحمد مكانه وهو آخر شاه من سلالة كاجار التركيّة!

عام ١٩٢١ م في السنة ذاتها قام رضا خان قائد لواء الكوزاك الروسي على الحدود الروسيّة الإيرانيّة بانقلاب عسكري ونصّب نفسه شاهاً على إيران باسم رضا شاه وهو والد الشاه الأخير. ولقد انهار حكمه (الطويل نسبياً) بعد توقيع الاتفاق الروسي — الانكليزي خلال الحرب العالميّة الثانية. ونُفي إلى افريقيا الجنوبيّة (ابنه الحالي منفيّ إلى افريقيا الشماليّة!).

عام ١٩٥٢ م قامت الثورة الأولى على الشاه محمد رضا بهلوي والانكليز وذلك بزعامة "الجبهة الوطنيّة" ممثّلةً بالدكتور محمد مصدّق وبتأييد الملّا ممثّلين بالإمام الكاشاني وجزء من الجيش. ولم تحقق سوى نجاح محدود.

عام ١٩٧٩م تقوم الثورة الثانية على الشاه وعلى الأميركيّين خاصة والأجانب المستعمرين عامة، ولكن هذه المرة بقيادة الملّا ممثلين بآية الله الخميني وبتأييد قسم كبير من الحركة الوطنية الإيرانيّة ممثّلةً بالدكتور سنجابي وقطاعات معيّنة من الجيش كان أوّلها سلاح الطيران، وقطاع الاقتصاد الممثّل "بالبازار"...

إذا تركنا جانباً الدولة العباسيّة التي عرّفها الجاحظ بأنها "خراسانية ساسانيّة" مشيراً بذلك إلى قاعدتها الشعبيّة — الجغرافيّة (الاتنولوجية) وإلى نظمها السياسيّة الأخلاقيّة، ونظرنا في الثورات التي حدثت في إيران منذ ما يقارب القرن (بالضبط منذ ١٨٩٠) لوجدنا أنّها قد بلغت ست ثورات في خلال تسعين عاماً أي ما يعادل ثورة كل خمسة عشر عاماً. وإذاكان عدم الاستقرار هو ما يميّز العالم الإسلامي اليوم، فأنّ إيران تقدّم، للدارسين نموذجاً فريداً لعدم الاستقرار لا تضاهيها فيه، وحتى لا تقاربها،

أية دولة إسلاميّة أخرى. إن الثورة التي يقودها آية الله الخميني هي حلقة في سلسلة الثورات التي شهدتها إيران منذ قرن كامل وهي ثورات لها أسبابها ومسبّبوها وأهدافها ونتائجها. وهي ثورات لها خلفيّاتها الموضوعيّة ونتائجها على إيران والعالم العربي والعالم الإسلامي والوضع الدولي بشكل عام.

فما هي الأسباب الموضوعيّة لقيام الثورات في إيران؟

وماذا تمثّل ثورة الخميني في هذا السياق؟

في الإجابة على هذين السؤالين الأساسيّين فإن المحلّل المنهجي مطالَب بعرض الموضوع من زاويتين متلازمتين:

أولاً: تناول الوضع الحضاري لإيران بأبعاده الجغرافية والتاريخيّة والدينيّة والاجتماعيّة من جهة، والوضع الدولي وانعكاساته على الوضع الإيراني من جهة ثانية، وذلك بالنسبة للسؤال الأول.

ثانياً: تناول ثورة الخميني لكونها ثورة إسلاميّة على ضوء الفلسفة السياسيّة للإسلام. وذلك بالنسبة للسؤال الثاني.

أولاً: ثورة الخميني على ضوء تاريخ إيران المعاصر

إيران في العالم الإسلامي هي أشبه ما تكون ببولونيا في العالم المسيحي: وضعها الجغرافي يخلق لها المشاكل السياسيّة. إنّها أضعف نقطة جغرافيّة وبشريّة تفصل بين المتصارعين: الروس من جهة والانكلو-سكسون من جهة ثانية. وهي النقطة الأضيق والأضعف في منتصف العالم الإسلامي: على غربها تقوم الكتلة الاسلامية العربيّة وعلى

شرقها تقوم الكتلة الاندو–صينيّة حتى اندونيسيا وهي تقوم فوق بحيرة من البترول. وباختصار فإن إيران هي مفترق طرق استراتيجي في أواسط آسيا. إنّ مصير إيران مرتبط بكونها **بلداً وسطاً**، لذلك فإنّ العوامل التي تتحكّم بتطوّرها تخضع لمتغيّرات السياسة الدوليّة الكبرى.

إنّ مركزيّة الجغرافيا وضعت الشعب الإيراني في قدريّة التاريخ ورمته في الكابوس الدائم: التدخّل الخارجي!!

والشعب الإيراني، حتى ولو لم يكن يعاني من التدخل الخارجي في شؤونه، فهو بطبيعته النفسيّة شعب صعب المراس والقيادة سريع التأثر معجب بالنفس يعود في جذوره الاتنولوجيّة إلى العرق الآري (الأوروبي) **ولقد استبدل رضا شاه اسم فارس باسم إيران للتوكيد على الأصول الآريّة للشعب الفارسي** بين مجموعات عرقيّة، تعود في معظمها إلى العرق السامي! ميزة أخرى تترك بصماتها على واقع السياسة الإيرانيّة، ألا وهي الفرديّة. إنّ الإيراني فرديّ بطبيعته يرفض الانخراط في مؤسّسات جماعيّة. ومع أن التجارب السياسيّة التي مرّت بها إيران منذ بداية هذا القرن هي من أغنى التجارب التي عرفها أيّ بلد إسلامي، مع هذا، فلم يقم حتى الآن في إيران حزب سياسيّ حقيقيّ. حتى حزب توده، الموالي للشيوعيّين، الذي هو كما يُقال، أقوى وأهمّ التنظيمات السياسيّة في إيران، هو أقرب لأن يكون تجمّعاً للمثقّفين الماركسيّين واليساريّين. والدكتور يزدي الناطق بلسان الخميني يقول عنه: "تسألون ما هو حجم حزب توده. هناك مجموعات بسيطة في الداخل ومجموعات متناثرة في أوروبا وعددهم بضع مئات لا أكثر! أما حزب الشاه "راستاخيز" فهو "لمة حكومة"! إن من أهم نتائج هذه النزعة الفرديّة لدى الشعب الإيراني إغلاق الباب أمام كل تحوّل ذي آفاق سياسيّة

وهذا من بعض أسباب فشل ثورة الدكتور مصدق. إنّ "الجبهة الوطنيّة" (وهي تجمّع سياسيّ أشبه بالتجمّعات الديمقراطيّة في الدول الغربيّة) هذه الجبهة كانت قوتها في إعلانها الحرب على الأجنبي (ممثّلاً بالانكليز عبر تأميم البترول) وكان ضعفها في كونها حركة سياسية ذات سيماء غربيّة أي: تحارب الاستعمار الغربي ولكن بأسلوب ومضمون العمل السياسي في الغرب من جهة، كما وانها لا تتمتّع بالقاعدة الشعبيّة المنظمة (لفظة منظمة هنا مهمّة ولها مدلولها الخاص) من جهة ثانية، وهي غير قادرة على احتواء بقية القوى الفاعلة (الملّا والبازار وتوده والجيش) من جهة ثالثة... لهذا كان الفشل محتّماً.

إنّ إقفال الباب أمام الثورة ذات المضمون السياسي (بالمفهوم الغربي) عبر فشل مصدق في إيران، ترك الباب مفتوحاً أمام احتمالين وحيدين، أي أمام قوّتين قادرتين على التغيير (بمعزل عن مضمون هذا التغيير):

١ – الجيش: كمؤسّسة رسميّة منظّمة عبر الانقلاب العسكري.

٢ – الملّا: كقوّة دينيّة – سياسيّة قادرة على حشد معظم قوى الشعب عبر الثورة الدينيّة.

كان الاحتمال الأول مستبعداً، كي لا نقول مستحيلاً، في جيش يعتبر بمثابة امتداد لجيش الولايات المتحدة... فلا مجال فيه "للمفاجآت"...!! فلم يبقَ سوى الاحتمال الأخير: الثورة الدينيّة وهذا ما قام به الملّا بزعامة آية الله الخميني بهدف قيام الجمهوريّة الإسلاميّة ولسان حالهم يقول: "حركة مصدق أمر يتصل بالتاريخ بالماضي وليس بالمستقبل... المستقبل للثورة الإسلاميّة وليس لسياسيّي الأمس". إنّ هذا الكلام يعني تغييراً في جوهر الثورة الإيرانيّة. إنّه يعني تجاوز الثورة السياسيّة إلى الثورة التوتاليتارية

— الحضاريّة. وحدها مثل هذه الثورة التوتاليتاريّة قادرة على استقطاب الوجدان الشعبي في إيران.

شيء آخر يطبع النفسيّة الإيرانيّة ألا وهو تقديس الشهادة والشهداء. إنّ التراث الشيعي بما يحمل من المرارة والتضحية عبر التاريخ منذ استشهاد الإمام علي (عليه السلام) في ١٧ رمضان (٦٦١م) وانتهاءً باستشهاد الإمام الحسين في عاشوراء... (٦٨٠ م) وفي سلسلة العذابات والاضطهادات التي تعرّض لها الشيعة عبر التاريخ... أصبح الألم جزءاً من جوهر الحياة لدى الشيعة، (الإيرانيّين على الأقل)، وبه ارتبط مجد الإنسان فكأنّ الألم هو الجسر الأوحد يعبر عليه التوّاقون إلى المجد. إنّ في احتفالات عاشوراء، على الطريقة الإيرانيّة ما يجسّد هذه النزعة... فإذا أضفنا إليها الرافد الآخر الخاص بالإيرانيّين وهو تحسّس النفسيّة الإيرانيّة بأنها نفسيّة مطوّقة مشلولة وبأنها ضحية مصير يجعل منها لعبة بيد الأقوياء... إذا فهمنا هذه وتلك صار بإمكاننا فهم الانفجار البركاني الشعبي الهائل في إيران وفهم الدوافع التي تجعل هذا الشعب يتسابق لتعريض صدره للرصاص واكتساب شرف الاستشهاد. إنّ الثورة الإيرانيّة تحقق بهذا المعنى نظرية توينبي في موضوع التحدّي والردّ على التحدّي: إنّها ثورة نابعة من أعماق الإيديولوجيّة الدينيّة لتحطّم قدريّة التاريخ الإيراني.

على أنّ من باب الإنصاف للتاريخ القول إنّ الشعب الإيراني كان منذ القدم يتميّز بما يمكن أن نطلق عليه "الخصوصيّة الإيرانيّة" أي أنّه شعب يسعى لأن يكون شيئاً ما مختلفاً عن الآخرين... وأفضل منهم. البعض يعيد ذلك إلى أسباب انتولوجيّة لكونه شعباً آرياً (بين الساميّين) والبعض الآخر يرى فيه موقفاً للعقل والحضارة في مواجهة القوّة الماديّة. وانه التعبير عن الرفض الصامت المثقل بتراث حضاري عريق...

وانه محاولة "لأرينة" (Iranéisation) الموجة الحضاريّة الإسلاميّة — العربيّة الجديدة التي هبّت على إيران منذ منتصف القرن السابع للميلاد. بهذا تكون "الخصوصيّة الإيرانيّة" خصوصيّة وطنيّة قديمة العهد أكثر منها خصوصيّة دينيّة نشأت بفعل الصراع بين الحضارتين الإسلاميّة والمسيحيّة.

إنّ أفضل دليل يعطونه على ذلك هو موقف الإيرانيّين (الأعاجم كما كان يسمّيهم العرب آنذاك) غبّ بزوغ فجر الإسلام وقيام الدولة الاسلاميّة. فلقد اتبع الأعاجم خطّاً "خصوصيّاً" واضحاً على جميع أصعدة الحياة العامّة، لمناهضة العرب.

* على الصعيد الديني — السياسي شايعوا الإمام عليّاً وذريّته. (لفظة شيعة من شايع أي ناصر وهي في الأساس ذات مضمون سياسيّ. فشيعة الإمام عليّ هم حزبه).

* على الصعيد الفلسفي، كانوا في أساس الحركة الفلسفيّة العربيّة المتأثّرة بالفكر اليوناني ابتداءً بالمعتزلة ومروراً بمعظم الفلاسفة العرب.

* على الصعيد الإدبي كانوا من بناة حركة التجديد في الفكر العربيّ نثراً وشِعراً مع ابن المقفّع وأبي نوّاس.

* على الصعيد الاجتماعي، كانوا من دعاة الثورة من أجل العدالة ولكم قامت لهم ثورات وثورات أُخمدت بحدّ السيف.

* على الصعيد اللغوي، كانوا عماداً لمدرسة البصرة في مقابل مدرسة الكوفة.

* ... إن حركة الشعوبية المعروفة في التاريخ هي هذه الحركة الخصوصيّة الأعجميّة!

... حتى ان الدعوات الصوفيّة والمذاهب الباطنيّة... كانت كلّها ذات أصول فارسيّة، وهي دعوات ومذاهب وطرائق تجد تفسيرها التاريخي في موقف الرفض الفارسيّ

وهو رفض كان يتراوح بين المواجهة العسكريّة كما حصل عام ٧٥٠ بسقوط الدولة الأمويّة على يد الفرس بقيادة أبي مسلم الخراساني. وكانت الخلافة آنذاك معقودة لعبدالله العلوي.. إلى أن أخذها أبو العباس لنفسه واضطهد أهل البيت بأكثر ممّا اضطهدهم الأمويّون. بهذا يقول أحد المؤرّخين: "إن الشيعة يحسنون القيام بالثورات ولكنّهم لا يحسنون إبلاغها أهدافها النهائيّة". نوع آخر من المواجهة الشيعيّة هو المواجهة الفكريّة – النفسيّة – مواجهة أعماق النفس والعمل "تحت الأرض" ورفض الأمر المفعول والأخذ بالتقيّة وانتظار العدل في الأرض بعودة الإمام الغائب.

إنّ القصد من إيراد هذه الحقائق التاريخيّة المجزأة إنّما هو إعطاء الدليل على أن الفكرة التي راح يروّج لها البعض حالياً، عبر الصحافة العربيّة من أن الثورة الإيرانيّة هي ثورة ذات خصوصيّة محدّدة تاريخياً بالتناقض الحضاري (هذا إذا وجد مثل هذا التناقض) بين المسيحيّة والإسلام، إنّما هي فكرة خاطئة من الأساس وتتناقض بشكل عامّ مع معطيات الحضارة الإسلاميّة – العربيّة ذاتها. الصحيح أن الخصوصيّة الإيرانيّة هي خصوصيّة سابقة لمثل هذا الصرع. فهي قد عبّرت عن نفسها عبر الصراع في الدين الإسلامي الواحد. وما يحدث اليوم ليس سوى وجه من وجوه هذه الخصوصيّة في تعاملها مع الغرب ذي الحضارة المسيحيّة والأطماع التوسّعيّة.

على ضوء ما تقدّم من خطوط عامّة لواقع إيران الجغرافي – الاجتماعي النفسي كيف يمكن فهم واقعها السياسيّ وذلك منذ مطلع هذا القرن (العشرين)؟

ومن المؤسف أن اثنين لم يفهما (ولن يفهما) ثورة الخميني بعد، وهما: الغرب والعرب.

الغرب لأنّه يريد أن يفهم الحضارة الإسلاميّة بالاستناد إلى مقاييس الحضارة المسيحيّة، وهي مقاييس نسبيّة وليست مطلقة في علم إنسانيّ كعلم الحضارات.

والعرب لأنّهم يريدون فهم الثورة كل بما يوافق "نظرته" الإيديولوجيّة أو اللاإيديولوجيّة لأنّ اللاإيديولوجيّة يُراد لها بعض الأحيان أن تصبح إيديولوجيّة من نوع: غبّ الطلب!

كثيرون من الناس في العالم (وخاصة في الغرب والعالم العربي) رأوا في ثورة الخميني شيئاً من حكايات ألف ليلة وليلة حيث يخرج المارد فجأة من القمقم في وقت لا يتوقعه أحد ولم يحسب له أي حساب فتقع المفاجأة والدهشة! لكن علم الاجتماع – السياسي لا يترك مجالاً للحكايات: هناك أسباب موضوعيّة ونتائج شبه حتميّة. وبهذا المعنى فليس ما حدث في إيران ضرباً من السحر بل هو بلوغ الأشياء خواتيمها الطبيعيّة!

ماذا نريد أن نقول؟

... إن القوى المتصارعة على الساحة الإيرانيّة نوعان:

١ – قوى داخليّة وفيها ستة محاور

– السلطة ممثلة بالشاه والحكومة (أو بأحدهما).
– الجيش: كقوّة عسكريّة منظّمة.
– الملاّ: كقادة لهم تأثيرهم على الجماهير.
– البازار: كتعبير عن القوى الاقتصاديّة.
– الحركة الوطنيّة: كتجمّع للمثقّفين الليبراليّين.
– حزب تودة: كتنظيم حزبيّ ذي آفاق شيوعيّة.

٢ – قوى خارجيّة وفيها محوران:

– الروس في الشمال كقوّة عالميّة لها مصالحها.

– الإنكليز في الغرب (حتى الخمسينات) حيث حلّ محلّهم الأميركيّون. ولهم مصالحهم الاقتصاديّة والستراتيجيّة.

فكيف تتمّ لعبة الأمم في إيران؟

١ – الروس يودّون التمسّك بمصالحهم في شمال البلاد... وزيادتها... وإنقاص حصة منافسيهم الانكلو–سكسون!

٢ – الأنكلو–سكسون يودّون التمسّك بمصالحهم في جنوب البلاد... وزيادتها وإنقاص حصة الروس ما أمكن! وبين زيادة الحصص لأنفسهم وإنقاصها لدى المنافسين تستعمل القوى الداخليّة كحجارة شطرنج (وهي لعبة فارسيّة بامتياز!). وكل فريق يسعى لترجيح كفته في ميزان القوى الداخلي وعادة ما كانت المواجهة الداخليّة تقع بين ٣ ضدّ ٣ من هذه القوى.

٣ – إن الغالبيّة العظمى من الشعب الإيراني تنزل إلى المعترك السياسي تحت شعارات المصلحة الوطنيّة وسرعان ما تكون القوّتان قد طوّقتا هذه التحرّكات بهدف احتوائها أو إجهاضها او الإثنين معاً.

٤ – أكثر من ذلك فإذا صدف أن اتفقت القوى الداخليّة المتصارعة على القوتين العظميين، وهذا ما حصل فعلاً، فتعود القوّتان العظميان وتتفقان على حساب الإيرانيّين!

٥ – إذا حاول الشعب الإيراني بثوراته أن يُخرج إحدى هاتين القوّتين من بلاده، كانت القوّة الثانية تستدرك الأمر وتساعدها سرّاً على البقاء... لأنّ خروج إحداهما يفرض خروج الثانية. فإيران ميزان دقيق لا تستطيع إحدى القوّتين استعماله للغشّ أبداً !!

٦ – للخروج من هذه الحلقة الجهنّميّة التي أسميناها قدريّة التاريخ، استخدم الشعب الإيراني كافّة قواه في حركات وثورات شعبيّة وانقلابات عسكريّة ذات مضامين وتوجّهات وأساليب مختلفة بل ومتباينة.

– حركة البازار عام ١٨٩٠.
– ثورة قبائل بختيار عام ١٩٢١.
– الانقلاب العسكري عام ١٩٢١.
– حركة القوى الشيوعيّة عام ١٩٤٥.
– حركة الشعب عام ١٩٥٠.
– ثورة الحركة الوطنيّة عام ١٩٥٢.

... ولم يبقَ له حالياً سوى أفق واحد وثورة واحدة وأمل واحد ألا وهو: ثورة الملّا بقيادة آية الله الخميني عام ١٩٧٩.

١ – منذ زمن بعيد (القرن التاسع عشر) والصراع الروسي – الانكليزي يؤرّق الفرس. كانت المبادرة آنذاك بيد الروس لسببين:

الأوّل: أن وضعهم الجغرافي أفضل باعتبارهم جيران إيران بحدود يبلغ مداها ٢٥٠٠ كلم.

الثاني: إن المنطقة الإيرانيّة المتاخمة لهم والخاضعة لنفوذهم تشمل أهمّ ما في إيران سياسيّاً واقتصاديّاً: أي العاصمة طهران والمناطق الغنيّة زراعيّاً وتجاريّاً حولها.

وأمّا الإنكليز فكان نفوذهم يتناول الجهة الجنوبيّة من البلاد (حول الخليج) وهي منطقة لم تكن ذات أهميّة تذكر بالنسبة لاقتصاديّات البلاد... وهكذا كانت إيران منذ البداية بين مطرقة الروس وسندان الإنكليز!

كانت سلالة كاجار التركيّة الأصل تحكم إيران آنذاك وهي سلالة لا يشفع فيها لدى الشعب الإيراني أيّ شيء:

– فهي ليست سلالةً وطنيّة إيرانيّة.

– وهي لم تحقق إنجازات تسعد أبناء البلاد.

٢ – عام ١٨٩٠ تعرّض نصير الدين شاه أحد أهمّ فروع عائلة كاجار لضائقة ماليّة، وكان أقرب في سياسته إلى قيصر روسيا منه إلى ملك انكلترا. كان التبغ من أهمّ منتجات البلاد الزراعيّة. فقرّر الشاه أن يضع التبغ بيد شركة احتكار انكليزيّة لتصنيعه وبيعه وتصديره. هذا العمل يمسّ بالتأكيد مصالح فئات متعدّدة من الشعب على رأسها البازار (التجار) والملّاك والمزارعون. فقام أوّل تحرّك شعبي واسع منطلقاً من موضوع التبغ متجاوزاً إياه إلى الوجود الأجنبي وسلطة الشاه الفرديّة. ويومها أعطى الملّا أوامر بمصادرة التبغ فاضطر الشاه للعدول عن مشروعه. ولكن ما حدث كان مؤشّراً واضحاً لوجود حركة شعبيّة عنصرا المواجهة فيها هما: الملّا والبازار كممثلين للإرادة الشعبيّة والرأي العام من جهة والشاه وحكومته من جهة ثانية.

٣ – لماذا الملّا؟

لا يمكن فهم الدور السياسي لرجال الدين الشيعة في إيران وخاصة بالنسبة للثورة الحاليّة (ثورة الخميني) إلّا على ضوء فهم الموقف العقائدي الشيعي من السياسة.

فالشيعة هم في جوهرهم شرعيّون (Légitimistes) والحكم الشرعي الوحيد بالنسبة لهم هو الذي يعود في أصوله إلى الإمام عليّ (ابن عمّ النبيّ وصهره) وإلى الأئمّة من ذريّته. لكن بما أن آخر الأئمة الشرعيّين يعيش في الخفاء (الإمام الثاني عشر المهدي) فلن يكون هناك حكم شرعيّ على الأرض إلّا بظهور هذا الإمام الغائب. فالشاه والحكومة ليسا إذن سوى ممثّلين بالوكالة عن الإمام الغائب. وحدها سلالة الشاه سيفيفيس (Séfevis) تتمتّع بنوع من الشرعيّة لأنّ جدّها ينحدر من أحد الأئمّة. أما سلالة كاجار (التركيّة وسلالة بهلوي فلا تتمتّع بمثل هذه الشرعيّة أبداً. وعندما كان الخميني يعلن من مقرّه في نوفل لاشاتو (في فرنسا) لا شرعيّة حكم الشاه وأبيه ثم لا شرعية حكومة بختيار كان يتكلّم من ضمن الإيديولوجيّة الشيعيّة وهو كإمام مجتهد مخوّل التكلّم باسم الإمام الغائب. أما الذين كان يصدمهم هذا الكلام فلأنهم يأخذون لفظة الشرعيّة بمعناها الديمقراطي الغربي القائم على إرادة غالبيّة المواطنين، وشتّان ما بين المفهومين! إنّ دور رجال الدين الشيعة (الملّا) في إيران يختلف عن دور رجال الدين في البلدان التي تعتنق الإسلام السنّي. فالمجتهدون الشيعة في إيران لهم الحق من حيث المبدأ والشرع بمراقبة نشاط السلطة الزمنيّة. وإذا كان الإمام الخميني قد أشار في أكثر من تصريح إلى دستور ١٩٠٦، وهو دستور إيران الحالي، الذي لم يطبقه الحكّام فلأنه يتوافق والتعاليم الشيعيّة. فهو دستور مؤقت ينتهي مفعوله "بعودة الإمام الغائب". إنّ هذا المفهوم الشيعي الذي يرى "كل سلطة غير شرعيّة" هو المدخل لفهم الحركات والثورات الشيعيّة، وهو الذي يفتح الطريق أمام الحركات الثوريّة.

٤ – **البازار**. البازار هو الحيّ التجاري في المدن الشرقيّة وهو حيّ يختلف عن الأحياء السكنيّة لأنه مركز النشاط الاقتصادي. وفي بلد كإيران التصنيع ضعيف فيها تصبح كلمة البازار مرادفاً للحياة الاقتصاديّة. فإذا أقفل البازار فهذا يعني أن شريان الحياة الاقتصاديّة في البلاد قد توقّف: إنّه الإضراب العام. فالبازار والملّا هما إذن القوّتان الأساسيّتان القادرتان على الضغط على الحكم. وفي جميع الحركات التي حصلت في إيران كان الملّا والبازار هما العنصران اللذان يقودان الجماهير... إن ثورة الخميني بدأت في البازار وصمدت فيه... وانتصرت فيه وبه أيضاً !!.

٥ – **الحركة الوطنيّة**: بعد حركات الاعتصام الشعبي التي قادت إلى دستور ١٩٠٦ بدأ تيّار وطنيّ بالظهور على الساحة السياسيّة في إيران تحت شعار الحركة الدستوريّة. وهو تيار يتوافق زمنياً مع ظهور تيّارات مماثلة في العالم الإسلامي من مثل تركيا الفتاة وحركة مصطفى كمال (في مصر) والاتحاد الوطني (في سوريا) وتونس–الفتاة... وهو تيار يشمل المثقفين من الشباب وخاصة أولئك الذين درسوا في أوربا وعادوا إلى دولهم يحملون أفكاراً أوروبيّة هي مزيج من المفاهيم القوميّة والدينيّة والسياسيّة والاجتماعيّة وكلّها تدور حول مفاهيم عامة كالتحرر والعدالة والمساواة..! وراح هؤلاء المثقفون ينشئون تجمّعات وحركات سياسيّة تودّ أن تقلّد الوضع الأوربي. وقد قوي تأثير هذه الحركة في عهد رضا شاه ليس لكونه مهتماً بالتمغرب، فهو لا يعرف الكثير عن التوجهات الأوربية بل لأن رضا شاه كان قد أضعف من دور الملّا شعبياً وصادر أراضيهم. فصارت الحركة الوطنيّة هي الموجّه للجماهير ضد السلطة خلال الكسوف القسريّ لدور الملّا التقليدي. سبب ثان هو أن توجهات رضا شاه الداخليّة (التشديد على الطابع القومي لإيران: تصفية اللغة الإيرانيّة من المفردات العربيّة والتركيّة – فرض لفظة إيران (الاتنولوجية) كاسم للدولة بديلاً لفارس Perse اتخاذ نسب

بهلوي له ولذريته ليذكر الإيرانيين بتاريخهم الماضي السابق للإسلام!...) هذه التوجهات ساعدت هي الأخرى على بروز وتقوية الحركة الوطنيّة لأنّها اصبحت القوّة الوحيدة القادرة على التصدي للشاه ولابنه محمّد رضا من على المستوى الوطني السياسي القومي وذلك بسلاحي: الفكر والعنف. وعندما انهار رضا شاه بحصول الاتفاق الروسي – الانكليزي خلال الحرب العالمية الثانية وجاء ابنه محمد رضا حدثت فجوة كبرى في مراكز السلطة: شاه جديد غير مجرّب في ظروف الحرب وضمن بلاد غير مستقرّة تعيش على بركان (٢٧) حكومة توالت على إيران بين سقوط رضا شاه وثورة مصدق). إن فترة عدم الاستقرار هذه وضعف السلطة يهيّئ المجال واسعاً لبروز الحركة الوطنيّة كمعبرة عن آمال قسم لا بأس به من الجماهير الإيرانيّة. العامل الأخير وهو أهمها جميعاً يرتبط بشخصيّة الدكتور مصدق بالذات في تشديدها على نقطة مهمّة في النفسيّة الإيرانيّة أي: العبوديّة لشركات البترول. لقد ألهب مصدق الشعور الجماهيري في إيران عندما أعلن أن تأميم النفط لا ينفصل عن الاستقلال الوطني.

... لأنّها ثورة ضد الغرب من ضمن المفاهيم الغربيّة (أشرنا إلى ذلك من قبل).

لأنّ مصدق أصبح أسير الشارع غير المنظّم، ولأنّ الملّاك والتجّار بدأوا حملة ضدّه.

ولأنّ الكاشاني وقسماً كبيراً من الملّا، الذين استعادوا تأثيرهم على الجماهير بعد وفاة رضا شاه، وجدوا أن بعض مفاهيم الإسلام مهدّدة.

ولأنّ قوة كبيرة من الجيش بقيت موالية للشاه،

ولأن حزب تودة خذل الجبهة الوطنيّة،

فقد فشلت ثورة الدكتور مصدق... ولم تنفعه وجوه حكومته الجديدة (من أعضائها مهدي بزركان رئيس الوزراء وشابور بختيار رئيس الوزراء السابق)! وغير خافٍ أن اختيارهما للسلطة في هذه الفترة الحرجة سواء من قبل الإمام الخميني أو من قبل الشاه له مدلولاته السياسيّة!

٦ - **حزب توده**: هو في الأساس حزب ذو إيديولوجيّة - مزيج من الماركسيّة والليبراليّة - تأسّس على يد الدكتور آرايي وقد وجد فيه المعترضون والناقمون ملاذاً لهم (بما فيهم عائلة كاجار المخلوعة عن عرش إيران). والسبب الأساس في نشوء الحزب هو أن الروس وجدوا أن الاستفادة التاريخيّة من نزعة أبناء الشمال الانفصاليّة هي استفادة محدودة الفعالية مقصورة على شمال إيران. وبما أن الجنوب أصبح مركز الثقل الاقتصادي بعد اكتشاف النفط، فقد خطّط الروس لتنظيمٍ حزبيٍّ موالٍ لهم وذي تأثير مباشر على المناطق الأخرى من البلاد بما فيها الخليج. فشجّعوا على قيام حزب توده في طهران. وهكذا اصبح بيد الروس في إيران ورقتان لا ورقة واحدة ولطالما لعبوا على الورقتين معاً. لقد وجد السوفيات في حزب توده مساعداً ثميناً لهم يؤمّن لهم في إيران كما ولا في أيّ بلد إسلاميّ آخر، إمكانيّات تأثير غير محدودة.

يقول الدكتور يزدي الناطق بلسان الإمام الخميني عن حزب توده: "إن هذا الحزب كان يتحرّك باستمرار وفقاً لمصالح السياسة السوفياتيّة وليس وفقاً لمصالح إيران الوطنيّة. وموقفه من انتفاضة شعبنا في ظلّ حكومة مصدق الوطنيّة شهير...!". والدكتور يزدي يشير بذلك إلى المأزق الفعلي الذي وقع فيه حزب توده خلال ثورة الدكتور مصدق ١٩٥٢:

- فهو من جهة، لكونه ممثّلاً للمصالح السوفياتية في إيران لا يستطيع الذهاب بعيداً مع مصدق في تأميم النفط لأنّ إخراج الإنكليز من الجنوب يعني بالتالي إخراج الروس من الشمال.

- وهو، أي حزب توده، من جهة ثانية لا يستطيع التخلّي بشكل مكشوف عن عقيدته الماركسيّة - اللينينيّة التي تجعل منه (نظريّاً) حزب الطليعة في الدفاع عن المطالب الشعبيّة، خاصة وأن موضوع الصراع المطروح يتناول الشركات الاحتكاريّة الأمبرياليّة !!

... وعندما قرّر حزب توده أن ينضمّ إلى الجبهة والملّا في الصراع، كان انضمامه بعد طول تردّد محاولةً لشق الصفوف لا لإضافة قوة جديدة إليها. فلا أنصار الإمام الكاشاني، ولا جماعة مصدق يريدون التعاون مع الشيوعيّين الذي خبروا نيّاتهم تلك، ذلك أن تجربة قديمة علّمت الوطنيين الإيرانيّين أن لا يخافوا شيئاً أكثر من تسلّل جارهم الروسي إلى بلادهم !!

٧ - **الشاهنشاه**: كان لرضا شاه (والد الشاه) تجربة مرّة مع رجال الدين الشيعة. فقد صادر أملاكهم وحدّ من تأثيرهم على الجماهير واضطهد الكثيرين منهم وعلى رأسهم الإمام الكاشاني، الذي نفي إلى الخارج ثم عاد بعد سقوط رضا شاه ليشارك في أحداث الخمسينات. لكن رضا شاه لم يكن متمغرباً وكان هذا يخفّف من ثقل خطاياه تجاه الملّا. ولئن ظلّ رضا شاه بمأمن من ثورة الملّا فلأنّ الوضع الدولي كان أقوى من الوضع الداخلي لإيران: الوضع الدولي خدمه ثم هزمه ولا فضل في ذلك لرجال الدين الشيعة.

لكن الشاه محمد رضا بهلوي، لسوء طالعه أو لسوء تصرّفه، والأصحّ للسوئين معاً: ورث عن أبيه عداوة رجال الدين "وتمغرب" أكثر من اللزوم وبهذين الموقفين حكم على نفسه بالإعدام. أراد أن يقلّد أباه بإنشاء جيش قويّ، لكنّ والده لم يستعمل جيشه في مهمّات البوليس الإقليمي في دول الخليج، وإنّما شاءه أداة لحفظ حياد إيران في صراع الجبّارين. وأراد أن يقلّد أباه في إيجاد سلطة مركزيّة قويّة فلم يجد سبيلاً أفضل من أجهزة الأمن السري "السافاك" دون أن يأخذ بعين الاعتبار أن تيّارات التحرّر لدى الشبيبة المثقفة هي في السبعينات غيرها في العشرينات! وشاء أن يقلّد أباه في بعثه لمجد الأمبراطوريّة الفارسيّة فلم يجد سوى احتفالات الذكرى ٢٥٠٠ المشهورة لبدء الأمبراطوريّة في إيران وهو بمثل هذه المظاهر يؤذي شعور الفقير وشعور المسلم في آن. ولأنّه جاء إلى السلطة الفعليّة بعد مخاض عسير وبفضل عدة عوامل على رأسها تأييد الغرب له ظلّ طوال حكمه يشعر بأنه مدين للغرب بمركزه فيتصرّف بأسلوب من هو ملكي أكثر من الملك: من سياسة الأحلاف الإسلاميّة وغير الإسلاميّة إلى سياسة البترول، إلى الموقف من إسرائيل... وحتى من الإسلام بالذات. ناهيك بأشيائه الخاصّة من نوع زيجاته وزوجاته، ونمط الحياة في القصور والحفلات والاحتفالات... واتخاذ حاشية من "اهل الذمة"... وكل هذه الأمور تزيد من عدد كارهيه وتقلّل من عدد مريديه.. وكما يقول ابن المقفع الأديب الفارسي: "ملك الهوى فرح يوم وخراب دهر"... لكأنّ الشاه محمد رضا بهلوي قد كلّف نفسه مهمّة مستحيلة وهي إنشاء ملك لدار الحرب في قلب دار الإسلام !! "إن شعب الإسلام يقوم هذه المرة ليدافع عن الإسلام بكل قوته وليمحو آثار النظام المعادي للإسلام الذي يقيمه الشاه. هكذا يصرّح الخميني ويضيف: "إنّ إسرائيل في حالة حرب مع الدول الإسلاميّة، بينما نرى الحكم الإيراني يتعامل معها بكلّ محبّة" !

لكنّ محمد رضا بهلوي الذي كان يعرف ولا شكّ مدى التأثير السلبي لمواقفه على الشعب الإيراني، كان يراهن من جهة ثانية على تحقيق تقدّم اجتماعي لهذا الشعب بحيث يغفر له الشعب خطاياه (خير هذا بشر ذا..!). لقد كان حلمه الكبير أن يجعل من إيران القوة الاقتصادية الخامسة في العالم عبر المشاريع الضخمة: السلاح – المراكز النووية – الأقمار – مترو طهران – مصفاة أصفهان – مصانع الفولاذ... فما الذي حصل؟

إن مراجعة المؤشّر الاجتماعي – الاقتصادي لإيران عن السنة ١٩٧٨ تفيد ما يلي:

- إن كثرة المشاريع الضخمة كانت وسيلة لرشوة أكبر عدد ممكن من الدول الكبرى الصناعيّة عبر شركاتها (بما فيها الاتحاد السوفياتي الذي كانت حصته مصانع الفولاذ...)
- إن هذه المشاريع ليست بالتمام ما تحتاج إليه البلاد في وضعها لاقتصادي الحالي.
- إن دخل إيران بلغ عام ١٩٧٨: ٢٠ مليار دولار بحسب (لوموند – ١٩٧٨) ومع ذلك:

* فهناك ٥٢ % من الإيرانيّين لا يزالون أميّين.
* لا يد متخصّصة في البلاد بحيث ارتفعت اليد العاملة المتخصّصة الأجنبيّة من ٤ آلاف إلى ٦٥ ألفاً عام ١٩٧٧ دون لحظ أي شيء لسدّ هذا الفراغ.
* بلغت زيادة أسعار السكن ٥٢ % عام ١٩٧٨.
* بلغ التضخم في البلاد ٣٠ %.

* حدثت هجرة غير عاديّة من الريف باتجاه المدن فاضطرب الوضع الزراعي. وصارت إيران تستورد المواد الاستهلاكيّة بمعدل مليار ونصف المليار دولار عام ١٩٧٧ وكانت قبل ذلك بست سنوات فقط تصدّر منها إلى الخارج.

... فإذا أضفنا إلى هذه الحقائق الاقتصاديّة الموضعيّة قضايا الفساد والتبذير أصبحت لدينا فكرة تامّة عن أسباب سحب رؤوس الأموال الأجنبيّة من البلاد قبل خريف ١٩٧٨. لقد توصلت هذه القوى الماليّة إلى شبه يقين من أن إيجاد نموّ اقتصاديّ متوازن في إيران أصبح أمراً شبه مستحيل.

... إذن لقد فشل رهان الشاه على "تحقيق التقدّم الاجتماعي المنشود".

وكان من قبل قد فشل رهانه على تطويع الملّا عبر الإمام الخميني.

لا هو في الدنيا

ولا هو في الآخرة.

٦ – انعكاسات السياسة الدوليّة على إيران والعالم الإسلامي.

مات نظام بختيار... عاش نظام بزركان في وقت واحد على لسان كارتر وكوسيجين!! هل هي صدفة؟ كلا لا صدف في سياسة الدول العظمى وخاصة في مثل موضوع إيران. هناك لدى روسيا وأميركا أهداف سياسيّة استراتيجيّة في إيران خاصة والعالم الإسلامي عامة (وبقية أنحاء العالم) وهما يسعيان بالتفاهم أو التنسيق أو المشاورة أو المبادلة للوصول إلى اتفاق ما وإلى استيعاب الأحداث وتطويعها من بعد ضمن الأقنية المرسومة !!

وللدخول في موضوع الأهداف الدوليّة في إيران لا بدّ من الإشارة قبل ذلك إلى أهميّة العالم الإسلامي بالنسبة للقوى العظمى. فمنذ الخمسينات وحتى الآن فإنّ كل اضطراب في العالم الإسلامي يهدّد بشكل مباشر السلام والتوازن الدوليّين.

هناك أربعة أسباب لذلك:

* الوضع الجغرافي للعالم الإسلامي الذي ليس له مثيل في أيّ جزء من العالم.

* الثروات الهائلة فيه بما في ذلك النفط والغاز والمواد الأوليّة.

* الوضع القلق الذي يعيشه العالم الإسلامي والذي لم تتوضح مخارجه وحلوله بعد. ذلك أنّه بعد خروج السيطرة الأوربية من معظم العالم الإسلامي فإن الكادرات الحكوميّة والمؤسّسيّة لم تكن مهيّأةً بعد لبناء دول تتمتع بالاستقرار والأمن. من هنا اعتماد الكثير من حكام هذه الدول على حكم الجيوش بديل حكم المؤسّسات المدنيّة. وبين خروج المحتل وقيام الدولة الحديثة في هذه المجتمعات سيمر زمن التجارب المتنوعة والخطرة والصعبة والقلقة والمأساويّة في بعض الأحيان، مما يفتح الباب أمام جميع الاحتمالات بما فيها تدخّل القوى العظمى.

* من الملفت للنظر أن للقوّتين العظميين الولايات المتحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتي لديهما حالياً مفاهيم سياسيّة شبه محدّدة بالنسبة لمعظم أنحاء العالم... إلا بالنسبة للشرقين الأدنى والأوسط. فهما يتعاملان مع هاتين المنطقتين بكثير من الاحتراز والسريّة والتعقّل والخطوط الحمراء... والهاتف الأحمر !!

أ – روسيا وإيران والعالم الإسلامي

١ – كانت روسيا ولا زالت (مع بريطانيا وفرنسا) إحدى الدول الثلاث التي استفادت ولا زالت تستفيد من تقسيم العالم الإسلامي. وان انتقال السلطة من يد القياصرة إلى يد السوفيات لم يغيّر شيئاً من أهداف روسيا الاستعماريّة في العالم الإسلامي خاصة. ذلك أنّ الأمبراطوريّة الروسيّة اذا فقدت محمياتها الاسلامية فإنها لا تعود بالتأكيد قوة عالميّة. إن مناطق إنتاج البترول والقطن ونسبة عالية من إنتاج المعادن، وقسم كبير من اليد العاملة السوفياتيّة، هي مناطق ويد عاملة إسلاميّة. وليس من المبالغة القول (كما أثبتت مؤخراً المؤرّخة هيلين دانكوص في كتابها: "الأمبراطوريّة المتفجّرة"[١]) أن المناطق الإسلامية هي نقطة الضعف في المجموعة السوفياتيّة. بهذا يمكن تفسير الموقف السوفياتي الدائم الساعي إلى خلق شبه حاجز عازل بين مسلمي الاتحاد السوفياتي وبقية مسلمي العالم حيث الوضع في فوران مستمرّ. وهذا يفسر أيضاً كيف أن السوفيات سعوا ويسعون دائماً لقيام "جدار طيب" على حدودهم مع إيران. إن إعلان استقلال جمهوريّة أزربيجان الإيرانيّة على يد الحزب الديمقراطي الموسكوبي عام ١٩٤٥ هو تحقيق عمليّ لهذا الاتجاه.

٢ – إنّ لروسيا مطامع قديمة في الهند والخليج والمضايق وهو ما عرف تاريخياً بهدف الدخول إلى المياه الدافئة.. ولكن الروس قبل أن يذهبوا إلى البعيد، كانوا ولا زالوا مهتمّين بإيجاد منطقة محايدة على حدودهم المباشرة:

* فحدود روسيا محصّنة شرقاً وشمالاً بإصقاع سيبيريا والقطب.

(١) Carrère d'Encausse (Hélène) : *L'Empire Eclaté*, Paris, Flammarion, 1978.

* ومحصّنة غرباً بدول الكتلة الشيوعيّة.

* ولكنّها مكشوفة جنوباً أي باتجاه الخليج وإيران وتركيا والدول العربيّة... وجميع محاولات روسيا للتوسّع في هذا الاتجاه قد باءت (حتى تاريخه) بالفشل.

٣ – بناءً على ما تقدّم كيف نتصوّر الموقف السوفياتي (الحقيقي وليس الديبلوماسي) من ثورة الخميني والوضع الجديد في إيران؟

عندما سئل الناطق بلسان الإمام الخميني على شاشة التلفزيون الفرنسي: ألا تخشون دخول الشيوعيّة السوفياتيّة إلى إيران؟ أجاب بما معناه:

– لقد تخطّت ثورتنا الدينيّة المقولة الماركسيّة – اللينينيّة في الماديّة التاريخيّة.

ليس علينا نحن أن نخشى السوفيات بل عليهم هم أن يخشوا منّا.

والصحيح هو أن مصلحة السوفيات في إيران ليست في كسب الدولة الإيرانيّة لأنّ هذا الأمر، حتى وإن كان ممكناً، فدونه مواجهة حرب عالميّة أكيدة، بل إن مصلحتهم هي في تشجيع التحوّلات فيها (أي في إيران) وفي العالم الإسلاميّ عامة، وهي التحوّلات التي تضعف النفوذ الغربي (وخاصة الأميركي) من جهة وتعزل العالم الإسلامي من جهة ثانية. على هذا يمكن وصف السياسة السوفياتيّة تجاه العالم الإسلامي ككل (وخاصة تجاه إيران) بأنها سياسة سلبيّة:

– فهي من جهة تستفيد من إضعاف النفوذ الغربي في الدول الإسلاميّة، وهذا هو هدفها الأوّل.

– ثمّ إنّها من جهة ثانية لا تشجع قيام وحدة إسلاميّة بل إنّها تسعى لخلق المعوقات ووضع العراقيل في وجه هذه الوحدة (حتى الوحدة السياسيّة القوميّة تناهضها) وما

دور الأحزاب الشيوعيّة في إيران والعالم العربي من الوحدة الإسلاميّة والوحدة العربيّة والوحدة الإيرانيّة سوى شاهد على ذلك.

- بانتظار أن يصبح المجال مفتوحاً للأحزاب الشيوعيّة لاستلام الحكم، فإنّها تظلّ تختبئ في العالم الإسلامي خلف آرمة الدعوات والتيّارات المعادية للغرب. إنّ هدف السوفيات من الاضطرابات في العالم الاسلامي هو توجيه هذه الاضطرابات نحو خلق قطيعة نهائيّة بين الغرب والعالم الإسلامي. وما أن تبلغ الحملة نهايتها حتى تعود هذه الأحزاب لتنقلب على رفاق الأمس. إن رفقة الطريق لا تعني توافق الستراتيجيّة!

ب – الولايات المتحدة وإيران والعالم الإسلاميّ

١ – إنّ علاقة السياسة الأميركيّة بالعالم الإسلامي هي أقرب عهداً من السياسة السوفياتيّة. وقد دخلت أميركا السياسة في العالم الإسلامي عبر منابع النفط. لذا تبرز لدينا حقيقتان واضحتان:

– إنّ تحديد سياسة أميركا تجاه العالم الإسلامي لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن موضوع النفط. فهو يلعب دوراً مهماً في هذا المجال.

– إن الستراتيجيّة الأميركيّة تنطلق من مبدأ أن منابع النفط في الخليج يجب أن تبقى مفتوحة أمام الغرب تحت أي ظرف كان ودون أن يستطيع السوفيات الدخول إليها تحت أي ستار كان وإلّا تحطّم التوازن الدولي!

٢ – إنّ موقف أميركا من العالم الإسلامي هو العمل على استقرار هذا العالم. هذا يسميه الماركسيون "تأبيد" الوضع القائم. ومفهوم الاستقرار لدى أميركا يعتمد

حالياً على تحالف الدول الإسلاميّة الداخلي من هنا هوسها بإقامة أحلاف تشرك فيها أكبر عدد ممكن من الدول الإسلاميّة وخاصة تلك التي على حدود روسيا (تركيا، إيران، باكستان) والجميع يذكرون قصص الحلف الإسلامي وحلف أنقره وحلف بغداد!...

٣ – في اعتقاد أميركا أن حلفاً بين دول إسلاميّة لا يلاقي معارضة كتلك التي يمكن أن يواجهها حلف غريب وذلك لحساسيّة الشعوب الإسلاميّة تجاه الأجنبي عامة وشعوب الاستعمار الغربي خاصة.

٤ – إنّ أميركا قد منحت إيران وضعاً مميّزاً من الدعم على الصعيد العسكري آخذة بعين الاعتبار أهميتها الحيويّة والستراتيجيّة. وفي تقييم لما حدث الآن في إيران يقول البعض: إنّ أميركا خسرت على المدى القريب لتربح على المدى البعيد. وأما روسيا فقد فضلت أن تربح على المدى القريب لأنّها ستكون بالتأكيد خاسرة على المدى البعيد!

٥ – إنّ الأهداف الاقتصاديّة للأمبرياليّة الغربيّة تتوافق مع إبقاء الشعوب الإسلاميّة في طور الركود. وكلّ تطوّر يحصل إنّما يتناول فئة قليلة من المستغِلّين (بكسر الغين).

٦ – إنّ قصر نظر السياسة الأميركيّة كان ولا زال في اعتمادها على هذه الفئة القليلة من المستغِلّين من ذوي الثقافة المستعارة من جهة وعلى الحكّام والأنظمة كأدوات لضبط وتقنيين التطوّر والتحرّر من جهة ثانية. إنّ سياسة "اميركيّة" ثاقبة هي التي تعمل لتطوير المجتمعات الإسلاميّة وتمدّها بالدعم المادي والمعنوي من أجل إرساء قواعد هذه المجتمعات وبناء مؤسّساتها الوطنيّة الحيّة لكي تستطيع هذه الشعوب أن

تقف على رجليها وأن تنعم بالاستقرار والأمن والرفاه والحرية. إنّ التخلّي عن سياسة الاخضاع والاستغلال والتدخّل الخارجي في شؤون الدول الإسلاميّة هو المدخل للتفاهم معها... وان مساعدتها على الأسس التي ذكرت من قبل هي الجسر الى التعاون والتقدم!

ثانياً: ثورة الإمام الخميني على ضوء الفلسفة السياسيّة للإسلام.

نصل الآن إلى النقطة الثانية الكبرى، أي إلى محاولة تحليل جوهر الثورة التي يقودها آية الله الخميني وذلك على ضوء الفلسفة السياسيّة للإسلام.

١ — الفلسفة السياسيّة للإسلام تعني مجموع الأسس والمبادئ الإسلاميّة التي جاءت في الشرع لتوجيه وتنظيم الجماعة الإسلاميّة Communauté musulmane[1]. هذه الفلسفة تعكس إذن المثال التاريخي "للمجتمع الإسلامي الفاضل" أي المجتمع الذي يفترض أن تكون قد تحقّقت فيه جميع مبادئ الإسلام. غير أن هذا التحقق لم يتمّ في نظر غالبيّة المسلمين سوى في زمن الإسلام الأوّل: زمن النبوّة والراشدين. آنذاك فقط قامت "الدولة الإسلاميّة" الحقيقيّة، دولة الجماعة الإسلاميّة أو "أمّة النبي" التي هي "خير أمّة أخرجت للناس"... أما بعد ذلك، أي منذ استلام معاوية للسلطة (في رأي ابن خلدون ورشيد رضا) فقد أُحدث تغييرٌ جذريٌّ في مسار الفكر القرآني بالنسبة

---

(١) آثرنا وضع التسمية الفرنسيّة كأفضل معبّر عمّا نقصده بالجماعة. وذلك لوجود عدة اجتهادات في الموضوع، منها: الأمّة الإسلاميّة، والمدينة الإسلاميّة Cité وأيضاً Collectivité و Nation.

للسلطة والحكم. ومنذ ذلك التاريخ فجميع الدول التي تعاقبت على حكم المسلمين حتى اليوم هي "دول مسلمة" ولكنّها ليست "الدولة الإسلاميّة". إنّها تجسّد بعض الإسلام لا كليّته. وفي رأي الغزالي وابن تيميّة أن القرآن (أي الشرع) هو كلّ متكامل ولا ينبغي النظر إليه إلّا كذلك. وكلّ سلطة تجزّئ الشرع ليست من الشرع في شيء.

٢ — إنّ الشرع الإسلامي لا يضع الأطر الثابتة "لمدينة زمنيّة" ولكنّه يتناول الأسس العامّة، ومنها:

- أن السلطة الحقيقيّة هي سلطة الله.
- وان كل سلطة تعود إليه في النهاية.
- وان على المؤمنين الخضوع لمن بيده السلطة الشرعيّة.
- وان على من بيده الأمر استشارة المؤمنين.

٣ — قياساً عليه يفهم معنى القول بأن معاوية غيّر مسار الفكر القرآني لأنّه أسقط الشورى. وقياساً عليه يمكن القول أيضاً بأن الإسلام لا يعارض شكل الحكم فهو ليس مع الجمهوريّة ضدّ الملكيّة ولا مع الديمقراطيّة الشعبيّة ضد الديمقراطيّة البرلمانيّة أو العكس... الاسلام مع أي حكم يطبق مبادءه بمعزل عن التسمية وهو ضد كل حكم يخالف مبادءه بمعزل عن التسمية أيضاً. **فالإسلام لم يحدد شكل الحكم. الإسلام حدّد مضمون الحكم.**

٤ — في الإسلام يتمازج الديني والزمني. فالزمني لا يرتبط بإرادة الإنسان حتى وان كانت هذه الإرادة مؤكدة من الله وإنّما هو يرتبط بمبادئ مستقاة منزلة. بناء عليه فكل قانون يهدف إلى تنظيم شؤون الجماعة الإسلاميّة، ليس ولا يمكن أن يكون ناتج إرادة هذه الجماعة (بالمفهوم الديمقراطي). وكلّ حكم على هذا القانون ينبغي أن يتناول

مقدار توافقه أو عدم توافقه مع المبادئ المُنزلة التي لا تُمَسّ. ولقد اتفق علماء الإسلام على أن تعاليم القرآن (الشرع القرآني) تتناول أربعة حقول:

- حقل الإيمان الديني: والتعاليم فيه مقدّسة.
- حقل الشعائر الدينيّة: والتعاليم فيه مقدسة أيضاً.
- حقل القواعد الأخلاقيّة: والتعاليم فيه مقدسة من حيث المبدأ.
- حقل المعاملات الاجتماعيّة: والتعاليم فيه (بإرادة الله) ترتبط بعنصرَي الزمان والمكان وتخضع فيها القواعد الأخلاقيّة — السياسيّة — الاجتماعيّة لمبدأ الاستنباط. وهو ما تقوم به الجماعة الإسلاميّة بواسطة علمائها المهيَّئين لذلك.

٥ – إنّ ربط التعاليم الإسلاميّة الخاصة بالمعاملات الاجتماعيّة بعنصري الزمان والمكان قد ترك الباب مفتوحاً أمام مبدأ التطوّر في الإسلام وذلك على صعيدَي الحق العام والخاص وأفسح في المجال لبروز الحركات الإصلاحيّة في الاسلام. "**فالدولة الاسلاميّة**" التي قلنا سابقاً إنّها المثل الأعلى الذي لم يدرك إلّا في عصر النبوّة والراشدين، تظلّ الهاجس لدى المسلمين والمثال التاريخي الحيّ الذي ينبغي تحقيقه من جديد أو الاقتراب من جوهره على الأقل... أو التخلّي عن نقيضه في أسوأ الحالات والاحتمالات.. أي استبداله بالدولة القوميّة والماديّة.

٦ — إن مهمة المصلحين المسلمين هي مهمة مزدوجة:

- إعادة الإسلام إلى صفائه الأول، إلى الأصالة.
- الاستجابة لمتطلّبات وحاجات العصر دون التخلّي عن المبادئ الأساسيّة للإسلام: أي التغيير بالاسلام وفيه أو التغيير في الإسلام وبدونه (أي بغيره).

٧ — إنّ حركات الإصلاح في الإسلام قد تبلورت في خطين أساسيين:

- خط الأصوليين السلفيين، وقد اتخذوا "الدولة الإسلاميّة" كمثال.
- خطّ المصلحين العلمانيّين وقد اتخذوا "الدولة القوميّة" كمثال.

٨ — خطّ السلفيّين:

في شبه الجزيرة العربيّة، مهد الإسلام، قامت الدعوة الوهّابية. وبالتعاون بين محمد بن عبد الوهاب وسلالة آل سعود تمّ توحيد شبه الجزيرة العربيّة. وبهذا تعتبر المملكة العربيّة السعوديّة حالياً الدولة الإسلامية الوحيدة التي توصّل فيها المصلحون الأصوليون السلفيون إلى السلطة. إن الوهّابيّين الذين شعّ تأثيرهم الروحي بعيداً على العالم الإسلامي، ساهموا كثيراً في نفخ ريح الإصلاح في الإسلام. ولعلّ أفضل دليل على ذلك ما أحدثته هذه الثورة من تأثير في عدة حركات إصلاحيّة كالسنوسيّة والمهديّة.

غير أن الحركات الإصلاحيّة وجدت مراكزها الأكثر تأثيراً في مصر والهند وذلك بفعل تأثر هذين البلدين بالحضارة الغربيّة. فلقد صار المثقفون المسلمون على بيّنة من الضعف الداخلي والخارجي للعالم الإسلامي وراحوا يحاولون إحياء الجماعة الإسلاميّة. وكان على رأس هؤلاء جمال الدين الأفغاني فأيقظ النفوس الإسلاميّة بأكثر مما استطاع أن يرسم للمسلمين طريق الخروج من أوضاعهم. إلى أن قام تلميذه محمّد عبده بهذا العمل. فاعتبر بحق أكبر المفكّرين الأصوليّين في الاسلام المعاصر وعرفت نظريّته باسم السلفيّة (تيمّناً بالسلف الصالح).

إنّ السلفيّة تعني أن إصلاح الإسلام لن يتمّ بأسلوب التأثير الأوروبي. بل إن الإصلاح الروحي والسياسي للمسلمين لن يكون إلّا بالعودة إلى الإسلام الأوّل (إلى السلف) أي إلى زمن الخلفاء الأوّل (أو ما أسميناه زمن "الدولة الاسلاميّة"). من هنا

وقوفهم ضدّ فكرة الأمّة والقوميّة بمفاهيمهما الأوروبيّة لأنّها ستقود حتماً إلى تمزيق الوحدة الإسلاميّة حين تجعلها أمماً مختلفة. إنّ الإصلاح السلفي يريد تحديث الجماعة الإسلاميّة دون أن ينال من روحيّة الإسلام. أما أحمد خان ومحمد إقبال في الهند وباكستان، فمع أنهما ظلّا في نطاق"الجماعة الإسلاميّة" فقد كان تفسيرهما للإسلام أكثر ليبراليّة من السلفيّين. وهناك حركة مصر الفتاة لأحمد حسين في محاولتها الجمع بين ثلاث إيديولوجيّات: الإسلاميّة والقوميّة والاشتراكيّة. وأهم منها حركة الإخوان المسلمين التي أنشأها حسن البنا وهي متأثرة كثيراً بآراء محمد عبده وهي تدعو إلى وحدة إسلاميّة في ظلّ الخلافة وشعارها في ذلك "النبي رائدنا والقرآن شريعتنا".

٩ – خطّ العلمانيّين.

في مقابل النزعات السلفية قامت نزعات إصلاحيّة منطلقة من مبدأ إيجاد تغيير جذريّ في البنية الإسلاميّة وقد أخذت من النزعة العلمانيّة الأوروبيّة مثالاً وجعلت فصل الدين عن الدولة أساساً لعملها. وحدها تركيا أتاتورك اعتمدت مبدأ العلمنة بين الدول الإسلاميّة. لقد أخذ أتاتورك بمبدأ التمغرب الراديكالي للجماعة الإسلاميّة وطبقه على بلاده.

١٠ – أين يمكن تصنيف آية الله الخميني و"جمهوريّته الإسلاميّة"؟

إذا استعرضنا بسرعة أفكار الخميني الأساسيّة لوجدناه يقول بما يلي:

- وحدة المسلمين: "إنّ المسلمين عائلة واحدة حتى ولو كانوا يخضعون لحكومات مختلفة ويعيشون في مناطق متباعدة. إنّ عليهم جميعاً أن يتوجّهوا لتحقيق أهدافهم المشتركة بل الواحدة".

- وحدة الثقافة الإسلاميّة: "إنّ النسيج الثقافي والقيم الإسلاميّة هي التي تصنع وجدان الشعب الإسلامي".
- تهافت المفهوم القومي، ليس في الإسلام قوميّات، فهو يتجاوزها جميعاً ويلغيها. إنّ موضوع الإسلام هو الإنسان وليس قوميّته... ومسألة القوميّات ليست مطروحة في الإسلام والمسلمون جميعاً إخوة في نظر الإسلام".
- إدانة التمغرب: "إن رضا خان قام بدور كمال أتاتورك وكلاهما عميل للاستعمار... وفرض السفور على النساء وألزم الناس بحضور الحفلات الماجنة بصحبة نسائهم!".
- النضال من أجل التحرّر: "إنّ كل فئات الشعب تناضل طلباً لشيء واحد هو الحريّة والاستقلال".
- الموقف من إسرائيل: "إن إسرائيل في حالة حرب مع الدول الإسلاميّة وأنا أعلن إلى المسلمين كافة في مشارق الأرض ومغاربها أن المسلمين الشيعة هم أعداء لإسرائيل وعملائها".

١١ – إذا كان لنا أن نستند إلى هذه الآراء وعشرات بل ومئات غيرها منثورة في المجلات والصحف العالميّة لأمكننا الجزم أن آفاق الفكر الديني للخميني في **"جمهوريّته الاسلاميّة" هي آفاق سلفيّة قرن أوسطيّة** حتى وإن تمّ تحقيقها بأسلوب ثوريّ. إن ثورة الإمام الخميني جاءت لتعلن ليس فقط إفلاس الحلول القوميّة (بمفاهيمها الغربيّة) للحاجات والمشاكل في العالم الإسلامي عامة وإيران خاصة، بل لتعلن أكثر من ذلك وأبعد منه: لتعلن إفلاس الغرب نفسه، إفلاس الحضارة الغربيّة ذاتها التي لا يمكن أن تكون البديل أو الخمير أو السبيل لبناء دول إسلاميّة فكيف بالدولة الإسلامية"!

١٢ – في ثورة الخميني، وفي الثورات الأخرى التي شهدها العالم الإسلامي، كانت هناك ثلاثة أسباب أو تيّارات رئيسيّة تتحرّك معاً:

- تجديد الإسلام
- النهوض القومي
- التغيير الاجتماعي.

ومن حيث المبدأ، فإنّ هذه التيّارات يمكنها أن تتدامج وان تتساند وأن تتهادن وأن تتعاون ضدّ الأجنبي عدوّها المشترك وهذا ما فعلته وتفعله الآن بشكل جيّد في أحداث إيران. غير أن هذه التيارات لا يمكن في نهاية المطاف أن يقوم بعضها مقام البعض الآخر. إنّ كل واحدة منها تمثّل موقفاً إيديولوجيّاً واضحاً: الإسلام يرفض القوميّة والطبقيّة، والقوميّة ترفض الإسلام (السياسي) والطبقيّة، والطبقيّة ترفض الإسلام والقوميّة. لقد كان على الإسلام أن يصارع ضدّ الحضارة الغربيّة بشكل عام قبل العشرينات. ولكنّه كما رأيناه مع الخميني يصارع حضارة غربيّة برأسين: القوميّة من جهة والماديّة من جهة ثانية (ومن خلالهما يصارع القوّتين العظميين).

١٣ – على أننا نكون غير منصفين إذا لم نقل: هناك نفسان تتصارعان في قلب المسلم: نفس متغربة محكومة من الخميني (ومن سواه) بأنها من أعداء الإسلام، ونفس أصوليّة سلفيّة متّهمة بأنّها رجعيّة، وهي كذلك. الأولى ترى بأن مبدأ القوميّة ينبغي أن يحلّ محلّ الإسلام كقاعدة لتنظيم المجتمع. والثانية ترى بأن الاسلام كنظرة إلى الإنسان والعالم وكشرع إلهيّ هو القاعدة الفضلى لتنظيم هذا المجتمع. فالسيادة القوميّة في الإسلام هي اختراع من صنع الماديّة الغربيّة. فإذا كانت النزعة القوميّة تسعى بفعل جوهرها إلى الفصل بين الشعوب الإسلاميّة فإنّ التجدّد الإسلامي هو بالمقابل عمليّة

توحيد لهذه الشعوب. لقد كان رأي الخميني الذي أوردناه بهذا الصدد واضحاً بشكل كاف: خارج القوميّة وخارج التجدّد!

١٤ – ... ومع كل هذا التناقض الظاهري في ثورة الخميني بين الإسلام والقوميّة فإن البعض يميلون إلى الاعتقاد بأنّ هذه الثورة لم تكن تستطيع أن تكون ما كانت لو لم يحدث في اساسها شيء خاص ألا وهو: **انصهار البُعدَين:** الديني والقومي. ويفسرون ذلك بأن المفهوم الشيعي بالذات كحزب للإمام علي انصهر بالوجود الجغرافي البشري الإيراني وذلك ردّاً على التحدّي الخارجي (الدولي – الغربي خاصة) والداخلي (الشاه وأجهزته) وهو تحدّ تجاوز حدود المعقول، فكان الردّ عليه من ذات المستوى، أي: بما يتجاوز حدود المعقول وقد تجمّعت فيه قوى الكيان والوجدان معاً.

١٥ – ويذهب هؤلاء البعض إلى القول بأن ثورة الخميني كانت تدرك أنّها ثورة مذهبيّة قوميّة فارسيّة في الإسلام بأكثر ممّا هي ثورة إسلاميّة عامّة. إنّ آفاقها الإسلاميّة محدودة لأنّها كما صرّح مسؤول دينيّ سنّي[1] في بيروت لصحيفة لوموند "انها حركة شيعيّة محضة يخشى معها أن تعود فتبعث التحزّبات الدينيّة المستترة حالياً في الإسلام". لهذا كان تشديدها على القضيّة الفلسطينيّة وتحويلها إلى "مسألة إسلاميّة" باعتبار أن القضيّة الفلسطينيّة هي القادرة على إعطاء الثورة الإيرانيّة إشعاعاً إسلاميّاً وهوية عامّة في العالم العربي خاصة والعالم الإسلامي عامة. وهو في معظمه (٨٥ %) من المسلمين السنّة.

---

(١) هو أستاذنا في الجامعة اللبنانيّة الشيخ الشهيد صبحي الصالح!

١٦ – لقد كان همّ الكثيرين من المصلحين المسلمين فتح باب الاجتهاد في الدين. واليوم يبدو أن الوضع مع الخميني قد انتقل من مفهوم الإصلاح إلى مفهوم الثورة وذلك بسبب متطلّبات الوضع الحاضر وضرورة الاستقلال الثقافي – السياسي – الاقتصادي. ومواجهة مفاهيم الحداثة. لقد مرّت على العالم الإسلاميّ فترات حاول فيها المصلحون أن ينقلوا تنظيمات ومفاهيم الحضارة الغربيّة كما هي (تركيا) كما حاول بعضها تطبيق المبادئ الماركسيّة (اليمن الجنوبي) كحلول لمشاكلها الحياتيّة. غير أن هذه المجتمعات الإسلاميّة، كما بدا من خلال ثورة الخميني، تفتّش عن حلول أخرى نابعة من الرغبة في العودة إلى الصفاء الأوّل، إلى الأصالة التي هي الملازم الحالي والمعاصر للإرادة الثوريّة. ولعلّ أهمّ ما هو مطلوب حالياً هو بلورة شريعة (على أساس الشرع) توافق روح العصر. فهل هذا ممكن؟

الخلاصة

... ليس المهمّ الوصول إلى السلطة في دولة إسلاميّة باسم الاسلام كما فعل الإمام الخميني، المهمّ هو الوصول إلى عصرنة الإسلام من ضمن الأصالة. فهل هذا ممكن؟ وهل من المعقول رفض "الغزو الثقافي" دون إيجاد البديل؟ وهل هذا الأسلوب "الزيلوتي" (Zélote) كما يسمّيه توينبي هو المفتاح لحلّ مشاكل العالم الإسلامي وهل رَفْضُ التواصل الحضاري أمر ممكن وقرار يُتخذ؟ أليس أن أفضل رفض لحضارة متقدّمة (الغربيّة) هو الرفض الناتج عن استيعاب هذه الحضارة وبالتالي إبداع الموقف الحضاري البديل لها وبهذا، بهذا وحده يكون تأكيد الاستقلال السياسي والفكري والحضاري للمجتمعات البشريّة !؟ وهذا هو التحدّي الكبير الذي تواجهه الثورة الإيرانيّة !

... وحده تطوّر المجتمعات البشريّة يعطي الأجوبة الصحيحة على جميع التساؤلات. وبمعزل عن جميع الفرضيّات الإيديولوجيّة: "إنّ المأساة السياسيّة في الإسلام هي أن الإيديولوجيّة الإسلاميّة لم تجد أبداً تعبيرها الخاص والمميّز في الأنظمة السياسيّة للدول الإسلاميّة"! ومن ضمنها الإيديولوجيّة التي تقدّمها حركة الإمام الخميني!

القسم الثاني

الصراع المصيريّ في العالم العربو-إسلاميّ وعليه:

بين إيران – الثورة.. والسعوديّة – المركز!

من اقتلاع السكّان.. إلى الاستيلاء على الأرض لإسكان الغرباء!

سوريا والمشرق على أبواب تحوّل جغرافيّ – ديموغرافيّ خطير!

أيّ موقع وأيّ دور للمسلمين في النظام العالميّ الجديد؟

الفصل السادس

الاستراتيجيّة التوسّعيّة الإيرانيّة

مدخل.

تشكّل جمهوريّة إيران الإسلاميّة عنصراً فاعلاً في الجغرافيا السياسيّة للشرق الأوسط. فهي حاضرة، بل ومساهمة ومبادرة في إثارة العديد من منافسات ونزاعات وصراعات القوى في هذه المنطقة من العالم: دينياً وعسكريّاً وسياسيّاً... إلى الحدّ الذي بات يصعب تناول أية مشكلة إقليميّة، إلّا ويكون لإيران دور فيها، وهدف منها وانخراط في أبعادها ونتائجها، وسعي لاستثمارها في الحرب المفتوحة التي تشنّها للهيمنة على العالم العربي وخاصة بلدان المشرق العربي وشبه الجزيرة العربيّة حيث تقف وجهاً لوجه مع المملكة العربيّة السعوديّة!

ومع أن هذا الصراع كان قائماً باستمرار، بشكل أو بآخر، بين الشعبين (العربي / والفارسي) عبر التاريخ، فقد شهد في المرحلة الأخيرة بُعداً متفجّراً وخطيراً بعد وصول ثورة الملّا بقيادة الإمام الخميني إلى السلطة في طهران ابتداءً من العام ١٩٧٩. وعليه، كان الربع الأخير من القرن العشرين بمثابة مرحلة تركيز واستعداد واختبار وتحفّز لثورة الخميني بوجهيها:

- المُعلن وهو أنها ثورة إسلاميّة مذهبيّة شيعيّة إثني عشريّة!
- والمخفي وهو أنها ثورة إيرانيّة ذات أصول قوميّة فارسيّة، ذات نزعة توسّعيّة!

.. ومع بداية القرن الحادي والعشرين شرعت إيران، متسلّحة بمفهومَي "**الإمامة**" و"**الأمّة**"، بالسعي لتحقيق حلمها التاريخيّ باستعادة الامبراطوريّة الفارسيّة من جانب، ، وتأكيد الريادة الإسلاميّة من جانب آخر وهما هدفان يتقاطعان ويتجسّدان بتحقيق الهلال الشيعي من طهران.. إلى المتوسّط!

أين؟

وكيف؟

ولماذا؟

.. إنّها أسئلة تَطرح على بساط البحث محفّزات إيران وأهدافها وممارساتها في الخليج والمشرق العربيّ وسعيها لتحقيق حلم الريادة والمركزيّة في العالم الإسلامي ومنافسة المملكة العربيّة السعودية على هذا الدور!

أولاً: في المضمون.

١ – لكل دولة في العالم حدود تفصل بينها وبين الدول المجاورة لها. وهذه الحدود تحمل في مضمونها أربعة اعتبارات:

أ – أن تكون حدوداً **دوليّة** معيّنة ومرسّمة وكل خروج عليها يعتبر "**تجاوزاً**" للشرعيّة الدوليّة.

ب – أن تكون حدوداً **للنفوذ** الذي تريده الدولة لنفسها في محيطها.

ج – أن تكون حدوداً **للمصالح** التي تسعى الدولة لتأمينها وتحسينها على حساب جيرانها،

د – أن تكون حدوداً **استراتيجيّة** تهدف الدولة عبرها – ومن خلالها إلى **التوسّع الجغرافي والسياسي والعسكري والاقتصادي وحتى الديني** (المذهبيّ) على حساب الدول الإقليميّة المجاورة لها والقريبة منها، وهو ما تجسّده الاستراتيجيّة التوسعيّة الإيرانيّة بالنسبة لدول الخليج وشبه الجزيرة العربيّة والمشرق العربيّ والتي تسعى إيران للسيطرة عليها بكافة الطرق والوسائل.

٢ – إنّ التوسّع الاستراتيجيّ يحمل في مضمونه أمرين أساسيّين:

الأول: أنه مخطّط موضوع ومدروس ومصمّم كي ينفّذ وليس مجرّد نزوة سياسيّة عارضة وعابرة بل مشروع يجري العمل على تحقيقه باستغلال الظروف والأوضاع المناسبة داخلياً وإقليمياً ودولياً.

الثاني: أنه ينفّذ على مراحل وليس دفعة واحدة. ولعلّ أفضل تعبير عن هذه المرحليّة هو قول زعماء إيرانيّين، في أكثر من مناسبة، بأنهم سيطروا تباعاً حتى الآن على أربع عواصم عربيّة (بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء).. وهم مستمرّون في العمل للسيطرة على عواصم أخرى.. أي على دول أخرى في المنطقة إذا استطاعوا! ولعلّ آخر التصريحات المثيرة قول رحيم بور ازغيري عضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية الإيرانيّة إن هناك "خمس دول تخضع للنفوذ الإيراني هي سوريا ولبنان والعراق وفلسطين وأفغانستان"[1].

(١) صحيفة **الشرق الأوسط**، ٢٠١٨/٣/٥.

٣ – إن الاستراتيجيّة التوسعيّة الإيرانيّة لا تقتصر على النواحي العسكريّة فقط، بل هي استراتيجية شاملة تقوم على تنسيق واستعمال القوى السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة والعسكريّة والدينيّة ضمن مخطّط منظّم وهادف الى تحقيق "المصلحة الإيرانيّة العليا".

٤ – هذه الاستراتيجيّة الإيرانيّة التوسّعيّة الشاملة لا تعتمد على قوّة الدولة فقط بوسائلها الماديّة، بل هي تقوم بتعبئة إمكاناتها المعنويّة (الثقافيّة والفكريّة) وامكاناتها الماديّة (التقنية والنفطية والغازية) واجتهاداتها الدينية (ولاية الفقيه) وامكاناتها الفلسفيّة / الاجتماعيّة (تعقّل موازين القوى بين المتصارعين) فلا تنحدر الاستراتيجيّة نحو الشطط الايديولوجيّ وهو هذا الشطط ما طبع الاستراتيجيّة الإيرانيّة خاصّة والاستراتيجيّات الشيعيّة عامّة، منذ القرن الثامن الى الزمن الحاضر كما سنرى، وانه نقطة الضعف الأساسيّة في الاستراتيجيّة ذات الخلفيّة الشيعيّة!

٥ – هنا يطرح سؤال جوهري: إذا كانت الاستراتيجيّة الشاملة للدولة الإيرانيّة (وسواها من الدول) تختصر بالقول أنها "علم وفنّ وضع الخطط العامّة لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة" (الأهداف العليا)، فمَن هي الجهة المخوّلة رسميّاً أو شرعيّاً أو فعليّاً وضع مثل هذه الخطط؟ ألا يخلق ذلك تجاذباً وخلافاً له جذوره الدينيّة والإيديولوجيّة والدولاتيّة (étatiques) بمعنى النظرة إلى مصالح الدولة المعنية من باب الموضوعيّة الجيو–سياسيّة وليس من باب الإيديولوجيّة والفئويّة والتبعيّة للخارج! ولعلّ الأزمة المتمثّلة في صياغة استراتيجيّة للبنان وما تثيره من إشكالات حول سلاح حزب الله هي أفضل تعبير عن هذا المأزق!

٦ – إذا تمّ التوصّل إلى تفاهم حول الجهة المخوّلة رسم استراتيجيّة شاملة للدولة (وهي عادة السلطة الشرعيّة فيها)، فمن هي الجهة المخوّلة رسمياً وشرعياً تنفيذ هذه الاستراتيجيّة..؟ هل هي حقاً السلطات الرسمية السياسية والعسكريّة؟ وماذا عن قوى الأمر الواقع من جماعات مسلحة وميليشيات وحركات قوميّة ودينيّة أصوليّة؟

ثانياً: في المحفّزات (Motivations).

السؤال الذي يطرح علمياً وعملياً حول هذه الاستراتيجيّة هو التالي: ما هي المحفّزات أي الدوافع التي تعلّل وتبرّر اتخاذ المسؤولين الإيرانيّين هذا المنحى التوسّعي التصادميّ مع دول الإقليم العربيّة وعلى حسابها، وهو ما يطرح تساؤلين أساسيّين:

أ – ما هي حدود هذه الاستراتيجيّة التوسّعيّة الإيرانيّة؟

ب– وأين تقع احتمالات الانتصار والانكسار في مثل هذه المغامرة؟

١ – ينطلق الشيعة، رجال دين ومؤمنين، من **حقيقة ماورائيّة** تشكّل القاعدة العقائديّة لمسارهم المذهبي وهي القائلة بأن الإمام عليّاً هو صاحب الحق الشرعي بإمامة المسلمين بعد النبيّ محمّد (ص) وتستمرّ هذه الإمامة بعده بوجهيها الديني والزمني في ذريّته. وعندهم أن تلك هي إرادة الله وقرآنه ورسوله ووقائع تاريخ الدعوة. باختصار، يعتبر الشيعة أنفسهم "أهل الحق" في عقيدة الاسلام ومضمون الاسلام وتاريخ الاسلام وممارسة الاسلام!

٢ – هذا الإيمان الشيعي بحقيقة أساسيّة ماورائيّة على صلة بالله والرسول يجعلهم يقدّمون، في نضالهم، الطرح الديني كقاعدة ومن ثمة يسعون لكي يبلوروها ويبرّروها على المستوى الاجتماعي – السياسي.. في حين أن أهل السنّة على

العكس ينطلقون من حقيقة أساسيّة اجتماعيّة (رأي أهل الصحابة) ويسعون لكي يبرّروها ويبلوروها دينياً! وهذه المفارقة كانت العامل الفيصل بين المذهبين في تاريخ الدولة الاسلاميّة بين مفهوم السلطة والخلافة والإمامة في الإسلام!

٣ – هذا التوجّه يفسّر معنى أن تختار الحركات الدينيّة الشيعيّة تسميات ذات **دلالات دينيّة** من مثل: حزب الله، وأنصار الله، وعصبة أهل الحق.. هذا يعني أن مهمة هذه الحركات ليست بشريّة فقط، بل هي قبل كلّ شيء مهمات روحيّة / دينيّة، ومن هنا أهميتها وخطورتها. فهي تنفذ إرادة الله من جهة وتلتزم بمعيار الحق من جهة ثانية وهي تعتبر نفسها الخطّ الوحيد الذي يجسّد العلاقة بين ثلاثة: الله والرسول والإمامة (أي السلطة) في تاريخ الإسلام!

٤ – هذا المسار في خطّ الإمام عليّ وأشياعه (الشيعة هم الذين أيّدوه وناصروه) واجه مأزقين كبيرين:

الأول: مأزق سلطويّ تمثّل في مبايعة ثلاثة خلفاء راشدين قبل الإمام عليّ هم: أبو بكر الصديق، عمر بن الخطّاب، وعثمان بن عفان، ومن ثمّ الإمام علي. وما رافق مبايعته من الاعتراضات، وقبوله بالتحكيم وظهور حركة الخوارج عليه الذين رفضوا قبوله بالتحكيم.

الثاني: مأزق وجودي يتمثل في مأساة آل البيت وفيه اغتيال الإمام عليّ على يد خارجيّ هو عبد الرحمن بن ملجم إذ ضربه بسيف مسموم على جبهته في مسجد الكوفة (٦٦٠م) ومأساة اغتيال نجله الثاني الإمام الحسين بن علي في مجزرة كربلاء (٦٨٠م).

٥ – من هذين المأزقين، وما تبعهما من علاقات صعبة بين أشياع عليّ وأهل السنّة بروز ستة انعكاسات سلبيّة على نفسيّة الشيعة:

أوّلها: هاجس الاغتيالات.

ثانيها: التهميش والحرمان والاستبعاد عن السلطة.

ثالثها: دراما الاستشهاد المتكرّر.

رابعها: العقدة الأقلويّة (داخل العالم الإسلامي).

خامسها: مأساويّة الألم.

سادسها: استشعار المرارة والحزن.

هذه المشاعر النفسيّة، منفردة ومجتمعة، تشكّل المكوّنات الوجوديّة للذاتيّة الشيعيّة: جماعة وأفراداً، منذ القرن السابع إلى القرن الحادي والعشرين... وأبعد منه. فهي مركوزة في الذات الوجوديّة الشيعية بأبعادها الروحيّة والإنسانيّة.

٦ – هذا الواقع المأزوم تاريخياً يشكّل المنابع التي تغذي المحفزات الجيو–سياسية لدى الشيعة عامة، وبالتالي لدى ثورة الملالي الإيرانيّين بزعامة الإمام الخميني في ثورته الإسلاميّة خصوصاً والتي شهدتها إيران في الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٧٩).

ثالثاً: في الأهداف.

ماذا تريد إيران أن تحقق من أهداف قريبة وبعيدة تحت شعار "ثورتها الإسلاميّة" وقبلها تحت مؤثرات نوازعها القوميّة الأعجميّة التوسّعيّة في منطقة الشرق الأوسط؟ وأية علاقة لهذه الأهداف بالمحفّزات التي ذكرنا والتي تدفع باتجاه تحقيق أهداف جيو–دينيّة

وجيو-سياسيّة، وجيو-استراتيجيّة على امتداد المنطقة كلّها وعلى اتساع العالم الإسلامي بكامله؟!

إنّ ما تريده إيران الفارسيّة، وإيران ثورة الملالي بزعامة الخميني، يمكن وضعه تحت عشرة عناوين من الأهداف:

١ – تحقيق قوّة إقليميّة وازنة.

لقد كانت إيران، ولا زالت تنظر إلى نفسها على أنّها أكثر من قوّة منفردة لدولة ذات حدود مرسّمة وإمكانيات محدّدة. فلطالما عملت لكي تكون قوّة إقليميّة تحتوي، لا مصيرها فقط، بل مصير بعض الدول المجاورة لها والقريبة منها. ولذا سعت تاريخياً، حتى في زمن الشاه، لكي تثبت أنها قوة تتجاوز حدودها بما يجعلها في نظر القوى العظمى دولة فاعلة وناشطة ومؤثرة في نطاقها الإقليمي فتكون "شرطيّ الخليج" تارة، ومفتاح الخليج تارة أخرى! هذه الصفة تمنحها بُعداً أكبر في السياسة الإقليميّة والدوليّة. ومثل هذا التوجّه، أو هذا الهدف، كان دائماً في صلب النفسية التاريخية للأمبراطورية الفارسيّة. لقد كان لديها الشعور القومي / الديني، بأنها "أكبر مما هي مع نزعة اجتماعيّة – حضاريّة من أنّها أمّة أكثر حضارةً وثقافةً من الأمم والشعوب التي حولها. وهذه "اللوثة" العنصرية كانت ولا زالت منذ القدم حتى اليوم العامل المحرّك للكتلة الفارسيّة، بل هي في أساس الأطماع والتدخّلات والاضطّرابات التي تثيرها إيران في مختلف بلدان المشرق العربي ودول شبه الجزيرة العربيّة.

٢ – تجسيد خطّ الإمامة وولاية الفقيه.

عندما انحازت إيران إلى خط الشيعة داخل الإسلام، كانت بالفعل ذاته تؤكد خصوصيّتها وفرادتها بالنسبة للأكثريّة العربيّة الإسلاميّة السنيّة. وعندما أعلنت نفسها دولة شيعيّة عام ١٥٠١، كانت تؤكد وتثبت تمايزها عن خط الخلافة والتزامها بخط الإمامة. ومثل هذا الاعلان كان علامة فارقة داخل العالم الاسلامي من جانب وبين العرب والأعاجم من جانب آخر. إنّ أهداف إيران الجيو – استراتيجيّة كانت دائماً، ولا زالت، على علاقة أساسية بأهدافها الجيو – دينيّة. فهي تعمل من منطلق قومي – ايراني لتحقيق تطلّعاتها وأهدافها السياسيّة التوسعيّة ولكنّها تسعى، في الوقت عينه، إلى "تغليف" هذه الأهداف برداء ديني – روحاني نموذجه "الثورة الإسلاميّة" مجسّدةً لخط الإمامة في الإسلام ولنظرية "ولاية الفقيه" نيابةً عن الإمام الغائب مجسّدة لخطّ السلطة النابعة من الإمامة في مفهوم "الحكومة الإسلاميّة" كما يشرعنها بعض علماء الشيعة وعلى رأسهم الإمام الخميني.

هذا التوجّه الفكري – المذهبي – القومي المطروح تحت عنوان "الثورة" يسمح، بل يفرض الرجوع إلى أمور أساسيّة في حياة الشعوب والأمم ومنها إيران إبرازاً لأهدافها الحضاريّة!

٣ – إبراز التراث الحضاري لإيران.

في مراجعة متأنّية لتاريخ "الثورة الإيرانيّة"، وما كُتب عنها وفيها من جانب دعاتها ومن جانب معارضيها أيضاً، يتبيّن للباحث الموضوعيّ أن دعاة الثورة، بوجهيها المذهبي والقومي، سعوا ويسعون (في أهدافهم):

وجيو-سياسيّة، وجيو-استراتيجيّة على امتداد المنطقة كلّها وعلى اتساع العالم الإسلامي بكامله؟!

إنّ ما تريده إيران الفارسيّة، وإيران ثورة الملالي بزعامة الخميني، يمكن وضعه تحت عشرة عناوين من الأهداف:

١ – تحقيق قوّة إقليميّة وازنة.

لقد كانت إيران، ولا زالت تنظر إلى نفسها على أنّها أكثر من قوّة منفردة لدولة ذات حدود مرسّمة وإمكانيات محدّدة. فلطالما عملت لكي تكون قوّة إقليميّة تحتوي، لا مصيرها فقط، بل مصير بعض الدول المجاورة لها والقريبة منها. ولذا سعت تاريخياً، حتى في زمن الشاه، لكي تثبت أنها قوة تتجاوز حدودها بما يجعلها في نظر القوى العظمى دولة فاعلة وناشطة ومؤثرة في نطاقها الإقليمي فتكون "شرطيّ الخليج" تارة، ومفتاح الخليج تارة أخرى! هذه الصفة تمنحها بُعداً أكبر في السياسة الإقليميّة والدوليّة. ومثل هذا التوجّه، أو هذا الهدف، كان دائماً في صلب النفسية التاريخية للأمبراطورية الفارسيّة. لقد كان لديها الشعور القومي / الديني، بأنها "أكبر مما هي مع نزعة اجتماعيّة – حضاريّة من أنّها أمّة أكثر حضارةً وثقافةً من الأمم والشعوب التي حولها. وهذه "اللوثة" العنصرية كانت ولا زالت منذ القدم حتى اليوم العامل المحرّك للكتلة الفارسيّة، بل هي في أساس الأطماع والتدخّلات والاضطرابات التي تثيرها إيران في مختلف بلدان المشرق العربي ودول شبه الجزيرة العربيّة.

٢ – تجسيد خطّ الإمامة وولاية الفقيه.

عندما انحازت إيران إلى خط الشيعة داخل الإسلام، كانت بالفعل ذاته تؤكد خصوصيّتها وفرادتها بالنسبة للأكثريّة العربيّة الإسلاميّة السنيّة. وعندما أعلنت نفسها دولة شيعيّة عام ١٥٠١، كانت تؤكد وتثبت تمايزها عن خط الخلافة والتزامها بخط الإمامة. ومثل هذا الاعلان كان علامة فارقة داخل العالم الاسلامي من جانب وبين العرب والأعاجم من جانب آخر. إنّ أهداف إيران الجيو – استراتيجيّة كانت دائماً، ولا زالت، على علاقة أساسية بأهدافها الجيو – دينيّة. فهي تعمل من منطلق قومي – ايراني لتحقيق تطلّعاتها وأهدافها السياسيّة التوسعيّة ولكنّها تسعى، في الوقت عينه، إلى "تغليف" هذه الأهداف برداء ديني – روحاني نموذجه "الثورة الإسلاميّة" مجسّدةً لخط الإمامة في الإسلام ولنظرية "ولاية الفقيه" نيابةً عن الإمام الغائب مجسّدة لخطّ السلطة النابعة من الإمامة في مفهوم "الحكومة الإسلاميّة" كما يشرعنها بعض علماء الشيعة وعلى رأسهم الإمام الخميني.

هذا التوجّه الفكري – المذهبي – القومي المطروح تحت عنوان "الثورة" يسمح، بل يفرض الرجوع إلى أمور أساسيّة في حياة الشعوب والأمم ومنها إيران إبرازاً لأهدافها الحضاريّة!

٣ – إبراز التراث الحضاري لإيران.

في مراجعة متأنّية لتاريخ "الثورة الإيرانيّة"، وما كُتب عنها وفيها من جانب دعاتها ومن جانب معارضيها أيضاً، يتبيّن للباحث الموضوعيّ أن دعاة الثورة، بوجهيها المذهبي والقومي، سعوا ويسعون (في أهدافهم):

أ – لإدخال طاقات الإيمان (الاسلامي / الشيعي) وجعلها جزءاً أساسياً من الثورة.

ب – ولإدخال طاقات الأمّة الإيرانيّة، كشعب حضاريّ في التاريخ وكعنصر مكوّن ومبرّر لهذه الثورة.

ج – الجمع بين طاقات الدين والأمّة، أي بين الايمان بالحقيقة الماورائيّة والإيمان بالحقيقة الاجتماعيّة في آن وجعلهما قاعدة للعمل العقائديّ مما يكسبه بُعدين ضروريّين: الماورائيّة والواقعيّة المجتمعيّة: العقيدة والإيديولوجيا.

د – هذا الجمع بين الايمان الاسلامي (الشيعي) والإيديولوجيا القومية الإيرانيّة يعطي، في رأي دُعاة "الثورة الإسلاميّة"، مصداقيّة لإيران ولدورها الحضاري في تاريخ الأمم، ولدورها الدينيّ في تاريخ الاسلام.

هـ- أكثر من ذلك، فإن هذا "التحرّر" الفكريّ – النظريّ، يحرّر الشعب الإيراني من عقدتين طالما عانى منهما، وهما:

- التحرّر من التطويق الجغرافي لإيران الذي يضعها في "قدريّة التاريخ"،
- التحرّر من عقدة الأقليّة الإسلاميّة (الشيعيّة) باستنفار طاقات المهمّشين والمستبعدين في الأرض والمحرومين والسعي للدخول إلى مسرح أمّة المسلمين الواسع والحقيقي.. أي السعي للخروج من نسبة ١٥ % من المسلمين في العالم أي ٢٢٥ مليون شيعي، مقابل ١،٣٧٥ مليار وثلاثماية وخمسة وسبعين مليون مسلم سنّي في العالم، أي بنسبة ٨٥ % (إحصاءات العام ٢٠١٦ – صحيفة لوموند Le Monde الفرنسيّة ومراجع متعدّدة).

٤ – بلورة المشروع "النهضويّ الإيرانيّ – الشيعيّ"!

من الطبيعيّ أن يقوم دعاة الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، ببلورة مشروع لإنجاح هذه الثورة. من العناوين الأساسيّة لهذا المشروع الذي لا يزال يتشكّل حتى اليوم في ضوء الأحداث والأشخاص والوقائع:

أ – العقيدة: وفيها مجمل الطروحات والاجتهادات في مختلف نواحي الحياة كما يراها علماء الثورة انطلاقاً من اجتهادات الإمام الخميني في "الحكومة الإسلاميّة" وصولاً إلى الولي الفقيه ومستلزمات السلطة في إيران ودور الشعب والملالي وأوتوقراطيّة الله وديمقراطيّة الناس!

ب – التنظيم: لقد عملت الثورة، كحركة إيديولوجيّة، على تنظيم طروحاتها ومشاريعها وصفوفها في مختلف مناحي الحياة. ومثل هذا التنظيم يشكل ضرورة أساسية لجمع طاقات الناس وتأكيد فعاليتهم: فكرياً واجتماعيّاً وسياسيّاً وخاصّة دينيّاً!

ج – العسكرة: وجدت الثورة الإيرانية نفسها، منذ البداية، في مواجهة مباشرة مع الداخل ومع الخارج في آن. لذا كان من الطبيعي أن تعمد إلى أسلوب العسكرة وخصوصاً "الحرس الثوري" دفاعاً عن مبادئ الثورة وبقائها ونجاحها ومكتسباتها وانتشارها. ومما زاد في ضرورة العسكرة توزّع الجماعات الشيعيّة في عدة بلدان في الشرق الأوسط مما يستدعي، وقبل كل شيء، تأمين فعاليّتهم السياسيّة والاجتماعيّة، الأمر الذي لن يتحقّق إلّا بتأمين قدرتهم العسكرية فيكون لهم مكانة ودور في مجتمعاتهم ودولهم. ومن هنا نشأت فكرة الميليشيات "الشيعيّة" ومن ثم إعطاؤها غطاءً "شرعياً" هو شعار المقاومة تبريراً لقيامها ولدورها وإخفاءً لمهمتها الأساسيّة، وهي أن تكون جزءاً من الحرس الثوري الإيراني أو فصيلاً تابعاً له؛ والأخطر، أن تكون قوّة صمود ثمّ معادلة

ثم تفوّق في الإطار الأمني الدولاتي أي أن تتحوّل إلى أداة للهيمنة الإيرانيّة على دول الإقليم بواسطة الميليشيات الموضوعة تحت عنوان مثير: "المقاومة".

هـ – الإعلام: ما دامت الثورة الإيرانيّة تخوض حروباً متعدّدة ومتنوّعة على عدة جبهات (داخليّة – إقليميّة ودوليّة) فمن الطبيعي أن تستخدم "سلاح الإعلام" بكافة أشكاله وأنواعه لكي تؤمّن لنفسها الانتصار في هذه المعارك. من هنا اهتمامها وعنايتها بالاعلام المسموع والمقروء والمنظور:

- فقد عمدت، عبر بيروت أساساً، لاستصدار مجلات فكرية – دينية فيها اجتهادات للفقهاء والعلماء الشيعة في العديد من الموضوعات والإشكاليّات التي تواجه المجتمعات الإسلاميّة في عالم اليوم.
- كما سعت الى دعم وتطوير ثلاث محطات تلفزيونيّة، بالاضافة إلى وسائل الاعلام الإيرانية، هي: "المنار" لحزب الله، و"الجزيرة" القطرية ذات التأثير في العالم العربي والغرب، ومع ذلك سعت لإنشاء محطة بالعربيّة تحمل "حصرياً" توجهات الثورة ومواقفها وآراءها، فكانت محطة "الميادين" للجمع بين ما هو سياسي وما هو فكريّ ولتأكيد مركزيّة "القدس" الشريف.. مقابل "مكّة المكرّمة"!

في إزاء ذلك، تتواجه نظريّتان:

- الأولى ترى أن كثافة الاعلام تعبير عن أحقية الثورة.
- والثانية ترى أن كثافة الاعلام تعبر عن شعور ضعف لدى الثورة إذ تحاول أن تغطيه بالكلام الدعائي!

و – التشييع: إن "التشييع" أي دعوة المؤمنين إلى اعتناق المذهب الشيعي هو بالتحديد هدف الثورة الإيرانيّة الشيعيّة بوجهها الديني. إنّها دعوة إلى الايمان بالحقائق التي آمن بها الشيعة منذ أوائل الإسلام والتشييع.. أي سعي الثورة لتعميم مبدأ التشيّع فيه ستّ فوائد للثورة:

- التأكيد على صحّة وأحقيّة المذهب الشيعي في الإسلام.
- زيادة عدد الشيعة في العالم الإسلامي والعالم، أي: تقوية العامل الديمغرافي الشيعي داخل أمة المسلمين.
- إعطاء الشيعة دوراً أكبر في حياة الشعوب والأمم التي يشكّلون جزءاً منها.
- الربط بين عملية التشييع ودور إيران في تشجيعه دينياً وفكرياً وسياسياً ومعنوياً ومادياً كونها مرجعيّة الشيعة.
- اتخاذه حجة للانتفاضة ضدّ الحكومات ذات التوجه الواحد والمؤدي إلى تهميش الشيعة في المجتمعات الإسلاميّة ذات الطابع السنّي.
- اعتبار التشييع مدرسةً لتربية الأجيال القادمة في المجتمع الشيعيّ والدولة الشيعيّة.. دولة الوليّ الفقيه!

٥ – إمتلاك أسلحة الدمار الشامل: النووي والبالستي!

طوال تاريخ إيران، من زمن الأخمينيّة، إلى الصفويّة، إلى الكاجاريّة، إلى البهلويّة، إلى الخمينيّة.. **كانت لدى إيران دائماً طموحات أمبراطوريّة!** من علاماتها المعاصرة، بين علامات أخرى، سعي إيران لامتلاك أسلحة الدمار الشامل: القنبلة النوويّة

والصواريخ البالستية. ومن دون الدخول في التفاصيل، وهي كثيرة، نشير في هذا الصدد إلى الحقائق التالية المتعلّقة بسعي إيران لامتلاك السلاح النوويّ والصواريخ البالستيّة:

من المهم متابعة إيران في سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل سواءً بنشاطها العلميّ الخاص أم بالاستعانة بالقوى العظمى (روسياؤومفاعل بو شهر النوويّ). ومن الأكثر أهميّة السعي لاستكشاف أهداف إيران من امتلاك أسلحة الدمار الشامل:

أ - تريد إيران أن تضع نفسها في مصاف الدول الكبرى.

ب- وتودّ أن تظهر كقوّة قادرة على مواجهة السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط.

ج - وأنها دولة ذات قوّة أساسيّة في العالم الإسلامي تمتلك سلاح الدمار الشامل والتكنولوجيا المتقدّمة.

د - وهذا ما يعطيها المصداقية لكي تضع نفسها في مواجهة إسرائيل، وهو وضع لا تمتلكه الدول العربيّة المواجهة للدولة العبريّة.

هـ - وهو ما يمنحها المركز الدولي الذي يجعلها تفاوض القوى العظمى (٥ + ١) حول برنامجها النووي وتوقع معها معاهدتها المعروفة حول الطاقة النووية بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٥، وهي المعاهدة التي يجري النقاش حول تعديلها بطلب من الرئيس الأميركيّ دونالد ترامب والإدارة الإيرانيّة الرافضة لأيّ تعديل فيها. وقد نفّذ الرئيس الأميركي تهديده بالانسحاب من المعاهدة.

و - امتلاك سلسلة من الصواريخ تبدأ بصاروخ سكود (مداه ٣٠٠ كلم) وصولاً إلى الصاروخ البالستي شهاب ٣ (بمدى ١٣٠٠ كلم) بحيث يصل إلى الدولة العبريّة (راجع الصورة) ويستعمل فيها الجيو-سياسي الفرنسي المعروف إيف لاكوست

(Yves Lacoste) تعبير "Rayer Israël de la carte du monde" . وهو التعبير الذي استعمله الإمام الخميني أكثر من مرّة وخاصّة لدى وجوده في فرنسا (١٩٧٨-١٩٧٩).

سادساً:الاستفادة من مميزاتها الاستراتيجية ولاسيما في ثلاث مزايا جيوبولتيكيّة:

الأولى: هي السيطرة على مضيق هرمز "مفتاح العالم".

الثانية: السعي الآن للتحكم بمضيق باب المندب على مدخل البحر الأحمر.

الثالثة: تشكيل الهلال الشيعي من إيران حتى لبنان على الساحل الشرقي للمتوسط، وعلى حدود إسرائيل بعد إسقاط النظام العربي السنّي في العراق (نظام صدّام حسين)!

سابعاً: اختراق العالم السنّي من الأطراف إلى المركز... أي إلى المملكة العربية السعودية والسعي لتغيير أو تعديل المراكز التاريخيّة للإسلام ورموزه في المملكة: مكّة المكرّمة وام القرى والتوقيت... إلى توقيت القدس الشريف!

ثامناً: اعتماد "اللهجة" الراديكاليّةفي مقاربة القضيّة الفلسطينية كقضية اسلاميّة مركزيّة وإبداء حرصها على مصالح الفلسطينيّين والمسلمين ومواجهتها لإسرائيل: سياسياً وعسكرياً عبر ذراعها العسكرية: حزب الله في لبنان والتهديد النووي والصاروخي.

تاسعاً: الأخطر في كلّ ذلك، دخول إيران في مشروع الحرب الإقليميّة الحالية وخاصة عبر سوريا والعراق واليمن ولبنان من ضمن خطة موضوعة دولياً لاقتلاع العرب السنّة من الشرق الأوسط وتعميم نموذج الدويلات الطائفيّة بتقسيم وتقاسم

المنطقة بدءاً بسوريا، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى قيام دويلات طائفيّة تكون إسرائيل إحداها وبهذا تعطى الشرعيّة الاجتماعو-سياسيّة لإسرائيل الدولة حين تصبح جسماً "طبيعياً" في المنطقة تشبهها ولا تعود **جسماً غريباً** في هذه المنطقة... وهذا هو الهاجس الأكبر والرئيس لإسرائيل في هذه المرحلة من تاريخها.. تاريخها الحاضر.. وتاريخها في المستقبل!

رابعاً: في المجال (الحيّز) (Espace)

رأينا أن لإيران محفزات تحرّكها وأهدفاً تريد تحقيقها، وأن الترجمة العمليّة لهذه المحفزات والأهداف هي توسيع نفوذها وسلطتها لتشمل مجالات أو حيّزات جغرافيّة تتمّ السيطرة عليها، إيديولوجياً أو فكرياً أو سياسياً أو أمنياً أو عسكرياً. وطبيعي أن تكون هذه المجالات خارج الحدود الجغرافية للأمّة الإيرانية. وطبيعي أيضاً أن تكون المجالات الأولى المستهدفة قريبة من الحدود الإيرانية الغربية وفيها المشرق العربي ودول الجزيرة العربيّة بدءاً بالجزر الثلاث: طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى في مياه الخليج، وارتطاماً بالجمهوريّة العراقية ومن ثم بالمملكة العربيّة السعوديّة!

ويمكن القول إنّ إيران سعت، وتسعى لتمدد نفوذها إلى منطقة الخليج العربي – الفارسي والمشرق العربي ابتداءً من السبعينات من القرن الماضي. ولا تزال محاولاتها جارية إلى الآن للتحكّم بـ/ والسيطرة على معظم دول الإقليم. ولتحقيق ذلك تستخدم إيران كافة الوسائل والأساليب، المشروعة وغير المشروعة، للوصول إلى أهدافها. فما هي مقوّمات التكتيك الإيراني خدمةً للاستراتيجيّة؟

خامساً: في التكتيك

من أهمّ الموضوعات المطروحة حول استراتيجيّة الثورة الإيرانيّة وعلاقتها بدول المحيط وبالعالم، هي الطريقة، أو الطرق، التي تعتمدها إيران، لتحقيق مثل هذه الاستراتيجيّة: أي التكتيك الذي تعتمده وصولاً إلى أهدافها. وبين الوسائل العامة التي يقوم مثل هذا التكتيك عليها، نشير إلى العناوين التالية:

١ – إنشاء الميليشيات:

إنّ السلطات القائمة في المشرق العربي (لبنان وسوريا والعراق والكويت والأردن وفلسطين) وكذلك في شبه الجزيرة العربيّة (المملكة العربيّة السعوديّة والبحرين وقطر والإمارات العربيّة المتحدة وعُمان واليمن) هي سلطات ذات قاعدة وخلفيّة عربيّة سنّية. وحتى في بعض هذه الدول التي لديها غالبيّة سكانية عربية شيعيّة (العراق والبحرين)، فإن السلطات فيها، لأسباب تاريخيّة، هي ذات طبيعة وتوجّه عربيّ سنّي.

أمام هذا الواقع الجغرافي – الديمغرافي – السلطويّ، وجدت الثورة الإيرانيّة أن تمديد نفوذها وسلطتها إلى هذه الدول يمرّ أوّل ما يمرّ بتعديل أو تغيير ميزان القوى فيها، وهذا لن يتمّ إلّا:

- بإيجاد شرخ داخل هذه الدول من خلال الصراعات المذهبيّة – العرقيّة، وهو ما يفسّر اندلاع الصراع الشيعي – السنّي والفارسي – العربي.
- بخلق مؤسّسات أمنيّة تكسر التوازن الأمني الهش داخل السلطات في مختلف هذه الدول بإيجاد مؤسّسات رديفة أو بديلة لمؤسّسات الدولة.
- إنشاء ميليشات: وهذا يفسّر ويبرّر الوسيلة الأساسيّة التي اعتمدتها إيران / الثورة **بإنشاء ميليشيات** داخل هذه الدول تستند أساساً إلى الأقليّات الشيعيّة في هذه

الدول وتشكّل رافعة تاريخيّة للأقليّات الشيعيّة من جانب، وتحدّياً للاستئثار السنّي بالسلطة من جانب آخر. على أن الإقدام على هذه الخطوة ضرب من المغامرة تتصل بصميم الحياة الاجتماعو-سياسيّة في هذه الدول ولا بدّ من إعطاء المبرّرات الضروريّة للسير في هذه التجربة: تجربة تعميم الميليشيات الشيعيّة (من لبنان إلى العراق إلى سوريا إلى البحرين إلى اليمن..) ومدّها بالدعم من جانب إيران الدولة والثورة. وتبريرات مثل هذا الدعم على نوعين: بعضها ظاهر وبعضها مضمر.

أ – من المبرّرات الظاهرة والمعلنة ما يتعلّق بصلب العقيدة الشيعيّة من تأكيد وترسيخ الإيديولوجيا الإماميّة كخيار عقائديّ والدفاع عن الرموز الشيعيّة كمقام الست زينب (قرب دمشق) والمقامات المقدسة الشيعيّة في العراق.

ب – الدفاع عن حق الشعوب في مواجهة الحرمان والاستبعاد والتهميش وحتى الاضطهاد وتأمين العدالة الاجتماعيّة في إطار العدل والمساواة.

ج – إعطاء المقاومة مهمّة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ومواجهة إسرائيل، مما يُكسب المقاومة مهمّة الفصيل الوطنيّ الساعي إلى إحقاق العدالة في ارض فلسطين ويمنحها مشروعيّة حمل السلاح والنضال والاستمرار بالرغم من القرارات الدوليّة. كما يمنحها المبرّرات الجيو-استراتيجيّة لمواجهة الدول الاستعماريّة المؤيّدة لإسرائيل وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأميركيّة.

د – في مقابل هذه التبريرات المعلنة لإنشاء ودعم الميليشيات الشيعيّة، يوجد مبرّر ضمنيّ معنوياً وفكرياً وظاهر علنياً وفعليّاً وهو العمل لدى السلطات الإيرانية، لجعل الميليشيات الشيعية في كافة الأقطار العربيّة، قوة عسكرية في مواجهة الجيوش النظاميّة والشرعيّة لهذه الدول. وهذه المواجهة تنتقل عادة، كما بيّنته

الوقائع في هذه الدول: من المنافسة (Rivalité) (على السلطة) إلى الموازاة (Parallèle) إلى البديل (Remplaçant). وتعمل السلطات الإيرانية للوصول إلى المرحلة الثالثة في أقرب وقت ممكن كي يتسنّى لها وضع اليد على السلطة في أكبر عدد من الدول العربيّة. ومن هنا تباهي زعماء إيرانيّين أكثر من مرّة بأنّهم يسيطرون حتى الآن على أربع عواصم عربيّة هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء!

هـ – هذا الواقع الموضوعي يطرح على بساط البحث الموضوع الذي يشيد به زعماء شيعة في لبنان، ومنهم سماحة السيّد حسن نصرالله ودولة الرئيس نبيه برّي، وهو موضوع ما يسمّونه "المثلّث الذهبي" (الشعب والجيش والمقاومة). إنّ مراجعة علميّة ومتأنّية لهذا الموضوع، في مبرراته العلميّة وأهدافه الأساسيّة وتحليلاته العلميّة تؤكد وجود أربعة أسباب (أو ذرائع) تدعو للتمسّك بهذا الشعار (شعب – جيش – مقاومة):

- الاحتماء بنظام الاجماع الوطنيّ على تأييد المقاومة.
- إلغاء أو شطب كل مظاهر وعناصر التناقض بين الجيش اللبنانيّ و"المقاومة الإسلاميّة".
- رفع طبيعة المواجهة من المستوى الفئويّ الطائفيّ (الشيعيّ) للمقاومة إلى المستوى الوطنيّ القوميّ (اللبنانيّ / العربيّ).
- التسلّح بموقف وطنيّ رسميّ، أي بقرار يعطّل مفاعيل القرارات الدوليّة اللاغية للميلشيات (للمقاومات) وحمل السلاح ولاسيّما قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢، الذي يُعتبر نقطة فاصلة في تاريخ لبنان

الدول وتشكّل رافعة تاريخيّة للأقليّات الشيعيّة من جانب، وتحدّياً للاستئثار السنّي بالسلطة من جانب آخر. على أن الإقدام على هذه الخطوة ضرب من المغامرة تتصل بصميم الحياة الاجتماعو–سياسيّة في هذه الدول ولا بدّ من إعطاء المبرّرات الضروريّة للسير في هذه التجربة: تجربة تعميم الميليشيات الشيعيّة (من لبنان إلى العراق إلى سوريا إلى البحرين إلى اليمن..) ومدّها بالدعم من جانب إيران الدولة والثورة. وتبريرات مثل هذا الدعم على نوعين: بعضها ظاهر وبعضها مضمر.

أ – من المبرّرات الظاهرة والمعلنة ما يتعلّق بصلب العقيدة الشيعيّة من تأكيد وترسيخ الإيديولوجيا الإماميّة كخيار عقائديّ والدفاع عن الرموز الشيعيّة كمقام الست زينب (قرب دمشق) والمقامات المقدسة الشيعيّة في العراق.

ب – الدفاع عن حق الشعوب في مواجهة الحرمان والاستبعاد والتهميش وحتى الاضطهاد وتأمين العدالة الاجتماعيّة في إطار العدل والمساواة.

ج – إعطاء المقاومة مهمّة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ومواجهة إسرائيل، مما يُكسب المقاومة مهمّة الفصيل الوطنيّ الساعي إلى إحقاق العدالة في ارض فلسطين ويمنحها مشروعيّة حمل السلاح والنضال والاستمرار بالرغم من القرارات الدوليّة. كما يمنحها المبرّرات الجيو–استراتيجيّة لمواجهة الدول الاستعماريّة المؤيّدة لإسرائيل وفي مقدّمها الولايات المتحدة الأميركيّة.

د – في مقابل هذه التبريرات المعلنة لإنشاء ودعم الميليشيات الشيعيّة، يوجد مبرّر ضمنيّ معنوياً وفكرياً وظاهر علنياً وفعليّاً وهو العمل لدى السلطات الإيرانية، لجعل الميليشيات الشيعية في كافة الأقطار العربيّة، قوة عسكرية في مواجهة الجيوش النظاميّة والشرعيّة لهذه الدول. وهذه المواجهة تنتقل عادة، كما بيّنته

الوقائع في هذه الدول: من المنافسة (Rivalité) (على السلطة) إلى الموازاة (Parallèle) إلى البديل (Remplaçant). وتعمل السلطات الإيرانية للوصول إلى المرحلة الثالثة في أقرب وقت ممكن كي يتسنّى لها وضع اليد على السلطة في أكبر عدد من الدول العربيّة. ومن هنا تباهي زعماء إيرانيّين أكثر من مرّة بأنّهم يسيطرون حتى الآن على أربع عواصم عربيّة هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء!

هـ – هذا الواقع الموضوعي يطرح على بساط البحث الموضوع الذي يشيد به زعماء شيعة في لبنان، ومنهم سماحة السيّد حسن نصرالله ودولة الرئيس نبيه برّي، وهو موضوع ما يسمّونه "المثلّث الذهبيّ" (الشعب والجيش والمقاومة). إنّ مراجعة علميّة ومتأنّية لهذا الموضوع، في مبرراته العلميّة وأهدافه الأساسيّة وتحليلاته العلميّة تؤكد وجود أربعة أسباب (أو ذرائع) تدعو للتمسّك بهذا الشعار (شعب – جيش – مقاومة):

- الاحتماء بنظام الاجماع الوطنيّ على تأييد المقاومة.
- إلغاء أو شطب كل مظاهر وعناصر التناقض بين الجيش اللبنانيّ و"المقاومة الإسلاميّة".
- رفع طبيعة المواجهة من المستوى الفئويّ الطائفيّ (الشيعيّ) للمقاومة إلى المستوى الوطنيّ القوميّ (اللبنانيّ / العربيّ).
- التسلّح بموقف وطنيّ رسميّ، أي بقرار يعطّل مفاعيل القرارات الدوليّة اللاغية للميليشيات (للمقاومات) وحمل السلاح ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، تاريخ ٢/٩/٢٠٠٤، الذي يُعتبر نقطة فاصلة في تاريخ لبنان

المعاصر والذي أكّد على شرعيّة لبنان الدولة والكيان وعلى وجوب إلغاء جميع الميليشيات منه وتجريدها من سلاحها. من جهة ثانية تؤكد هذه المعادلة وجود تناقض جوهري وبنيوي في قلب هذه المعادلة، ذلك أن هدف إنشاء الميليشيا بالذات هو إلغاء معنى ودور وجود الجيش النظامي فهما أمران لا يتكاملان بل يتناقضان. فمفهوم الميليشيا أي نوع من الميلشيات، في أي بلد، هو نقض ونقيض لمفهوم الجيش النظامي في هذا البلد وبالتالي نحن أمام تناقض فعليّ داخل المعادلة الثلاثية بين الجيش والمقاومة، وبالتالي لا يمكن القول إنّها معادلة ذهبيّة ولا حتى فضيّة، بل هي معادلة متفجرةوبالتالي هي في الحقيقة، معادلة كرتونيّة لأنّها ترتكز على جوهرين وطبيعتين ودورين ومهمّتين متناقضتين بين الجيش والميليشيا (المقاومة) وبينهما يتزعزع الكيان الإداري للدولة ويتهاوى الكيان الاجتماعي – السياسي للشعب.. فلا يبقى حجر على حجر إلّا في المطوّلات الإنشائيّة لمستغلّي مفهوم المقاومة!

٢ – التحوّلات الجيو–استراتيجيّة: الانقلاب الكبير!

درج المفكّرون الاستراتيجيّون على وصف ما حدث العام ٢٠٠٣ بأنه الحدث الاستراتيجي الأبرز والانقلاب الكبير الذي لم تشهد منطقة الشرق الأوسط مثيلاً له طوال قرن كامل. في ذاك العام وقع الانقلاب الكبير المتمثّل بإسقاط نظام صدّام حسين في العراق وانهيار السدّ العربيّ – السنّي من وجه الثورة الفارسيّة الشيعيّة. كان هذا الانقلاب خلاصة اجتماع تكتيكات ثلاثة لقوى ثلاث:

- الثورة الإيرانيّة ببُعدها الفارسيّ واستهدافاتها العربيّة.
- الحضارة الغربيّة ببعدها المسيحيّ واستهدافاتها الاسلاميّة.
- التجربة الإسرائيليّة ببُعدها الصهيونيّ، واستهدافاتها العربو–سنّية.

إنّ استعراض الأحداث في الربع الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين يعيد إلى الأذهان الوقائع التالية:

أ – إن العراق بقيادته الديكتاتورية – البعثيّة مع صدّام حسين أدرك منذ انتصار الثورة الإيرانيّة (١٩٧٩) ما تشكّله من مخاطر على العالم العربيّ وعلى العراق جارها في الطليعة. ولذلك قرّر المواجهة معها قبل أن تشرع في بنيان نفسها، فكانت مبادرته في إعلان الحرب عليها العام ١٩٨٠ تحت حجة الحدود بين البلدين في شط العرب. وكما يقول أحد المحلّلين: سيكون من السخافة أن نتصور أن صدام أعلن الحرب من أجل مساحة لا تتجاوز الخمسة عشر متراً مائياً في مجرى شط العرب!

ب – كان صدام واثقاً من أن دول الغرب ستقف إلى جانبه ضدّ الإمام الخميني، وهو ما حصل إذ أُغدقت عليه مختلف أنواع الأسلحة.

ج – من المهم التذكير بأن مساحة العراق ٤٣٤ ألف كلم٢ تبلغ ٢٦ % من مساحة إيران البالغة ١،٦٥٠ مليون كلم٢. وعدد سكان العراق (٣٤ مليوناً) يساوي ٤٣ % من عدد سكان إيران البالغ ٧٨ مليوناً[١].

---

(١) *ATLAS du Moyen-Orient,* P. Blanc et Jean P. Chagnollaud Autrement 2016, p. 92.

د – استمرّت الحرب العراقيّة – الفارسيّة مدة ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) وشهدت عدة مراحل بين كرّ وفرّ من الجانبين وسقط فيها بحسب التقديرات نحو مليون جنديّ غالبيّتهم من الإيرانيّين الذين كانوا يعتمدون تكتيك الموجات البشريّة.

هـ – هذه التجربة أوصلت الجيش العراقي إلى ما عُرف آنذاك بخامس جيش في العالم: بطائراته ودبّاباته وفرقه الـ ١٢ المدرّعة وأخيراً بصواريخه التي طوّرها الخبراء الألمان فارتفع مداها من ٣٠٠ كلم إلى ٦٠٠ كلم، وصار العراق يقصف طهران من داخل حدوده. عندها طلب الإمام الخميني وقف الحرب عام ١٩٨٨.

و – من نتائج هذه القوة الجديدة توجيه إنذار من صدام حسين إلى كل من إسرائيل وسوريا بضرورة الخروج من لبنان. وبهذا انتقل الصراع في المنطقة إلى مرحلة جديدة. ففي حين كان الغرب كلّه يزوّد العراق بالسلاح كانت إسرائيل تزوّد إيران بالسلاح. ذلك أن الدولة العبرية تعتبر صدام حسين قيادة عربيّة – سنيّة تشكّل خطراً مؤكّداً على مصير دولة إسرائيل! وعليه بعد استغلال العراق لتحجيم وإضعاف الثورة الإيرانية بأهدافها المعلنة (تدمير إسرائيل) بدأت الآن مرحلة إضعاف صدّام حسين ودوره في قضايا الشرق الأوسط ولاسيما الصراع العربي – الاسرائيلي.

ز – استغل الغرب واسرائيل النزعة الخياليّة المثاليّة ومركّب العظمة لدى صدّام حسين وجرى إغراؤه باحتلال دولة الكويت لإيقاعه في الفخ ولإيجاد أعذار تسمح بضرب قدرته العسكريّة المتنامية. وهكذا كان. فوقع صدّام في الفخ واحتلّ الكويت وتشكّل تحالف عاصفة الصحراء لإخراجه منها وضرب نظامه. وهكذا كان.

ح – في مراجعة لمذكرات هنري كيسنجر حول هذه المرحلة ولكتاب "جيوبولتيك إيران"، يتبيّن أن تحالف عاصفة الصحراء حرّر الكويت من جيش صدام حسين ولكنه لم يكمل طريقه إلى بغداد كما كان مقرّراً لإسقاط نظام صدّام. وتظهر الوقائع أن ما تطلبه إيران، وهو إسقاط نظام صدام حسين، جوبه بطلب مقابل وهو: ما الذي ستقدمه إيران لإسرائيل والغرب مقابل تنفيذ هذا الانقلاب الكبير؟! وجاء الجواب واضحاًمن الجهتين وهو: أن تلغي الثورة الإيرانية أحد أهدافها الأساسيّة، بل هدفها الأساسي، والمتمثل "بمحو اسرائيل عن خريطة العالم". وهو ما التزمته وتعهّدت به الثورة الإيرانية عام ٢٠٠٣ لأميركا عن إسرائيل مع وضع برنامجها النووي تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية... بل أكثر من ذلك "تخلّت عن هذا البرنامج"(١).

ط – هذه الوقائع تطرح على بساط البحث المفاوضات التي جرت بين إيران والدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن + المانيا وأسفرت عن اتفاق ١٤ تموز ٢٠١٥. فلقد كان القادة الغربيّون وعلى رأسهم الرئيس الأميركي أوباما يدركون أن القرار المهم والمطلوب في احتواء قدرة إيران النووية كان قد اتخذ في العام ٢٠٠٣ وان ما يجري الآن هو مفاوضات "**استعراضيّة**" تسعى إيران من خلالها أن تسوّق نفسها إعلامياً بأنّها قوّة سابعة في مواجهة القوى العالميّة الست!!

ي – بعد التعهّد الذي قدّمته الثورة الإيرانيّة للغرب خدمةً لإسرائيل في الموضوع النووي، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١، رأت الإدارة الأميركيّة مع المحافظين الجدد أن الوقت قد حان لضرب "قوى الإرهاب". ومنها النظام العراقي، نظام

---

(١) Bernard HOURCADE, *Géopolitique d'Iran*, Armand Colin, Paris, 2010, p. 131.

صدّام حسين. وبانهيار وسقوط حائط النظام العربيّ – السنّي في المشرق العربيّ، وعلى الحدود العربيّة – الفارسيّة، استغلّت الثورة الإيرانيّة هذه الفجوة الكبرى، بل هذا الانهيار الكبير في أساس البنيان العربي – السنّي، وبدأت بالتدفّق داخل المشرق العربي وشبه الجزيرة العربيّة حاملةً معها كلّ أدواتها وأهدافها:

- رواسب الانتماء الفارسي الأعجمي بأبعادها الجيو–سياسيّة والجيو–استراتيجيّة.
- مبادئ وشعارات الدعوة إلى مفهوم الشيعيّة الإماميّة بديلاً لمفهوم الخلافة السنيّة.
- تكتيك العمل على قلب الأنظمة العربيّة السنّية مذهبيّاً وسياسيّاً وعسكريّاً.
- استغلال قضايا الأمّة الإسلاميّة، وفي مقدّمها القضيّة الفلسطينيّة لتكريس التزام إيران بقضايا الأمّة الإسلاميّة.
- استغلال وضع الاستبعاد والحرمان والتهميش للشيعة داخل البلدان العربيّة.
- وضع قدرات مادية وعسكرية في خدمة المؤسّسات الناشئة في هذه البلدان، وهي مؤسّسات ذات صفة ميليشيويّة، تعمل لخدمة اهداف إيران في المنطقة العربيّة، مستخدمةً كافةالوسائل: إثارة الفتن وحياكة المؤامرات على الأنظمة العربيّة والتدخل العسكري المباشر لإسقاط هذه الأنظمة وصولاً إلى ما سُمّي "بأريَنَة" المشرق (Iranéisation).

ك – في ظلّ هذا التحوّل الحضاري الشامل، سعت الثورة الإيرانيّة إلى طرح جملة أهداف ودعايات تبرّر بها اعتمادها "منطق" المقاومة. فقد غطّت حقيقة أهدافها

كميليشيات تابعة لإيران بشعار المقاومات التي جعلت تبريرها في ثلاثة ميادين أساسيّة:

- مقاومة من أجل إعلاء كلمة الحق في الأرض عبر ولاية الفقيه تمكيناً للخطّ الشيعي في الإسلام.
- مقاومة من أجل القضيّة الفلسطينيّة في وجه إسرائيل والقوى "الشيطانيّة" المؤيّدة لها وتمكيناً للذاتيّة العربيّة تحدياً للعرب المسلمين.
- مقاومة من أجل حق جميع المسلمين وخاصة المحرومين: بالحريّة والعدالة والمساواة والمشاركة في الحياة العامة طبقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

.. نحن إذن أمام ثلاثة مبرّرات اعتمدتها الثورة الإيرانيّة "لشرعنة" مفهوم المقاومة: دينيّ وقوميّ وأخلاقيّ!

٣ – الدور المميّز لحزب الله "اللبناني"

أ – إذا كانت الثورة الإيرانيّة هي المحرّك في الإطار العام للتحوّلات التي حدثت، وتحدث في المشرق العربي والجزيرة العربيّة، فإن هذه الثورة قد عملت منذ نشوئها في السبعينات من القرن الماضي على بناء مؤسّسات وحركات وأحزاب تحمل قضيّتها وتعمل على شرحها وتعميمها وإنجاحها في الشرق الأوسط. وفي مقدمة هذه المؤسّسات الناجحة والفاعلة يعتبر **حزب الله** اللبنانيّ أحد أهمّ التنظيمات الفاعلة خارج إيران. فهو بالنسبة للثورة الإيرانيّة، المؤسّسة النموذجيّة التي تسعى الثورة الإيرانيّة لأن يكون لديها مثلها في بقيّة البلدان: عقيدةً وبناءً وإعلاماً وفعاليّةً. لهذا تقوم الثورة الإيرانيّة بتكليف حزب الله بمهمات كثيرة (فكرية وتنظيمية ودعائية وتسلّحيّة وقتاليّة..)

لا تستطيع هي القيام بها أو تفضل لأسباب خاصة أن لا تقوم هي بها. وهذا ما قام، ويقوم به حزب الله اللبناني داخل لبنان لخلق معادلة سياسيّة – عسكريّة جديدة بين الجماعات اللبنانية. والمشاركة الفعلية والفعّالة في الحرب في سوريا ومساندة نظام آل الأسد. والتأثير الفكري والعقائدي داخل العراق باستنهاض دور الشيعة، وتوجيه وتدريب وتسليح الجماعات الحوثيّة (الشيعيّة) في اليمن، والعمل على ابتكار قاعدة شعبيّة داخل الصف الفلسطيني (السنّي) باستغلال الخلافات داخل منظمة التحرير الفلسطينيّة وبالتالي شراء ولاء منظمة "حماس"، كي يكون للحزب وإيران موطئ قدم في دولة فلسطين أم القضايا العربيّة – الاسلاميّة!

ب – كان حزب الله من أوائل الميليشيات التي رعاها الحرس الثوريّ الإيرانيّ وذلك للعلاقات الخاصّة بين شيعة جنوب لبنان والمراكز الشيعيّة في إيران (قم) والعراق (النجف وكربلاء). وبعد الدور المركزيّ والمهمّ الذي قام به الإمام موسى الصدر في جمع الشيعة كحركة محرومين "أمل" بتوجّه لبنانويّ عربيّ قام خط ثانٍ داخل الحركة بتوجّه راديكالي شيعويّ إيرانويّ ينادي بالمقاومة الإسلاميّة. والالتزام بولاية الفقيه. وهو ما يناقض توجّهات الإمام موسى الصدر. وكان طبيعيّاً أن يتمّ التخلّص من الإمام موسى الصدر على يد القاتل معمّر القذافي، وأن تنتقل هويّة الحركة الشيعيّة في لبنان من "المقاومة الإسلاميّة" إلى "حزب الله". وذلك لأربعة اعتبارات: مذهبيّة وجيو-استراتيجيّة وسياسيّة وتكتيكيّة:

- مذهبياً، لأنّ تسمية حزب الله تنسجم مع الخط الشيعي الإمامي في الإسلام.
- جيو-استراتيجياً لأنّ الميليشيا بحاجة إلى شرعنة لوجودها وعملها، خارج الهدف الأول والأساسي لوجودها، وبالتالي اعتبارها **"مقاومة"** تعمل ضد الكيان الصهيوني

(إسرائيل) وضد الغرب الشيطان الأكبر وعلى رأسه الولايات المتحدة، وضد الظلم الذي تفرضه الأنظمة البرو-سنيّة على الأقليّات الشيعيّة في الشرق الأوسط.

- سياسياً لأنّ المقاومة بحاجة إلى تغطية، كي لا تنكشف على حقيقتها كآلة تنفيذيّة بيد إيران في المنطقة بحسب ما ورد في "البيان التأسيسي لحزب الله" "نحن أبناء أمّة حزب الله التي نصرالله طليعتها في إيران وأسّست نواة دولة الإسلام المركزيّة في العالم، نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة تتمثّل بالوليّ الفقيه.. ويتولّى كل واحد منا مهمّته الجهاديّة وفقاً لتكليفه الشرعي في إطار العمل بولاية الفقيه القائد"[١].

كذلك فإن تسمية "المقاومة الإسلاميّة" لا تتناسب مع واقع لبنان الديني – الطائفي وفيه عدة طوائف مسيحيّة. وبهذا يكون تعبير حزب الله أكثر ملاءمةً مع الوضعيّة اللبنانيّة! وعليه، فإن الدور "المقاوم" لحزب الله في جنوب لبنان فيه خدمة جيو-سياسية للبنان، وخدمة جيو-استراتيجيّة لسوريا وخدمة جيو-دينيّة وإيديولوجيّة لإيران!

- تكتيكيّاً اتبعت إيران أسلوب إضعاف الأنظمة السنيّة الفاعلة بدعم القوى المعارضة لهذه الأنظمة حتى ولو كانت سنيّة، هذا ما فعلته مع حماس ضدّ منظمة التحرير الفلسطينيّة وما فعلته ببوليساريو ضد النظام الملكي المغربي ما دفع المغرب لقطع علاقاته الديبلوماسية مع إيران الموجّهة لحزب الله[٢].

ج – إن اعتماد الثورة الإيرانيّة على حزب الله اللبناني يعود إلى جملة أسباب:

---

(١) **صحيفة السفير** (بيروت)، ١٩٨٥/٢/١٧.

(٢) وسائل الإعلام بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢.

- أولها البناء الإيديولوجي والالتزام الإيديولوجي. إن عقيدة الحزب، كل حزب، هي القاعدة الصلبة التي تؤكد انتماءه وهويّته ورؤيته وفعاليّته، وهو ما طبع وميّز حزب الله كحركة سياسيّة عقائديّة تجمع بين الفكر والممارسة.
- ثانيها القيادة الكاريسمية التي يتمتّع بها الحزب ولاسيما قيادة السيد حسن نصرالله المستمرة منذ شباط / فبراير ١٩٩٢ حتى الآن. وما تميّز به في الخطابة من عاملَي: التأثير والإقناع.
- ثالثها التنظيم المؤسّسي لأن الحزب هو قبل كل شيء "جماعة منظمة تسعى إلى تحقيق أهداف سياسيّة"[1]. ونظام الحزب هو المعيار لوحدته وتماسكه وفعاليّته!
- رابعها العصبيّة الحزبية، باعتباره "حزباً إسلامياً قبل أن يكون حزباً مقاوماً"[2].
- خامسها: دوره المميّز في الصراع مع إسرائيل.. مع أنه "يحمل منهجاً للحياة بشموليّتها.. لا للجهاد فقط"، بحسب قول نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم[3].
- وسادس هذه الأسباب، ما أسميناه "التوازن البارع بين البنية الفكريّة والخطاب السياسيّ"[4] للحزب، ونموذجه في مقاربته للوضعيّة اللبنانيّة. فمن جهة يعتبر الإمام الخميني"النظام اللبنانيّ غير شرعيّ ومجرماً"[5] وبالتالي لا بدّ من تسلّم

---

(١) ناصيف نصّار، **نحو مجتمع جديد**، دار الطليعة، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٧٧، ص ١٣٦.

(٢) نعيم قاسم، **حزب الله**، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٨٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نبيل خليفه: **جيوبوليتيك لبنان، الاستراتيجيّة اللبنانيّة**، مركز بيبلوس للدراسات، ٢٠٠٨، ص ٢٧٠.

(٥) راجع الفصل الأوّل.

المسلمين الحكم في لبنان.. ومن جهة ثانية يوقّع الحزب مع العماد عون وثيقة تفاهم تؤمّن له مساحة من القاعدة المسيحيّة في لبنان تساعده على مواجهة أهل السنّة في لبنان والعالم العربيّ!

٤ – ذريعة المثلّث الذهبيّ: جيش – شعب – مقاومة!

درج المسؤولون في حزب الله وأنصاره، وفي مقدّمهم الأمين العام للحزب سماحة السيّد حسن نصرالله على الإشادة بالمثلّث "الذهبي" و"الماسيّ".. والأغلى وهو مثلّث الجيش والشعب والمقاومة. ويعود هذا الاهتمام الاستثنائي بالمثلّث إلى كونه الحاضن والمبرّر لوجود المقاومة ودورها على أرض لبنان. وهو كما تدلّ مواصفاته دور تأسيسيّ وإيجابيّ وفاعل، إذ يشكّل جزءاً أساسياً من تركيبة النظام. فهو في رأي حزب الله ضرورة لا بدّ منها للدفاع عن لبنان: الدولة والكيان. انه الزاوية الثالثة لمثلّث البناء اللبناني المكمّل والمساند والمساعد للجيش والشعب! إنّه العامود الثالث للاستراتيجيّة اللبنانيّة!

ما هو مدى الصحة في هذا الطرح؟

وهل نحن فعلاً أمام مثلّث ذهبيّ أم ورقيّ؟ هل نحن أمام حجّة أم ذريعة؟ هل نحن أمام طرح مبنيّ على الحقائق الموضوعيّة أم نحن أمام مجرّد استيهام (Fantasme) يقوم على التصوّرات التخييليّة الخادعة؟!.. استيهام له وظيفة كبرى واحدة وهي تبرير وشرعنة تواجد الميليشيات الشيعيّة المتحوّلة إلى مقاومات في المجتمعات العربيّة – الإسلاميّة. وجاءت الثورةالإيرانيّة وراحت تؤيّد وتشجّع هذا التوجّه خدمة لأهدافها:

أ – شجعت على قيام ميليشيات في دول المشرق والجزيرة حيث يسيطر الحكم العربي السنّي في هذه الدول وحيث الشيعة يمثّلون أقليّة فيها (باستثناء العراق والبحرين).

ب – إن هدف الثورة الإيرانيّة الأول والأكبر هو إحداث انقلابات في هذه الدول بحيث يكون للأقليّة الشيعيّة دور وصوت وفعاليّة في حياتها السياسيّة.

ج – وبما أنّ النظام العربيّ السنّي، في مختلف هذه الدول، يعتمد على معادلة سياسيّة – عسكريّة يمثّل فيها الجيش دوراً أساسياً، كان المطلوب في نظر إيران كسر هذه المعادلة بما يعني كسر القوّة الأساسيّة فيها وهي الجيش، وهذا لن يتمّ إلّا بدعم قوّة عسكريّة موازية للجيش ومن ثمّ بديلة له، هي قوة الميليشيا الشيعيّة المحليّة، وتحت مسمّيات مذهبيّة شيعيّة مختلفة: "حزب الله"، "أنصار الله"، "عصائب أهل الحق"، وسواها..

د – لهذا عمدت الثورة الإيرانيّة إلى إنشاء الميليشيات وإلباسها ثوب المقاومات وتأييدها ودعمها بالمال والسلاح والتغطية السياسيّة إلى الحد الذي صارت فيه جيشاً رديفاً في الدولة مقابل الجيش الرسمي للسلطة، الأمر الذي سمح لها بإحداث تعديلات وتغييرات في ميزان القوى داخل الدولة وصل، في بعض الأحيان، إلى حدّ تجاوز الجيش النظامي، مما خلق إشكالات وخاصة في البلدان التي عمدت فيها الميليشيات إلى قلب النظام واستلام السلطة، كما حدث في اليمن مثلاً!.. كل ذلك بما يناقض قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٤ الداعي إلى حلّ كلّ الميليشيات وتجريدها من سلاحها!

هـ – هذه الوقائع والتحوّلات ليست مجرد رأي سياسيّ، بل هي عمليّة تاريخيّة حدثت في أزمنة معيّنة وأمكنة معيّنة ودول معيّنة. والحقيقة الساطعة فيها هي أن الثورة

الإيرانيّة لم ترد يوماً أن تكون "المقاومة" التابعة لها جزءاً من النسيج السياسي – الاجتماعي لدول المنطقة، بل على العكس من ذلك، فإن المقاومة نشأت وترعرعت وتربّت على استهداف قوّة الجيش النظامي والسلطة السياسيّة الممثّلة للشعب في هذه الدول، هذا كان ولا يزال المخطّط له. وهذا كان ولا يزال ما تنفّذه إيران على الأرض حتى ولو كانت الآزمة الأساسيّة ذريعة: "مواجهة إسرائيل"!

و – خلاصة ذلك، أن المنطق الابتدائي العادي، يدرك أن المقاومة إنّما قامت ضد جيش الدولة، ومن ثمّ شعبها، وليست دعماً له أو رديفاً له، أو مساعداً له، أو مكمّلاً له، بل على العكس، قامت لتلغيه وتحلّ مكانه في مجالات السلطة. وبالتالي فإنّ مثلّث الجيش والشعب والمقاومة ليس مثلّثاً ذهبيّاً لأنّ فيه نقيضاً ومنقوضاً بين المقاومة والجيش ثم الشعب. إنّه مثلّث غير منسجم بل متناقض... إنّه مثلّث ورقيّ يُراد توظيفه حيلةً وغيلةً في خدمة الأهداف الإيرانيّة في البلدان العربيّة، وخلاصتها إقامة أنظمة إيرانيّة– شيعيّة تقتلع الأنظمة العربيّة – السنيّة وتستولي على أرضها لتقيم أنظمة أخرى.. على يد شعب آخر يتمّ زرعه في الأرض العربيّة!

في الخلاصة

يبقى السؤال الأساسي الذي يختصر كل الأسئلة وهو: ماذا تريد إيران: الامبراطوريّة والثورة والملالي والحرس الثوري والأئمّة والدولة المحاصرة بثنائيّة التاريخ وقدريّة الجغرافيا!

لقد شاء وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن يختصر كلّ هذه الإشكاليّات بجملة واحدة شبّه فيها رئيس النظام الإيراني الإمام خامنئي "بأنه هتلر القرن الحادي والعشرين". هذا التشبيه يعني، في جملة ما يعني، عدّة أمور:

١ – أن الإمام خامنئي يتصرّف كزعيم ذي إيديولوجيّة ظاهرة ومحدّدة!

٢ – إنّها إيديولوجيّة ذات طبيعة عرقيّة عنصريّة: فارسو–شيعيّة!.

٣ – وهي عنصريّة قائمة على مبدأ التفوّق الحضاريّ – العنصريّ ! وهي هنا بالتحديد تصنّف نفسها متفوّقة على العنصر العربيّ!

٤ – والعامل المؤكد في مثل هذه الإيديولوجيّة العنصريّة وفي عقدة التفوّق على سواها من الشعوب، أنّها تعمل وتسعى لتحقيق هيمنتها على ما عداها من الأعراق باستخدام القوّة الماديّة: الحروب. من هنا الربط بين الإيديولوجيّة العنصريّة الجرمانيّة لهتلر وللحروب المتعدّدة التي خاضها في أوربا وفي العالم.. وللحروب التي يخوض النظام الإيراني مثلها في مختلف دول العالم العربيّ.. والعالم وصولاً إلى المغرب!

٥ – هذا المنطلق وهذا التوجّه لدى الثورة الإيرانيّة، يفترضان وجوب قيام حرب شاملة على القوى القائمة لإسقاطها واستبدالها بقوى تقرّ بالواقع الجديد للهويّة الدولاتيّة انطلاقاً من الهويّة الجرمانيّة (والأعجميّة)!

٦ – هذا يعني قيام مواجهة شاملة لكافة القوى التي لم تعلن ولاءها وخضوعها للنظام العنصريّ الفارسيّ!

٧ – وكما حدث لهتلر، فإنّه وجد نفسه في صراع مع معظم دول العالم وهو أمر كبير وخطير! لا تمكن السيطرة عليه ولا الانتصار فيه!

٨ – ومثل هذا الانفلاش العسكري على مختلف جبهات العالم، لا بدّ وأن يقود في النهاية إلى انكسار محتوم لأنّ المثاليّة الإيديولوجيّة تخطّت الوقائع الموضوعيّة للوضعيّة العالميّة. وتلك هي نقطة الضعف الأساسيّة لدى الحركات الشيعيّة ومنها الثورة الإيرانيّة والتي سنشرحها فيما بعد! إنها المأزق الكبير الذي يواجه الثورة الإيرانيّة الآن وفي المستقبل!

الفصل السابع
المملكة العربيّة السعوديّة
على
عَتَبة عصرٍ جديد!

مقدّمة.

من الثابت القول بأن المملكة العربيّة السعوديّة هي دولة مركزيّة في العالمين العربيّ والإسلاميّ، وأن لها مكاناً ومكانةً ودوراً فاعلاً فيهما. هذا الوجه الجديد للمملكة عائد إلى التحوّلات العميقة والشاملة التي أصابت وتصيب منطقة الشرق الأوسط بكاملها. فالسعوديّة، كما يذكر المؤرّخون، لم تكن واقعة على دروب "فيلة الأمبراطوريّات" التي توالت على الشرق الأوسط منذ القديم: الامبراطوريات الفارسيّة واليونانيّة والبيزنطيّة والعثمانيّة والبريطانيّة. فهي لم تكن حلبة صراع للأمم المتعاقبة على المنطقة إلّا في بعض أجزائها البحريّة المطلّة على خليج الأمم (الخليج العربي – الفارسي) أو على البحر الأحمر. هذا الوضع الخاص للمملكة عائد بالدرجة الأولى إلى أسباب جغرافيّة: الأرض والموقع والاتساع والصحراء وما فيها من مجتمع بدويّ قَبَليّ.

أما في الوقت الحاضر فيمكن القول، بل التأكيد، أن المملكة التي عاشت ردحاً من الزمن شبه محايدة أو محيَّدة عن تحوّلات المنطقة، أصبحت الآن في قلب المعادلة

الإقليميّة بأبعادها الدينيّة (الإسلام والأقليّات المسيحيّة واليهوديّة) وأبعادها المذهبيّة (الصراع السنّيّ – الشيعيّ) وأبعادها العرقيّة (الصراع العربيّ – الفارسي) وأخيراً وليس آخراً بأبعادها الاقتصاديّة (النفط ومصادر الطاقة).

ولكي تتمكّن المملكة من القيام بهذه المهمّات الكثيرة والكبيرة والصعبة والمصيريّة، عليها أن تتجدّد وتتعصرن وتتسلّح بالإصلاح في أبعاده الدينيّة – الحضاريّة – المجتمعيّة.. وهذه هي التجربة التي تمرّ بها المملكة الآن!

هذا التحوّل المطلوب يقوم بالمفهوم الديني – الحضاري على قاعدتين وعمادَين هما: الاعتدال والوسطيّة!

وغير خافٍ أن القوّة الدافعة لمثل هذا التحوّل تتمثّل بالدور الذي يلعبه سموّ الأمير محمد بن سلمان وليّ العهد برعاية وتشجيع ودعم جلالة الملك سلمان والده... إن المملكة العربيّة السعوديّة هي في قلب عمليّة التحوّل الكبرى التي يُراد منها أن تضع المملكة على عتبة عصر جديد!!

<u>أولاً: السعوديّة: الإسلام.. المُلْك.. والنفط !</u>

كلّما ذُكرت المملكة العربيّة السعوديّة تداعت في الذهن مكوّنات أساسيّة ثلاثة: الإسلام، المُلك والنفط ! إنّها المميّزات البارزة التي تطبع الخصوصيّة السعوديّة دينيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً !

١ – الإسلام: هو ثالث الأديان السماويّة الابراهيميّة وهي:

أ – **اليهوديّة** وهي ديانة النبوّة إذ يقوم الأنبياء بتوجيه كلام الله إلى المؤمنين عبْر أسفار ونبوءات دينيّة تشكّل الكتاب المقدّس بعهده القديم (٢٢ سفراً و١٨ نبوءة).

ب – **المسيحيّة** وهي ديانة البنوّة إذ يتولّى ابن الله يسوع بن مريم بفعل الروح القدس شرح أسس المسيحيّة والتي دوّنها تلاميذه في الإنجيل المعروف بالعهد الجديد (الأناجيل الأربعة، الرسائل الإحدى والعشرون).

ج – **الإسلام** وهو ديانة الرسوليّة حيث يتولّى رسول الله النبي محمد بن عبدالله إبلاغ كلمة الله إلى العالم كما نزلت عليه في غار حراء بجبل النور قرب مكّة المكرّمة بواسطة الملاك جبريل وشكّلت مجموعة سُوَر (١١٤ سورة) تؤلّف القرآن الكريم.

د – على ارض الجزيرة العربيّة نشأ الإسلام ونما بين حاضرتين: مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة:

- فالرسول عربيّ والقرآن عربيّ (وهنا حديث يضيف: ... ولسان أهل الجنّة عربيّ).
- وأوّل المؤمنين به كانوا من عرب الجزيرة وعرفوا بالصحابة والأنصار.
- وفيها بُني أوّل مسجد ثم المسجد الحرام قبلة الحجاج المسلمين من جميع أنحاء العالم وحاضن الكعبة المشرفة ومنها لقب "خادم الحرمين الشريفين".
- وإليها تتجه وجوه المصلّين المسلمين من كل بقاع العالم إبّان الصلاة.
- ومنها انتشر الإسلام والمسلمون في مختلف أنحاء العالم.

■ وإلى الآن، لا يزال القرآن الكريم دستور الحياة ودستور الدولة في المملكة العربيّة السعوديّة.

.. نشير إلى هذه الحقائق الموضوعيّة التاريخيّة، لا لنلقي أمثولة في الدين، بل لكي نبيّن العلاقة الخاصة والمميزة بين الديانة الإسلاميّة والمملكة العربيّة السعوديّة: إيماناً وأرضاً ومرجعيّةً وأسلوب حياة. فمكة المكرمة هي مهد الإسلام وقبلة المسلمين وساعة التوقيت لحياتهم وتاريخهم"بتوقيت مكّة المكرّمة".. وهناك مَن يسعى لطمس أو لاستبدال هذه الرموز الدينيّة الثابتة والراسخة في أذهان وقلوب الملايين من المسلمين في العالم، برموز غبّ الطلب ".. بتوقيت القدس الشريف" خدمةً لأهداف سياسيّة وجيو-استراتيجيّة! والهدف منها هو إضعاف دور المملكة كراعية وحاضنة ودولة مركزيّة للإسلام في العالم!

.. ولأنّ المملكة حملت منذ البداية روح الإسلام، فقد حملت مهمّة التبشير وإنشاء دور العبادة في مختلف أنحاء المعمورة. وسعت دائماً إلى التوفيق بين مستلزمات الدين ومقتضيات السلطة السياسيّة في المجتمع.

هـ - هذا الواقع جعل من المملكة العربيّة السعوديّة دولة مركزيّة (centralisme) لا دولة طرفيّة (périphérique) في الإسلام ومنحها في الوقت عينه ثقلاً دوليّاً واستراتيجيّاً لا يمكن أن ينافسها فيه أحد. وهذه الحصانة هي ما يزعج ويشغل أخصامها وأعداءها على السواء بالأمس واليوم وغداً.

على أنّ هذه الميزة، بمقدار ما تشكّل مصدر قوّة لها، تشكّل في المقابل مصدر تأمّل واجتهاد وتجربة لها وذلك للجمع والتوفيق بين

الدين والحياة وهي مهمة صعبة وضروريّة لأنّ فيها تأويناً (actualisation) للنص الديني !

٢ – المُلْك.

١ – في فقه اللغة العربيّة.. بحسب معجم مقاييس اللغة حول الأحرف الثلاثة "ملك": "الميم واللام والكاف أصل صحيح يدلّ على قوّة في الشيء وصحة. وقيل ملك الإنسان الشيء يملكه.. والاسم المِلْك، لأنّ يده فيه قويّة صحيحة"(١). وفي القرآن الكريم "قلْ اللهمّ مالك الملك، تؤتي الملك من تشاء، وتنزع الملك ممّن تشاء" (٢٦ – آل عمران، ٣) "قل أعوذ برب الناس، ملك الناس" (٢، الناس ١١٤). "فالملك هو التصرّف بالأمر والنهي في الجمهور. والملك نوعان ملك هو التملّك والتولّي، "ملك هو القوة على ذلك"(٢). والملِكُ هو رئيس الدولة لمدى الحياة يمارس فيها سلطة سيّدة مُنحت له بفعل حق وراثي"(٣). وهي سلطة حدودها الوحيدة هي **"الشريعة"**.

---

(١) أبو الحسن أحمد بن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، جزء ٥، طبعة ٢، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢.

(٢) سميح عاطف الزين: **معجم تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، طبعة ٥، القاهرة – بيروت، ٢٠٠٧.

(٣) *Dictionnaire Hachette Encyclopédique*, Paris, 1994.

٢ – إن نظرة تحليليّة، عن قرب وعن بُعد، إلى واقع شبه الجزيرة العربيّة تبرز – وتؤكّد جملة حقائق موضوعيّة:

- جغرافيّاً: تُعدّ من البلدان الواسعة في العالم إذ تصل مساحتها إلى ٢١٤٩٦٩٠ كلم٢ أي ما يعادل أربع مرّات مساحة فرنسا(١). وهي في معظمها أرض صحراويّة.. لذا كانت الإقامة فيها صعبة وعدد السكان قليلاً.
- بشريّاً – اجتماعيّاً: معظم سكان المملكة كانوا من البدو الرحّل ويشكّلون مجموعة قبائل تعود في جذورها إلى جدّين: عدنان وقحطان. ومن عدنان (قبائل الشمال) إلى ربيعة ووائل وبكر بن وائل وحنيفه.. وآل سعود. وفي الوقت الحاضر ارتفعت نسبة سكان المدن في المملكة (عام ٢٠١٦) إلى ٨٣ %(٢).
- سياسيّاً: إنّ الواقع الجغرافي – البشري – الاجتماعي هذا يفترض بل يفرض قيام نظام سياسيّ قويّ لقيادة الدولة – الأمّة. ومثل هذا النظام يجد تجسيده في النظام الملكي ذي السلطة المطلقة والسيّدة، أي في السلطة المركزيّة.
- من هنا كانت مبادرة الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود لتوحيد البلاد. فانتقل من أن يكون أميراً لنجد عام ١٩٠٢ ليصبح مَلِكاً على نجد

---

(١) ATLAS. *Larousse 2018.*

(٢) Ibid.

والحجاز ١٩٢٦، ومن ثمّ مَلِكاً للعربيّة السعوديّة ١٩٣٢، وتوالى الملوك من ذريّته هكذا:

- الملك عبد العزيز آل سعود: ١٩٣٢-١٩٥٣
- الملك سعود آل سعود: ١٩٥٣-١٩٦٤
- الملك فيصل آل سعود: ١٩٦٤-١٩٧٥.
- الملك خالد آل سعود: ١٩٧٥ – ١٩٨٢
- الملك فهد آل سعود: ١٩٨٢- ٢٠٠٥
- الملك عبدالله آل سعود: ٢٠٠٥ – ٢٠١٥
- الملك سلمان آل سعود (٢٠١٥ - ؟) (الملك الحالي)

- ليس المجال متاحاً في مثل هذا البحث لتقويم العهود السبعة أعلاه، وإنّما هناك عوامل ومؤثّرات ومميّزات تطبع كلاً من هذه العهود، وهي تعود بشكل رئيسيّ إلى عوامل تاريخيّة، منها:
  - التركيبة النفسيّة والثقافيّة للملك.
  - عمره لدى استلام الملك وإبانه.
  - مدة حكمه.
  - مدى الثقة والتعاون بينه وبين أفراد العائلة المالكة بدءاً بوليّ العهد.
  - الوضعيّة الإقليميّة والدوليّة التي عاش فيها وتعاطى مع أحداثها وانعكست أحداثها على المملكة إيجاباً أم سلباً.

- مدى التوفيق والتعاون بين السلطة السياسيّة (الملك) والمؤسّسة الدينيّة الموازية، وهي هنا "الحركة الوهّابيّة" التي نشأت في المملكة على يد محمد بن عبد الوهاب وتميّزت بالتشدّد في حفظ الشريعة وشرحها وتطبيقها.
- مدى التجارب والتأثيرات (والتأثرات) التي عاشها الوريث (الملك) إبان حكم أخوته من قبله وانعكاس ذلك على ممارساته لدى تسلّمه الملك !
- السمة التي عُرفت بها المملكة العربيّة السعوديّة، هي سمة "الصفاء العربيّ". فهي تجسّد الصفاء التاريخيّ العربيّ لأنّها تتميّز بأمرين: أولهما أنها لم تُحتلّ وثانيها أنّها لم تخضع لإمبراطوريّات خارجيّة، ومنها: البابليّة والفارسيّة واليونانيّة والرومانيّة والعثمانيّة والاستعماريّة والحروب الصليبيّة! فهي لم تقع في التجربة التي وقعت فيها الدول العربيّة المجاورة لها من مثل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر. وهذا ما يجعل المملكة تتشرّف بتاريخها العربيّ الوطني. "فهي ذروة المجتمعيّة العربيّة في بساطتها ودقتها وتكيّفها مع بيئة صعبة"[1]. من هنا نزوعها الفطريّ إلى تجسيد الأمّة العربيّة "خارج الطروحات الإيديولوجيّة لميشال عفلق، والسياسيّة لجمال عبد الناصر! فهي أمّة عربيّةٌ .. "الوجه واليد واللسان"، على حدّ تعبير المتنبّي!
- إنّ الملك هو رأس الدولة ورئيس الحكومة. وبديل البرلمان يوجد مجلس للشورى. ويقوم الملك لدى تسلّمه السلطة بتوزيع الحقائب الأساسيّة في الدولة على شخصيّات هم في غالبيّتهم من أعضاء الأسرة المالكة.

---

(١) *Questions Internationales :* « Arabie Saoudite », N° 90, Mars-Avril 2018, p. 6.

ويختار من بينهم وليّ العهد الذي سيتولّى الملك بعده. فإذا اعتبرنا حكم الملك عبد العزيز العهد الأوّل وحكم أبنائه وصولاً إلى الملك سلمان العهد الثاني، فإن وصول وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الملك سيدشّن العهد الثالث في السلالة السعوديّة !

في الخلاصة، صحيح أن في الكثير من دول العالم، شرقاً وغرباً، أنظمة مَلَكيّة، ولكن الملكيّة (La Royauté) في السعوديّة تتميّز بخصوصيّة، بل بخصائص بارزة، منها:

- المماهاة بين الملك والمملكة من هنا إعطاء الدولة صفة "السعوديّة".
- المماهاة بين الملك والسلطة.
- التمسّك الدقيق بالأصوليّة العائليّة والتقليديّة لانتقال السلطة.
- الحرص على الطابع العربيّ للمملكة.
- الحرص على الدور الإسلامي للمملكة (منظمة التعاون الإسلامي).
- باختصار، إذا كان الإسلام روح المملكة العربيّة السعوديّة، فإن الملك السعودي هو قاعدة بنيان الدولة العربيّة السعوديّة وقائدها ومعلّمها في السلم والحرب. من هنا الربط، لدى الأقربين والأبعدين، بين واقع المملكة الدولاتي وواقع الملك الذي يحكمها. إنّهما أمران متلازمان لا ينفصلان. ومن هذا التلازم، بل التماهي بينهما، تبرز الأهميّة الخاصّة لدَور الملك في التأثير على شعب المملكة وحاضرها ومستقبلها وعلى دورها في حياة العديد من الشعوب والأمم !

٣ – النفط.

ثالث الموضوعات التي تلتصق بحياة المملكة العربيّة السعوديّة ودورها ومصيرها ورمزيّتها هي الثروة النفطيّة. فكلما ذكرت المملكة ذكر معها البترول كمكوّن أساسيّ من مكوّناتها الوجوديّة. وفي هذا المجال نشير إلى معطيات تتصل بثروة المملكة العربيّة السعوديّة النفطيّة، ذكرنا بعضها في الفصل الثالث من هذا الكتاب، وهو بعنوان "جيوبوليتيك المملكة العربيّة السعوديّة"، ونضيف إليها في هذا المجال:

أ – إن النفط في المملكة العربيّة السعوديّة ليس مجرّد ثروة طبيعيّة، مهما كان حجمها، بل هي قبل ذلك، وفوق ذلك، رمز أساسيّ من رموز حياة المملكة وتاريخها. وهذا الأمر عائد بالدرجة الأولى إلى تركيبة الجغرافيا السعوديّة وتناقضها: فهي على السطح صحراء قاحلة غير منتجة، وهي في العمق حيث النفط خير وبركة !

ب – هناك إشكاليّة لا بدّ من التطرّق إليها وهي المتعلّقة بتقدير الاحتياطات النفطيّة لدى دول العالم المنتجة. وهي كما تذكر المصادر الدوليّة أن احتياط المملكة يقدّر بـ ٢٦٦ مليار برميل (١٥،٦ %) وتأتي الثانية بعد فنزويلا ٣٠٠ مليار برميل (١٧،٦ %) وذلك على أساس أن مجموع الاحتياط العالمي للنفط يُقدّر بحدود ١٧٠٠ ألف وسبعماية مليار برميل. وفي حين كان احتياط النفط العراقيّ يُقدّر بـ ١١٥ مليار برميل، أي الثالث في المنطقة بعد السعوديّة وإيران، صدرت تقديرات جديدة تشير إلى أن احتياط العراق هو الأول وهو بحدود ٣٨٠ مليار برميل[١]. من هنا

---

(١) *Revue Diplomatie :* « Les Grands Dossiers », N° 19, Géopolitique de l'Irak, Février – Mars 2014, p. 58.

الاهتمام الخاص الأميركي باحتلال العراق.

ج – إن النفط لا يمثّل ثروة ماديّة للسعوديّة فقط بل هو مكوّنأساسي في رسم سياسة المملكة واستراتيجيتها على مستوى العالم وذلك من خلال قدرتها على التحكّم بمنظمة "أوبك" صعوداً وهبوطاً في الأسعار في ضوء خفض إنتاجها من النفط أو رفعه بحسب الظروف الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي. ومن هنا اهتمام القوى العظمى (الولايات المتحدة وروسيا..) بالتفاهم والتعاون مع المملكة.

د – إن ثروة النفط هي في الوقت عينه نعمة ونقمة. نعمة بكونها تؤمّن مدخولاً محترماً للدولة (٧٤٢ مليار دولار للعام ٢٠١٥)[١] ونقمة لكونها مدخولاً ريعيّاً للدولة لا ينوّع الاقتصاد ويشجّع اليد العاملة من جهة في حين "يشكّل النفط اليوم أهمّ مادة أولية لها علاقة بالجيوبوليتيك ليس في الشرق الأوسط فقط بل وفي جميع أنحاء العالم"[٢].

وستكون لنا عودة إلى هذا الموضوع في ضوء التحديات التي تواجهها المملكة العربيّة السعوديّة وعلى قاعدة الاستراتيجية الاقتصادية – النفطيّة الجديدة للمملكة التي يعمل عليها وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان في سياق رؤية ٢٠٢٠-٢٠٣٠ للتنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص.

---

(١) ATLAS. *Larousse*, 2018, p. 111.

(٢) Philippe Sébile – Lopez : *Géopolitique du Pétrole*, Armand Colin, Paris, 2006, p.5

ثانياً: المملكة والتحدّيات الجيو – استراتيجيّة !

إن المملكة العربية السعودية، كونها في التصنيف الدولي **قوةً إقليميّة** (Puissance régionale)، واجهت، وتواجه جملة تحدّيات استراتيجيّة متنوّعة وقاسية وفي بعض الأحيان مصيريّة:

١ – تحدّيات القوى العظمى (والكبرى).

٢ – تحدّيات القوى الإقليميّة.

٣ – تحدّيات الداخل.

١ – تحدّيات القوى العظمى (والكبرى)

بحسب قاموس الجغرافيا السياسيّة، فإنّ القوى العظمى تعني الثنائيّة الدوليّة: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. في حين أن القوى الكبرى تعني دولاً مثل فرنسا وبريطانيا والصين. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الثنائيّة الدوليّة، صارت روسيا أقرب إلى القوى الكبرى وهي تجهد الآن من خلال سياستها وتدخّلاتها العسكريّة في كرواتيا وسوريا إلى استعادة مركزها كقوّة عظمى. ولكن واقعها الاقتصادي يجعلها بعيدة عن تحقيق هذا الهدف (الدخل الوطني للعام ٢٠١٥ هو ١٦٧٦ مليار دولار، والدخل الفردي هو ١١٤٥٠ دولاراً. في حين أن دخل الولايات المتحدة الوطني لذات السنة هو ١٧٩٩٤ مليار دولار، والدخل الفردي هو ٥٥٩٨٠ دولاراً) [١].

---

(١) ATLAS 2018, *Larousse 2018*, pp. 93 et 257.

أ – السعوديّة والولايات المتحدة.

إذا لم يكن متاحاً استعراض تاريخ العلاقات السعوديّة – الأميركيّة بالتفصيل، فمن الأهمية بمكان استعادة الحدث الذي أرسى هذه العلاقات على أسس متينة وثابتة وهو الاجتماع الشهير بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي روزفلت في العام ١٩٤٥. إنّه تاريخ مفصليّ في رسم الخط التاريخي للعلاقات بين الدولتين. ولقد كان التفهم بين القيادتين حول أمرين أساسيّين:

- اعتراف الولايات المتحدة بأهمية المملكة ودورها في منظومة الخليج.
- واعتراف السعوديّة بدور الولايات المتحدة في المحافظة على أمن الخليج.

هذا الدور الأميركي أصبح أكثر وضوحاً ومسؤوليّة بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في العام ١٩٧١. ولكن هذا الانسحاب أرخى بنتائجه على وضعيّة الدول الخليجية، ذلك أن الجانب العربيّ لم يكن قوّةً معسكرة كما هو الجانب الإيراني على يد الشاه. لذلك أسندت إلى الشاه الموالي للغرب مهمّة "شرطيّ الخليج". وقد استغلّ الشاه هذه المهمة والانسحاب البريطاني وعاد إلى طبيعة الفرس التوسّعيّة على حساب العرب في الخليج، فسارع إلى احتلال الجزر الثلاث في الخليج: طمب الكبرى، وطمب الصغرى وأبو موسى التابعة جغرافياً وبشرياً وتاريخياً للإمارات العربيّة. وخلق فجوةً في العلاقات العربيّة – الفارسيّة لا تزال آثارها السلبيّة تشوّه هذه العلاقات إلى الآن !

لم تتغيّر أهداف أميركا في الخليج وان كانت تطوّرت وتحدّدت أكثر بفعل التحوّلات الإقليميّة والدوليّة ويأتي في مقدّمها:

- السيطرة على منابع النفط والغاز.

ثانياً: المملكة والتحدّيات الجيو – استراتيجيّة !

إن المملكة العربية السعودية، كونها في التصنيف الدولي **قوةً إقليميّة** (Puissance régionale)، واجهت، وتواجه جملة تحدّيات استراتيجيّة متنوّعة وقاسية وفي بعض الأحيان مصيريّة:

١ – تحدّيات القوى العظمى (والكبرى).

٢ – تحدّيات القوى الإقليميّة.

٣ – تحدّيات الداخل.

١ – تحدّيات القوى العظمى (والكبرى)

بحسب قاموس الجغرافيا السياسيّة، فإنّ القوى العظمى تعني الثنائيّة الدوليّة: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. في حين أن القوى الكبرى تعني دولاً مثل فرنسا وبريطانيا والصين. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط الثنائيّة الدوليّة، صارت روسيا أقرب إلى القوى الكبرى وهي تجهد الآن من خلال سياستها وتدخّلاتها العسكريّة في كرواتيا وسوريا إلى استعادة مركزها كقوّة عظمى. ولكن واقعها الاقتصادي يجعلها بعيدة عن تحقيق هذا الهدف (الدخل الوطني للعام ٢٠١٥ هو ١٦٧٦ مليار دولار، والدخل الفردي هو ١١٤٥٠ دولاراً. في حين أن دخل الولايات المتحدة الوطني لذات السنة هو ١٧٩٩٤ مليار دولار، والدخل الفردي هو ٥٥٩٨٠ دولاراً)[١].

(١) ATLAS 2018, *Larousse 2018*, pp. 93 et 257.

أ – السعوديّة والولايات المتحدة.

إذا لم يكن متاحاً استعراض تاريخ العلاقات السعوديّة – الأميركيّة بالتفصيل، فمن الأهمية بمكان استعادة الحدث الذي أرسى هذه العلاقات على أسس متينة وثابتة وهو الاجتماع الشهير بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي روزفلت في العام ١٩٤٥. إنّه تاريخ مفصليّ في رسم الخط التاريخي للعلاقات بين الدولتين. ولقد كان التفهم بين القيادتين حول أمرين أساسيّين:

- اعتراف الولايات المتحدة بأهمية المملكة ودورها في منظومة الخليج.
- واعتراف السعوديّة بدور الولايات المتحدة في المحافظة على أمن الخليج.

هذا الدور الأميركي أصبح أكثر وضوحاً ومسؤوليّة بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في العام ١٩٧١. ولكن هذا الانسحاب أرخى بنتائجه على وضعيّة الدول الخليجية، ذلك أن الجانب العربيّ لم يكن قوّةً معسكرة كما هو الجانب الإيراني على يد الشاه. لذلك أسندت إلى الشاه الموالي للغرب مهمّة "شرطيّ الخليج". وقد استغلّ الشاه هذه المهمة والانسحاب البريطاني وعاد إلى طبيعة الفرس التوسّعيّة على حساب العرب في الخليج، فسارع إلى احتلال الجزر الثلاث في الخليج: طمب الكبرى، وطمب الصغرى وأبو موسى التابعة جغرافياً وبشرياً وتاريخياً للإمارات العربيّة. وخلق فجوةً في العلاقات العربيّة – الفارسيّة لا تزال آثارها السلبيّة تشوّه هذه العلاقات إلى الآن !

لم تتغيّر أهداف أميركا في الخليج وان كانت تطوّرت وتحدّدت أكثر بفعل التحوّلات الإقليميّة والدوليّة ويأتي في مقدّمها:

- السيطرة على منابع النفط والغاز.

- السيطرة على البحار والممرّات المائيّة بفعل تواجد الأسطول السابع.
- مواجهة الإرهاب.
- منع تصنيع / والحصول على أسلحة الدمار الشامل (النووي الإيراني والصواريخ).
- الفصل بين الصراع في الخليج والصراع العربي – الاسرائيلي بمعنى العمل على منع الجانب العربيّ وخاصة السعوديّ من استخدام النفط كسلاح سياسي في الصراع العربي – الاسرائيلي، وهو سلاح سيكون استخدامه مؤذياً لأميركا أولاً. وفي هذا يشير البعض إلى موضوع اغتيال الملك فيصل (١٩٧٥) في زمن كيسنجر إذ حاول استخدام النفط كسلاح في وجه إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ !

في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى إشكاليّة أمنيّة – دينيّة في العلاقات بين البلدين وخلاصتها: إنّ ارض المملكة هي أرض مقدّسة تحوي الأماكن الإسلاميّة المقدّسة. ولذا ليس من المقبول مبدئياً إقامة ثكنات عسكريّة فوقها لأبناء ديانات أخرى. ومثل هذا الطرح الذي يعتمده المتشدّدون وضع السلطات السعوديّة والأميركيّين أمام مأزق. ولذا قام الأميركيون وخاصة بعد حرب الخليج الثانية (حرب الكويت وعاصفة الصحراء) بنقل تواجدهم العسكري في المنطقة إلى دول أخرى في الخليج مثل قطر والبحرين !

السعوديّة.. وإيران بين أوباما وترامب !

كيف يمكن فهم وشرح الاستراتيجيّات الأميركيّة في زمن الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب إزاء منطقة الشرق الأوسط عامة، وإزاء المملكة العربيّة السعوديّة والجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة خاصة؟

لقد انتخب باراك حسين أوباما الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة في دورتين: (٢٠٠٨-٢٠١٢) و(٢٠١٢-٢٠١٦) خلفاً للرئيس الجمهوري جورج W بوش. ولقد أثّرت عوامل شخصيّة وإيديولوجيّة واستراتيجيّة في مقاربته لقضايا الشرق الأوسط ومنها:

١ – أنّه أوّل رئيس للولايات المتحدة من أصول إفريقيّة ملوّنة تعود إلى انتماءات إسلاميّة عامّة وشيعيّة خاصة (والده حسين أوباما). وفي تحقيق أجرته صحيفة واشنطن بوست عن أوباما (٢٠١٥/٦/٨) عشيّة طرح إعادة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، أشارت إلى أن جذوره شيعيّة من ناحية والده، وتلقّى دروسه في مدرسة إسلاميّة في إندونيسيا ويكتنف الغموض طريقة اعتناقه للمسيحيّة. وفي استطلاع للرأي في أميركا، أكّد ٥٠ % من الجمهوريّين أنّ أوباما في داخله مسلم. وتذكر مجلّة تايم أنّه لدى فوز أوباما برئاسة الولايات المتحدة، قامت تظاهرة في مدينة الصدر قرب بغداد ورفعت شعار "أصبح لنا أخ في البيت الأبيض". يُضاف إليه أنه اختار إحدى مستشاراته من أصول إيرانيّة وهي سحر نور زاده.

٢ – انعكست أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سلباً على نفسيّته خاصة وأن معظم الفاعلين كانوا سعوديّين وإن لم يكن للسلطة السعوديّة علاقة بالأمر.

٣ – شعوره، بعد انتخابه، بضرورة التوجّه إلى العالم الإسلامي برؤية أميركيّة جديدة وهو ما فعله متوجّهاً إلى المسلمين من على منبر جامعة القاهرة: ليس من مركزيّة المسلمين في المملكة العربيّة السعوديّة حيث رموز الإسلام الحضاريّة المقدسة وليس من الأزهر الشريف حيث رموز الإسلام الفقهيّة الفكريّة. ومثل هذا الخيار

للمكان في رموزه الأكاديميّة، له خلفيّاته الفكريّة والسياسيّة والحضاريّة المسبقة والمقصودة في آن !

٤ – وهو ما يؤكد كلام الصحفي جفري غولدبرغ (Jeffrey Goldberg) في كتابه "عقيدة أوباما" (Doctrine Obama) وفيه يبدو الرئيس الأميركي غير متعاطف مع السعوديّين. وحين يسأله الرئيس الماليزي: "أليس السعوديّون أصدقاء لكم؟"، يجب أوباما: "إنّها مسألة عوّيصة ومعقّدة" (C'est compliqué) [1].

٥ – ويعطي الصحفي غولدبرغ دليلاً على ذلك رفض أوباما قصف نظام بشار الأسد بعد استعماله السلاح الكيماوي عام ٢٠١٣ مع أن قراراً كان قد اتُّخذ في هذا المعنى، لأنّ من شأن ذلك اعتبار القصف عملاً في خدمة السياسة السعوديّة !

٦ – عدم التدخّل في حرب اليمن على قاعدة "أن حرب اليمن ليست حربنا"، كما ترى إدارة أوباما[2].

٧ – ولقد كان أوباما معنيّاً بالسياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط إبان الحرب الباردة وهي المعروفة "باستراتيجيّة التوازن عن بُعد" « Offshore balancing » ولكن الثورة الإيرانية (١٩٧٩) والتدخل الأميركي في العراق (٢٠٠٣) خلقا صعوبة وربّما استحالة في العودة الى هذه الاستراتيجيّة.

٨ — من هنا سعي أوباما لإدخال إيران قوّةً فاعلة للعب دور في الشرق الأدنى وإيجاد توازن استراتيجي اقليمي يذكر من جديد باستراتيجية التوازن عن بُعد، الأمر

(١) *Questions Internationales*, « Arabie Saoudite », op. cit., p. 81.

(٢) Ibid., p. 81.

الذي يسمح له بإعطاء إيران كقوّة صاعدة، دوراً في حلّ مشاكل الشرق الأوسط والصحيح في خلقها وتقرير مصير أممه وهو ما سمح لإيران بالتمدّد والتوسع وخلق البلبلة في معظم دول المنطقة !

١٠– إن اهتمام أوباما وإصراره على التوصّل إلى اتفاق مع إيران حول مشروعها النووي (اتفاق ١٤ تموز ٢٠١٥) يأتي في هذا السياق:

- فهو يمنع إيران من إكمال مشروعها ضمن مهلة محدّدة (حتّى العام ٢٠٢٥).
- وهو يمنحها فرصة لممارسة نشاطاتها الانقلابية في المنطقة تحت ستار وقف مشروعها النووي.
- وهو يفسح في المجال أمامها للانتقال من صناعة الأسلحة النوويّة إلى صناعة الصواريخ البالستيّة.
- وهو يحرّر لها كتلة نقديّة ضخمة سارعت إلى تثميرها في الحركات الانقلابية لدول المنطقة: مساهمةً وتسليحاً وحروباً وتدريباً وتشييعاً من أقاصي الجزيرة العربيّة إلى أقاصي الهلال الخصيب !
- ولعلّ ما يجهله الكثيرون هو أنّه اتفاق مكمل لاتفاق إيران مع منظمة الطاقة النووية الذي عقدته العام ٢٠٠٣ بضغط من الولايات المتحدة وكان الالتزام الثاني في تلك الفترة، تجاه أميركا وإسرائيل هو أن تلتزم الثورة الإيرانيّة بعدم التعرّض لمصير إسرائيل بإسقاط شعار الخميني ! **محو إسرائيل عن خريطة العالم**. وبعد التزام إيران بهذين الشرطين أعطى الرئيس بوش الأمر بإسقاط النظام العربيّ السنّي لصدّام حسين في العراق (٢٠٠٣) وفتح الباب للثورة الإيرانيّة

للتدفّق على المشرق العربي. وكان هنري كيسنجر قد قال: لن نقدّم لإيران هديّة كبرى ما لم تقدّم هي الهديّة المقابلة. وهكذا تمّت الهديّتان لمصلحة إيران وإسرائيل على حساب مصالح العرب !

.. ترامب والانقلاب الكبير

يمكن القول إن سياسة الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب شكّلت انقلاباً كبيراً (١٨٠ درجة) في تحديد علاقته بكلّ من السعوديّة وإيران. بالنسبة لموقفه من المملكة العربيّة السعوديّة، يُشار إلى ما يلي:

أ - نظرته الإيجابيّة إلى أهميّة المملكة إقليميّاً وإسلامياً ودولياً، وبالتالي لا بدّ من التعاون معها على مختلف الأصعدة.

ب - تاكد ذلك وتثبت من خلال زيارة وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى البيت الأبيض، في بداية عهد ترامب، وهي زيارة عمل وبحث وتخطيط ورسم استراتيجيّة مشتركة بين البلدين وليست مجرّد زيارة بروتوكوليّة. والبادي أمام المحلّل أن هذه الزيارة قد أرست الأسس العميقة والمستقبليّة للتفاهم والتعاون الأميركي – السعودي ليس من منظور سياسيّ عارض ومرحليّ، بل من منظور جيو – استراتيجيّ ثابت ومستقبليّ.

ج - والعلامة الثابتة والبارزة لتأكيد مثل هذا التوجّه في منحاه وأهميّته هي في الزيارة التي قام بها الرئيس ترامب إلى المملكة العربيّة السعوديّة، وهي أول زيارة يقوم بها لدولة خارجيّة بعد تسلّمه الرئاسة الأميركيّة. وفي هذه الأولويّة التفضيليّة للمملكة اهتمام خاص وتقدير خاص ورغبة خاصة لإرساء أفضل وأهم العلاقات بين

البلدين على الأصعدة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة. وقد عكست الحجم الضخم للاتفاقات بين البلدين هذه العلاقات الخاصة بل المميّزة بينهما.

د - لقد عكست هذه البادرة رغبة الطرفين في رسم استراتيجيّة أميركيّة سعوديّة مشتركة، في حين سعى الملك سلمان لأن يجعل هذه الاستراتيجيّة تشمل دول الخليج ودول المؤتمر الإسلامي، فدعاها للقاء الرئيس الأميركي في الرياض تعبيراً عن رغبة المملكة الإيجابية لقيام تحالف أميركي – سعودي وتعميم هذا التحالف على العالم الاسلامي انطلاقاً من منظمة العمل الإسلاميّة.

ترامب وحكم الملالي في إيران !

كان الرئيس الأميركي ترامب مناهضاً، بل ومعادياً لنظام الملالي في طهران خلال معركته الانتخابية وبعد نجاحه في الرئاسة:

أ – فهو يصنّف نظام الملالي بأنه جزء أساسي من محور الشر في العالم. وأكثر من ذلك، فإنّ إيران هي مصدر كل الشرور في منطقة الشرق الأوسط: من لبنان إلى سوريا إلى العراق إلى اليمن ودول الخليج. فهي تزرع البلبلة وعدم الاستقرار في مختلف دول المنطقة مستغلّة حالة الفوضى والاضطراب لتأكيد وجودها وهمينتها على المنطقة مستخدمة أربعة أسلحة:

- الصراع المذهبي الشيعي – السنّي.
- النزاع الأمني: الميليشيات الشيعيّة في مواجهة قوى السلطة.
- استغلال واقع الاستبعاد والحرمان لدى الجماعات الشيعيّة المهمّشة.
- الدعم المادي والمعنوي لقوى الرفض والثورة من شيعة وأقليّات.

ب - من نتائج هذه النظرة إلى ممارسات إيران الانقلابيّة وصول الرئيس ترامب ومساعديه المختارين بعناية إلى خلاصة منطقيّة وخطرة في آن، وهي ان إيران تمثّل بنظامها الحالي تهديداً لأمن المنطقة على كافة المستويات. وبالتالي، لا بدّ لأميركا ترامب من العمل على احتواء وشطب هذا التهديد بكافة الوسائل المتاحة !

ج - إنّ أولى الوسائل المناسبة هي منع إيران من امتلاك أسلحة الدمار الشامل: السلاح النووي. من هنا العمل الحثيث للوصول إلى اتفاقيّة السلاح النووي الإيرانية (٢٠١٥ بين طهران والدول الخمس + ١. ولكن الرئيس ترامب رأى في الاتفاقيّة فجوات كثيرة:

- فإيران لم تنفذ بدقة بنود الاتفاقيّة.
- وايران سارعت إلى تطوير سلاح الصواريخ البالستيّة وتوزيعه على حلفائها.
- وإيران تصبح حرّةً بعد العام ٢٠٢٥ من شروط الاتفاقيّة وتعودمن جديد إلى تطوير سلاحها النووي. وترامب هو ضدّ حصول إيران على سلاح نووي بالمطلق. ويبدو في موقفه هذا متأثراً بالقاعدة العسكرية الاستراتيجيّة التي أضافها أرييل شارون إلى قاموس الاستراتيجيّة الاسرائيليّة وهي القائلة: "إنّ كل دولة لا تعترف رسمياً بإسرائيل وتحاول الحصول على سلاح نووي، فإنّ على إسرائيل أن تستخدم القوّة لمنعها من الحصول على هذا السلاح".

د - لكل هذه الأسباب قرّر الرئيس الأميركي سحب موافقة بلاده على الاتفاقيّة النوويّة مع إيران وسط ذهول الدول الأوربية الموقّعة على الاتفاقيّة. وهو انسحاب

ألقى بظلّه على مصداقيّة المعاهدة ودفع بالدول الموقّعة للتفتيش عن إمكانيّة صياغة جديدة لها تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الرئيس الأميركي !

هـ - وتبريراً وتوضيحاً لموقف الإدارة الأميركيّة من إيران على كافة المستويات، عمد وزير الخارجيّة الأميركي مايك بومبيو إلى وضع لائحة باثني عشر شرطاً على إيران التقيّد بها (بيانه في ٢٠١٨/٥/٢١) وهذه الشروط هي التالية:

"١- كشف برنامجها العسكري النووي لما قبل اتفاقية تموز ٢٠١٥.

٢ - وقف جميع أنظمة تخصيب اليورانيوم وعدم إنتاج البلوتونيوم وإغلاق مفاعل المياه الثقيلة في آراك Arak.

٣ - السماح لخبراء الوكالة الدولية للطاقة بالوصول، بدون شروط، لكافة المواقع الإيرانية !

٤ - منع صنع ونشر الصواريخ البالستية والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية.

٥ - إطلاق المعتقلين الأجانب في إيران: أميركين وغير أميركيين.

٦ - إنهاء دعم الجماعات الإرهابيّة بمن فيها حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي.

٧ - احترام سيادة العراق ونزع سلاح الميليشيات الشيعيّة فيه.

٨ - وقف دعم الميليشيات الحوثيّة في اليمن.

٩ - سحب جميع القوات الإيرانيّة من سوريا.

١٠- تخفيف دعم حركة طالبان في أفغانستان وعدم إعطاء المأوى لقادة القاعدة.

١١- إنهاء دعم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، للإرهابيين في العالم.

١٢- وقف تهديد دول الجوار بما يشمل تهديد إسرائيل والصواريخ التي تستهدف العربيّة السعوديّة والإمارات وتلك التي تهدّد الملاحة الدوليّة في الخليج وبحر عمان والبحر الأحمر"[١].

.. وصولاً إلى: فرض حصار على بيع النفط الإيراني.

روسيا بوتين.. والشرق الأوسط

خلال هذا العام (٢٠١٨) يكون الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أمضى ثلاث دورات رئاسيّة في موسكو، وعاصر بل وشارك في الأحداث العالميّة ولاسيّما في منطقة الشرق الأوسط حيث استخدم القوّة العسكريّة الروسيّة في أحداث سوريا وضدّ الدولة الإسلاميّة. ويرى الكثير من المحلّلين للموقف الروسي أن بوتين صاغ لروسيا، في ضوء الواقع الداخلي والدولي، ما سُمّي: "بعقيدة بوتين" (Doctrine Poutine)[٢]، ومن مكوّناتها:

- أن تكون السياسة الخارجيّة لروسيا مستقلّة ومبنيّة على مصالحها الأساسيّة بما في ذلك مواجهة الهيمنة الغربيّة على العالم.
- أنّ روسيا المستقلّة ترسم مسار تطوّرها الاقتصادي بمعزل عن الغرب.
- أنّ روسيا لن تفرض وجودها واحترامها على المستوى الدولي ما لم تكن دولة قويّة بشعبها وسلاحها واقتصادها.

---

(١) بالاستناد إلى صحفة **الشرق الأوسط**، تاريخ ٢٠١٨/٥/٢٢.

(٢) *Diplomatie, Les Grands dossiers*, N° 40, Août-Septembre 2017, « Russie une puissance Incontournable ».

هذه الأسس لعقيدة بوتين تفسّر استراتيجيّة روسيا في الشرق الأوسط وخاصة بالنسبة لعلاقتها بالسعوديّة وإيران وإسرائيل وتركيا. فلكونها سياسة براغماتية، سعى بوتين إلى انتهاج سياسة ترضي السعوديّة وإيران وإسرائيل في آن، لأنّ لروسيا مصالح أساسيّة مع الجميع:

- مصالح اقتصادية نفطية مع السعودية، الجامع فيها منظمة "أوبك".
- مصالح جيو-دينيّة مرتبطة بتأثير السعوديّة كمركزيّة للإسلام السنّي على جمهوريّات آسيا الوسطى الإسلاميّة وفيها أكثر من عشرين مليون مسلم داخل اتحاد الجمهوريّات الروسيّة.
- مصالح جيو-استراتيجيّة مع إيران كقوّة إقليميّة تقود وتختزل الخطر المذهبي الشيعي في الإسلام وتغري كافة الأقليّات في منطقة الشرق الأوسط وتدافع عن نظام بشار الأسد في سوريا.
- العمل على إقامة قواعد عسكريّة على الشاطئ السوري تشكّل قدرة سياسيّة – عسكريّة بيدها لدعم حلفائها وتدمير أعدائها.
- أكثر من ذلك، وقليلون يعرفون ذلك، التزام بوتين تجاه مصير إسرائيل: فهو أول رئيس روسيّ يزور إسرائيل. وأوّل رئيس روسيّ يوافق على استخدام صاروخ روسي لإطلاق قمر صناعي إسرائيلي إلى الفضاء بهدف التجسّس على الدول العربيّة.
- إنّ إقامة تحالف بين روسيا وإيران (الجانب الشيعي) وتركيا (الجانب السنّي) وعقد اجتماعات متلاحقة في استانة لبحث قضايا المنطقة وإيجاد حلول لها يؤكّد المنحى البراغماتي لسياسة بوتين تجاه دول المنطقة. وخصوصاً سعيه لإبراز بلاده كقيادة سياسيّة دوليّة محترمة ومرهوبة الجانب.

- إن دعوة روسيا مؤخراً إلى خروج القوات الأجنبية من سوريا وما أثارته من تفسيرات، ومن ثم جاءت الدعوة لاستبعاد هذه القوى (إيرانيّة، حزب الله...) من جنوب سوريا أي من المناطق المحيطة بدولة إسرائيل، ووقف بيع صواريخ متطوّرة لدول المنطقة، لتظهر مدى تأثير إسرائيل في سياسة الرئيس بوتين بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ناتنياهو إلى موسكو.
- من جهة ثانية، يسعى الرئيس الروسي، لدى كل مناسبة، لإظهار اهتمامه وحرصه على العلاقات الأخويّة مع المملكة العربيّة السعوديّة. وتأتي دعوة وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لزيارة روسيا، وحضور افتتاح الألعاب الأولمبيّة ٢٠١٨، في هذا السياق.

٢ – تحدّيات القوى الإقليميّة.

في كلّ مقاربة للتحديات الإقليميّة (والدوليّة) التي تواجهها المملكة العربيّة السعوديّة، ينبغي القول بل الاعتراف بأن المملكة هي دولة أساسيّة وفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، "وإن منطقة الشرق الأوسط هي في قلب العالم"(١)، على حدّ تصنيف مجلة "العلوم الإنسانيّة". ولئن كان الشرق الأوسط قلب العالم، فإن المملكة العربيّة السعوديّة هي قلب الشرق الأوسط... نحن إذن في قلب القلب. وهذا عائد لثلاثة أسباب رئيسيّة:

الإيمان: مركزيّة الديانة الإسلاميّة.

(١) *Sciences Humaines* : « Comprendre le Moyen-Orient », Hors série, N° 23, Mai-Juin 2018, p. 3.

الموقع: بين القارات الثلاث والممرّات المائيّة الأربعة.

الثروة: النفط والغاز.

أ – إيران و"ملحقاتها": هي التحدّي الإقليمي الأوّل والأكبر للمملكة العربيّة السعوديّة. وقد بينّا الكثير من أسباب ومظاهر وأهداف هذا التحدّي الفارسيّ وملحقاته الإقليميّة من دول (النظام السوري) ومن جماعات (حزب الله في لبنان) والحشد الشعبي (في العراق) والحوثيّون (في اليمن...) في فصول سابقة من هذا الكتاب. ونكتفي باختزال أبعاد هذا التحدّي في أربعة:

- هو تحدٍّ تاريخي فارسيّ – عربيّ.
- وهو تحدٍّ مذهبيّ شيعيّ – سنّي.
- وهو تحدّ جيو–استراتيجي للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط.
- وهو تحدّ اقتصادي للسيطرة على سوق النفط والغاز العالمي.

هذا يعني بالنسبة للسعوديّين أن إيران هي العدوّ الذي تنبغي محاربة نفوذه بجميع الوسائل الممكنة والمتاحة وهو ما أدّى إلى مواجهة شاملة بين البلدين.

أمّا محفزات إيران وملحقاتها في ذلك، فهي:

- التوسعيّة، وهي نزعة امبراطورية فارسيّة بامتياز منذ القدم.
- العدوانيّة: استخدام العنف للوصول إلى الأهداف (الميليشيات والثورة والصواريخ!).

- القرن أوسطيّة: باعتماد رؤية دائريّة للتاريخ الإنساني، رؤية تعتبر أن الماضي هو الكمال وأن الإبداع في الحاضر والمستقبل مجرّد بدعة. المطلوب هو العودة إلى الماضي وليس الذهاب إلى المستقبل.
- المثاليّة: ضرب من الخيال يبعد عن الواقع وهو يولّد شعوراً زائفاً بالقوّة والعظمة يمكن بواسطته التغطية على مركّب النقص الذي كانت، ولا زالت تعيشه إيران في محيطها الديني والبشري – الثقافي منذ القرون الوسطى !

ب – تركيا و"تقلّباتها" !

من الواضح، والطبيعي، أن تركيا (أردوغان) تسعى كدولة إسلاميّة سنيّة كبرى أن تجد لنفسها مكاناً ودوراً مميّزاً في الشرق الأوسط. وهو دور يطاول بالتأكيد المملكة العربيّة السعوديّة. لكن التحوّلات بل التقلّبات التي شهدتها تركيا أردوغان في ابتعادها ومن ثمّ اقترابها من كل من: إسرائيل، وروسيا، وإيران ومن تدخلها العسكري في سوريا والعراق وموقفها من الأكراد وتنسيقها مع روسيا وإيران لمعالجة قضايا المنطقة. وقفزها من ثمة إلى إنشاء مراكز لها في البحر الأحمر على مقربة من السعوديّة.. كل ذلك يؤكّد بشكل واضح، أن تركيا تسعى لأن تفرض نفسها قوّةً إقليميّة وبالتأكيد تسعى لأن تأخذ قسماً غير قليل من هذه القوّة من حساب المملكة العربيّة السعوديّة ! غير أن هذه "القوة" المفترضة لدى تركيا ليست ثابتة ومؤكّدة وحاصلة. فتصوّرات الرئيس أردوغان شيء وإنجازاته على الأرض شيء آخر بما فيها تنسيقاته مع روسيا وإيران حول سوريا والمنطقة.. إنّ العرب هم العرب... والتركمان هم التركمان !!

ج – إسرائيل وحساباتها !

ماذا عن المملكة والتحدّي الإسرائيليّ؟

هذا موضوع دقيق ومعقّد وخطير ولا يُعالج إلّا بوضوح كامل وصراحة كاملة منعاً للاستسهال والاستغلال من جانب القوى المؤيّدة للمملكة أو المناهضة لها. وتكمن عقدة هذه العلاقة في كونها على صلة بالولايات المتحدة التي هي على علاقة حميمة بكلّ من الدولتين! فلقد درج خصوم وأعداء المملكة مؤخراً على اتّهامها بالتقارب من الدولة العبريّة بفعل ضغوط أميركيّة. هذا الاتهام مع ما فيه من نوايا سيّئة يدخل في باب السياسة (La politique) ولا يتعدّاه أبداً إلى باب السياسيّ (Le politique). فالأول يتناول الأمور والمصالح الآنيّة العارضة، وأما الثاني فيتناول الأسس والقيم والمفاهيم الكبرى. هذا يعني أن ما يُراد تصويره في السياسة تقارباً يبقى في السياسي تباعداً.

الدليل الموضوعيّ على ذلك يكمن في التذكير بحسابات إسرائيل الاستراتيجيّة. وهي حسابات تنطلق من السؤال المصيري: ما الذي يشغل بال إسرائيل فعلاً وحقيقةً على مصيرها ووجودها؟

الجواب واضح ولا يحتمل التبديل أو التأويل وهو أنّها ستبقى غريبة عن محيطها ضمن الديمغرافيا العربيّة السنّيّة. وما لم تتحرّر من هذا الكابوس سيبقى وجودها معرّضاً للخطر!

فإلى الذين درجوا مؤخّراً على اتّهام المملكة بواسطة إعلامهم الموجّه بالتقارب مع إسرائيل، وكانوا في الوقت عينه ينقلون انتماءهم وولاءهم من عروبة الخليج إلى ولاية الفقيه الإيرانيّة.. إلى هؤلاء نقول: لن تنالوا من أمرين ثابتين: عروبة المملكة وإسلامها الحنيف. وفي هذين الأمرين يكمن خطّ الدفاع الأول والأخير ضدّ تحدّيات إسرائيل وسواها مهما كان صنف ونوع وحجم هذه التحدّيات !

د – قطر: وتعقيداتها !

تختصر الأزمة مع إمارة قطر بأنها ناتج أمرين:

الأول: مزيج من العقد النفسيّة والماليّة والإعلاميّة والسلطويّة في قطر.

والثاني: حقل الغاز المشترك في الخليج بين قطر وإيران.

وفي ضوء ذلك، يتحدّد حجم الرجال والسلطة كما يتحدّد دور المال والإعلام إمّا في الدفاع عن ربيع العقل العربي وإمّا عن خريف الغاز الإيراني ! في قلب السلطة القطريّة "لا فوقها.. ولا تحتها" !

٣ – تحدّيات الداخل.

إنّ التحديات التي تواجهها المملكة العربيّة السعوديّة في الداخل، هي من الأهمّيّة والشموليّة بحيث تكاد تطغى على تحدّيات الخارج. ذلك أن الوصول إلى تحقيق "مملكة عربيّة سعوديّة جديدة" كما تصوّرها وعمل لها الأمير سلمان بن عبد العزيز طوال ٥٢ عاماً أميراً للرياض وها هو الآن في سدّة الملك يحاول أن يحقّق الأمل الذي طالما حلم به وعمل له طوال حياته في خدمة المملكة مستعيناً بابنه المحبّب الأمير محمد بن سلمان وعلى قاعدة المثل العربيّ الشهير القائل: "إن الولد سرّ أبيه".

سلمان بن عبد العزيز آل سعود: المصلح !

نعتبر بكل بساطة ووضوح أن اختيار الأمير سلمان بن عبد العزيز ملكاً للمملكة عام ٢٠١٥ هو حدّ فاصل في تاريخ المملكة:

١ – إنّنا نقدّر ونحترم جميع السادة الملوك الذين سبقوه من أسرة عبد العزيز.

٢ – إنّنا ننظر بموضوعيّة وتقدير لكل المبادرات والانجازات التي قاموا بها من أجل المملكة.

٣ – إنّنا نأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الداخليّة والإقليميّة والدوليّة التي جعلتهم يختارون المواقف السياسيّة من العام ١٩٥٣ إلى العام ٢٠١٥.

٤ – ولكنّنا نسمح لأنفسنا، من موقع تجربة شخصيّة عشناها ومن موقع تحليل جيو– سياسي عُرفنا به، بأن نلقي الضوء على الجديد الذي أدخله الملك سلمان بن عبد العزيز إلى مكوّنات الحياة السعوديّة: ديناً ودنيا، مجتمعاً وسلطة، قيماً ونظاماً، عصرنة وشفافيّة، إنتاجاً وريعاً، رجلاً وامرأة.. كل ذلك تحت آرمة واحدة: تأمين سعادة الناس في العائلة، في المجتمع وفي الدولة! والسبيل إلى هذه السعادة هو الإصلاح! وهدف الإصلاح هو بناء مملكة عربيّة سعوديّة متجدّدة.

شهد شاهد من أهله!

إنّ التحوّل الحاصل الآن في السعوديّة، والذي سيحصل مستقبلاً، ليس ناتج المرحلة الحاضرة فقط بل هو خلاصة تراكمات ومبادرات وإنجازات حصلت في مراحل سابقة وأسهم فيها متنوّرون في المملكة وفي مقدّمهم الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض وجاء يكمّلها ويحقّقها نجله الأمير محمد بن سلمان.

ما الذي يدفعنا إلى قول ذلك؟

وما الذي يشجّعنا على تأكيد ذلك؟

إنّ ما يدفعنا ويشجّعنا هو تجربتنا الشخصيّة التي عشناها في ومع مجلّة "المستقبل" التي كانت تصدر في باريس ومن خلالها، من خلال مؤسّسها ورئيس تحريرها الزميل نبيل خوري، أمكننا أن نتعرّف إلى الأمير سلمان، أي إلى آرائه ومواقفه وتطلّعاته السعوديّة والعربيّة والإنسانيّة، وإن لم نتعرّف عليه شخصياً إلّا لدى مشاركتنا في مهرجان الجنادريّة في الرياض عام ٢٠١٣.

أجل، هناك أحداث وظروف يجب أن تُروى، لا لنبرز دورنا فيها، ونحن لسنا من هذه الطينة، بل لنبرز الأفكار النيّرة والممارسات الفاعلة التي أطلقها وقام بها الأمير سلمان، وكان في أساس النهضة السعوديّة المعاصرة. والذين عايشوا هذه الأحداث هم شهود على صحة ما نقول وهم كثر وإن كنّا نفتقد زميلنا الكبير المرحوم نبيل خوري الذي تعرّض لحادث صحّي في مطار بيروت الدولي. أجل، هذه المرحلة تستوجب أن "يشهد شاهد من أهله" عليها: وها نحن نفعل خدمة للنهضة والحقيقة والتاريخ!

مجلة "المستقبل في باريس. عام ١٩٧٦ صدرت في باريس مجلة عربيّة سياسيّة أسبوعيّة هي مجلة "**المستقبل**"، مؤسّسها ورئيس تحريرها الزميل نبيل خوري. وكان مقرّها في أحد أرقى شوارع العاصمة الفرنسيّة في بولفار جورج الخامس المتفرّع عن جادة الشان/إيليزيه (Boulevard Georges V – Champs Elysées). ومنذ انطلاقتها أخذت المجلة مركزها ودورها في الصحافة اللبنانيّة والعربيّة ولاسيّما تلك التي لأسباب أمنيّة تصدر في العواصم الأوربيّة. ونظراً للدعم الذي تلقاه المجلة معنوياً ومادياً قرّر مديرها أن يجعلها منبراً لأقلام رؤساء التحرير في الصحف اللبنانيّة والعربيّة، وكان بين كتّابها الزميل سمير عطاالله وأمين تحريرها الزميل شكري نصرالله والزميل أنطوان عبد المسيح.

نبيل خليفه في مجلة "المستقبل".

في العام ١٩٧٨، وفي غمرة الأحداث المفجعة التي شهدها لبنان آنذاك، قرّرتُ، بموافقة العائلة، أن أنتقل من منطقة البترون في شمال لبنان إلى باريس بهدف إكمال شهادة الدكتوراه في السوربون بموضوع "الحضارة العربيّة – الإسلاميّة". وكنت كطالب في الجامعة اللبنانية بين العامين ١٩٥٩-١٩٦٢ قد حصلت على إجازتين: واحدة في اللغة العربيّة وآدابها من كليّة الآداب في الجامعة، والثانية إجازة في التربية كوني من خرّيجي معهد المعلّمين العالي. والآن أسترجع بفخر واعتزاز ومحبّة دور أساتذتي الكبار آنذاك وبينهم في فقه اللغة العربيّة: الشيخ المرجع عبدالله العلايلي والشيخ الشهيد صبحي الصالح والأساتذة بطرس البستاني وفؤاد افرام البستاني والمؤرّخ أسد رستم والأديب أنطون غطاس كرم، وبفضلهم تخرّجت طليعاً لدورة الجامعة للعام ١٩٦٢. ثم عملت أستاذاً للغة العربيّة وآدابها في التعليم الثانوي في مدن: جونيه، وبشرّي، والنبطيّة، وجبيل، ومؤسّساً ومديراً لثانويّة البترون الرسميّة ابتداءً من العام ١٩٦٥. ومنها انتقلت إلى باريس في العام ١٩٧٨.

في باريس، استقبلني صديقي المحبّ أنطوان عبد المسيح وكان يعمل صحفياً في مجلة "المستقبل". ثم عرض عليّ أن أكتب في "المستقبل"، وهو يعرف نشاطي الصحفي والفكري. وعندما قبلت العرض شاكراً، أبلغني أن مدير المجلة يريد أن يتعرّف إلى نوعيّة كتابتي الصحفيّة بأن أكتب له مقالاً. وكانت المرحلة آنذاك تشهد اتفاق كامب ديفيد ونتائجه بين الرؤساء كارتر والسادات وبيغن وكان مؤتمر بغداد رداً على الاتفاق. فكتبت دراسة بعنوان "كل العرب أمام تحدّي كامب ديفيد". وما إن قرأها الأخ نبيل خوري حتى دعاني فوراً للعمل في المجلة وقال لأخي أنطوان عبد المسيح: "هذا ليس مجرّد

صحفي عادي بل هو من مدرسة محمد حسنين هيكل". ووضع الدراسة على غلاف المجلة ومقالة افتتاحيّة لها. (راجع الصورة والنصّ في الملحق) [1]. وأكثر منه عيّنني مستشاراً سياسياً وإعلامياً له في إدارة المجلّة.

مذاك بدأت أتعرّف إلى القضايا من الداخل وخاصة كما كان يطلعني عليها رئيس التحرير وبينها، بل ومن أهمّها، علاقة مجلة المستقبل بالأمير سلمان بن عبد العزيز. فقد كان الأخ نبيل خوري يسافر من باريس إلى الرياض مرتين أو أكثر في السنة للقاء الأمير سلمان ويعود بعدها إلى باريس ليحدّثني عن أفكار وتطلّعات الأمير سلمان، وهو ما أختصره بالعناوين التالية:

أ – أن الأمير سلمان هو راعي المجلة وداعمها ومشجّعها ليس فقط لأسباب سياسيّة آنيّة بل لأسباب استراتيجيّة ليست غريبة عنها جريمة اغتيال الملك فيصل (١٩٧٥) وضرورة تجاوزها والردّ عليها.

ب– طرح فكرة عصرنة الدولة والمجتمع في السعوديّة والعالمين العربيّ والإسلاميّ.

ج – اعتماد الحوكمة العادلة والفاعلة معياراً للدولة العصريّة الناجحة.

د – اعتماد أسلوب الحوار الحضاري بين العرب والغرب وبين السعوديّة وفرنسا خاصة.

هـ – الرهان على المستقبل وليس على الماضي (مجلة المستقبل؟)، مستقبل الشعوب والأمم!

---

(١) مجلة **المستقبل**، السنة ٢، العدد ٨٨، السبت ٢٨ تشرين الأول أوكتوبر ١٩٧٨.

.. هذه بعض العناوين الكبرى التي طالما حدّثني عنها رئيس التحرير نبيل خوري في كلّ مرّة يعود فيها من الرياض حاملاً تطلّعات الأمير سلمان وتوجّهاته وتوجيهاته!

إنطلاقاً من هذه المؤشّرت التاريخيّة، أودّ أن أسجّل ما يلي، والكثيرون على ما أقول شهود:

أ – من أصل مئتي عدد من المجلة عملت فيها خلال ما يقارب الأربع سنوات، كنت كاتب غلاف المجلة في ٦٥ عدداً منها بالإضافة إلى مشاركات في صياغة الافتتاحيّات.

ب – بناءً عليه، كلّفني مدير "المستقبل" بإدارة المركز العربي للدراسات الدوليّة" وهو مؤسّسة أنشأها تابعة للسمتقبل وكتبت فيها دراسات كانت تُنشر في صحف خليجيّة ولاسيّما "الأنباء" الكويتيّة.

ج – دخلنا في مشاركة فاعلة في مشروع "الحوار العربي – الأوربي" زمن الرئيس الفرنسي جيسكار جيستان وكنت أحضر مؤتمرات الحوار في الدول الأوربية بتكليف من المجلة. وقد ترجمت النصّ الفرنسي الأساسي للحوار إلى العربيّة ونشرته المستقبل في عدة صفحات.

إن اهتمامي الخارق بالحوار العربيّ الأوربيّ كان ملفتاً بحيث جعل الأكاديمي الفرنسي الكبير في السوربون دومينيك شيفاليه (Dominique Chevallier) وهو صاحب الكتاب المرجعي عن لبنان بعنوان "مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية الأوربية"[1]، يدعوني ويرغب إليّ أن يكون هو المشرف على أطروحتي

---

(١) Chevallier, Dominique : *La Société du Mont-Liban à l'époque de la Révolution Industrielle en Europe,* Paris, Geuthner, 1971.

في السوربون بعد أن نجحت في D.E.A. واقترح عليّ عنواناً للأطروحة من وحي الحوار العربيّ – الأوربيّ، وهو: « La Méditerranée : Dialogue des Rives ».

د – مع الغلاف الشهير للمستقبل الذي كتبته وهو بعنوان: "فرنسا والعرب: الخيار المفروض"[١] (راجع الملحق)، دخلت الأمور في مسار جديد إذ استدعيت إلى مركز المعلومات والأمن الفرنسي مرّتين. لم أكن بدايةً أعرف السبب ولكن علمت بعدها أن السلطات الفرنسيّة وجدت في هذا المقال دراسة تحليليّة جيو– استراتيجيّة معمّقة للعلاقات الفرنسيّة – العربيّة. وساد لدى هذه السلطات والمسؤولين فيها شعور بأن كاتب هذا المقال لا يمكن أن يكون مجرّد طالب للدكتوراه مسجل في جامعة السوربون، لأنّ في المقال ثقلاً فكرياً يتخطّى ذلك. فقد يكون شخصا له خلفيّاته واعتباراته وانتماءاته: لذا دُعيت للمثول أمام لجنة مزدوجة: ثلاثة أمامي يسألونني وأربعة خلفي يسجّلون الإجابات، وهو استجواب تناول مختلف نواحي حياتي الاجتماعيّة والثقافيّة والفكريّة والسياسيّة والدراسيّة والصحفيّة في لبنان وفرنسا على السواء. ولكي يتأكدوا من مصداقيّة شهادتي عادوا فارسلوا إلى لبنان، بعد عودتي، الآنسة حنّة (Anne)، وكانت مسؤولة عن أمن ساكني البيت اللبناني – الفرنسي في باريس (Foyer Franco-Libanais) فقطعت الحواجز المنصوبة في زمن الحرب للوصول إلى بلدتي حدتون في أعالي بلاد البترون، وذلك تأكيداً لما قلته وأدليت به عن محيطي وعائلتي وانتمائي الاجتماعي والفكري والوطنيّ والثقافي والديني.

(١) **المستقبل**، السنة ٤، العدد ١٥٨، السبت أول آذار / مارس ١٩٨٠.

٥ – في اواخر العام ١٩٨٠ اتخذت قراراً حيّر الكثيرين، بالعودة مع عائلتي إلى لبنان. فقد كان مدخولي الشهري آنذاك /٢١٠٠٠/ فرنك فرنسي (١٣٠٠٠ من المستقبل + ٨٠٠٠ من مركز الدراسات). ولكنني عدت لسببين جوهريّين:

الأوّل وطني: إذ دعاني إلى العودة لخدمة وطني وشعبي إثنان من قادتنا الوطنيين هما: الشيخ بشير الجميّل والدكتور سمير جعجع، وكانا يعرفان ويقدّران أهميّة فكري في الدفاع عن القضيّة اللبنانيّة.

والثاني عائلي: وهو كون زوجتي جويس حاملاً ووقعت في باريس آنذاك حادثة مخيفة: وفاة ستة أطفال بعد ولادتهم في مستشفى التوليد في باريس بمرض عضال غير معروف، فأقفلت السلطات المستشفى لفترة وأجريت الفحوصات وكان بينها جهود الطبيب المعروف جاك روفيه (Jacques Ruffié) واضع كتاب عن فئات الدم لدى اللبنانيّين[١]. وتبيّن أن المرض الخبيث هو مرض الإيدز الذي يكتشف لأوّل مرّة. لذا، ومن باب المفارقات، اخترت أن تكون الولادة في جونيه وليس في باريس!!

و – استمرّيت أكتب في المستقبل إلى أن اشترى حقّ إصدارها الرئيس الشهيد رفيق الحريري وأطلق اسمها على تيّاره السياسي وعلى محطّته التلفزيونيّة وعلى الصحيفة الناطقة باسم تيّاره السياسي.

خلاصة ذلك، أن ما ذكرته عن حياتي الخاصة والعائليّة والصحفيّة لا يدخل كما يُظن في باب "السيرة الذاتية"، بل يدخل في باب "مصطلح التاريخ.. والقائم على

(١) Ruffié Jacques et Nagib Taleb : *Etude Hématypologique des Ethnies libanaises.* Herman, Paris, 1965.

قاعدة وضع أستاذي المؤرخ الكبير أسد رستم أساسها القائل: "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها".

- فانا في هذا الفصل معنيّ بالتحدّيات التي تواجه المملكة العربيّة السعوديّة من الداخل في الزمن الحاضر: تحدّي التغيير.
- وهذه المقاربة، كما يعلم الجميع، يفترض أن تعرض للدور الإصلاحي الحضاري الكبير الذي يقوم به سموّ وليّ العهد الأمير محمد بن سلمان (MBS).
- ومعظم الذين يعنون بأفكار ومشاريع الأمير محمد الإصلاحيّة يقفون عندها ولا يلاحظون العلاقة القائمة بينها وبين أفكار ومشاريع والده الملك سلمان حتى قبل ولادة الأمير محمد في العام ١٩٨٥.
- ولأنني كصحافي ومفكّر استراتيجي ودارس للحضارات كنت في طليعةالذين بلوروا فكر الأمير سلمان عبر مجلة "المستقبل" و"المركز العربي للدراسات الدولية" في باريس بين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي.. وكانت صلة الوصل بيننا مدير التحرير نبيل خوري، وفي هذا إشارة واضحة وحاسمة إلى المنحى الإصلاحيّ الكامن في شخصيّة الأمير سلمان والمتمثّل عملياً في إدارته لإمارة الرياض لمدّة ٥٢ عاماً.
- وفي اعتقادي المتواضع، وفي متابعتي ومراقبتي للأحداث داخل السعوديّة وحولها منذ السبعينات إلى الآن، لا يمكن، بشكل عام، فهم الرؤى والتصوّرات والإجراءات الفكريّة والعمليّة التي يقوم بها الأمير محمد، والتي سيقوم بها، إلّا بالعودة إلى تاريخ والده ونظرته إلى أمور المملكة ومفهوم الحكم والسلطة والدولة فيها. من هنا أكرّر الشعار العربيّ القائل: "الولد سرّ أبيه". فالأمير محمّد هو سرّ أبيه الملك سلمان!

محمّد بن سلمان: رجل الثقة والرؤية!

في ٢٣ كانون الأول / يناير من العام ٢٠١٥، توفي الملك عبدالله بن عبد العزيز فنودي بأخيه، ولي العهد، الأمير سلمان بن عبد العزيز ملكاً على المملكة العربيّة السعوديّة. اختار الملك الجديد ابن أخيه الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد، وابنه الأمير محمد ولياً لوليّ العهد. وفي ٢١ حزيران من العام ٢٠١٧ اتّخذ الملك سلمان قراراً بإعفاء ابن أخيه الأمير محمد بن نايف من ولاية العهد وتعيين ابنه الأمير محمد ولياً للعهد. هذا القرار اعتبر تحوّلاً مهمّاً في نظام ولاية العهد وبالتالي في انتقال السلطة داخل المملكة العربيّة السعوديّة.

ما هي في اعتقادنا الاعتبارات التي كانت وراء اتخاذ الملك سلمان لمثل هذا القرار؟

هذا القرار المفصليّ في تاريخ السلطة والأسرة الملكيّة الحاكمة في المملكة العربية السعودية لم يكن قراراً متسرّعاً او اعتباطياً أو عاطفياً، بل هو قرار له أبعاده النفسيّة والإيديولوجيّة والتاريخيّة. فالأمير سلمان عاصر اخوته الملوك لأكثر من نصف قرن وهو أمير للرياض. لم يكن في الملك ولكنه كان بحكم شخصيّته وموقعه في صلب الحياة السعوديّة. لقد كان من جهة يحترم أصول الحياة العائليّة في السلطة فلا يتدخّل ولكنّه كان يتابع ويراقب عن كثب ما يجري داخل الأسرة الحاكمة ومن خارجها. لم تكن لديه الحصانة "الديمقراطيّة" لكي يشير إلى ما يتألّم منه ويعلنه وهو أمير، ولكنّه الآن، وهو ملك يسعى لأن يصحّحه جذرياً ومباشرة بواسطة شرعيّته السلطويّة ومساعديه في الحكم وفي مقدّمهم نجله الأمير محمد.

لماذا الأمير محمد بن سلمان؟

أ – لأنه شخص يثق به والده. فهو، كما في كلّ عائلة، الابن المفضّل والمدلّل لدى أبيه!

ب – لأنّه شخص ذكيّ ومثقّف وديبلوماسيّ وعمليّ ويتمتّع بالكاريسما!

ج – لأنّه شخص تشرّب عن والده مبدأ التغيير في السلطة قبل الوصول إليها.

د – لأنّه الشخص الذي يقبل التحدّي ويذهب حيث لا يجرؤ الآخرون!

هـ – لأنّه شخص منفتح على حضارات الأديان والأمم. ومع أنه درس الحقوق في المملكة (في جامعة الملك سعود – الرياض) لا في هارفرد ولا في أوكسفورد، فهو يجيد التعبير عن فكره وآرائه ومواقفه بصراحة ودقّة ووضوح.

و – لأنّه يمثّل في شخصه وفكره استمراريّة الخط "السلمانيّ" في الإيمان والمعتقد والسلطة والممارسة. ذلك أن المطلوب فعلاً من الملك سلمان لا أن يورّث السلطة لشخصٍ فقط، بل قبلها أن يورّث مفهوماً جديداً للسلطة العادلة ومضمونها وممارستها وبهذا يكون منطقيّاً مع نفسه أولاً قبل الآخرين!

.. هذا لا يعني أن الجميع، من أسرة حاكمة وأمراء، كانوا مبتهجين ومؤيّدين لهذا التعيين، وهذا أمر طبيعيّ، ولكن الاعتراض عليه كان صعباً وضعيفاً، لماذا؟ لسبب جوهريّ: وهو أن معرفة الجميع بالأمير سلمان وبدوره وتاريخه ومواقفه ونزعته الإصلاحيّة، هذه المعرفة كانت تؤكّد المعنى الحقيقي والمغزى الحقيقيّ لاختيار نجله الأمير محمد لولاية العهد. فهو ليس مجرّد خيار عائلي عاطفي، بل هو قبل ذلك وفوق ذلك خيار إصلاحيّ متعلّق به مصير جميع العائلات السعوديّة وليس مصير عائلة سلمان بن عبد العزيز فقط. إنّه هديّة ثمينة إلى جميع الأُسَر السعوديّة وخاصة إلى الشبيبة السعوديّة الراغبة في التقدّم والتطوّر. بهذا

المعنى خرج تعيين الأمير محمد وليّاً للعهد من نطاق "الأمّ" إلى نطاق الأمّة والأمم!.. ولقد صار الأمير محمد الشاب الأكثر حضوراً وتعبيراً عن الجيل الثالث في أسرة الملك عبد العزيز آل سعود!

رؤية 2030 VISION
المملكة العربيّة السعوديّة.

تتألف الرؤية من نصّ في ثمانين صفحة. يبدأ بتعهّد الملك سلمان بن عبد العزيز وفيه: "هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، سأعمل معكم على تحقيق ذلك"[١]. ثم كلمة صاحب الرؤية الأمير محمد بن سلمان، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في المملكة، وفيها: "يسرّني أن أقدّم لكم رؤية الحاضر للمستقبل التي نريد أن نبدأ العمل بها اليوم للغد بحيث تعبّر عن طموحاتنا جميعاً وتعكس قدرات بلادنا"[٢].

في الرؤية مقدّمة واربعة أقسام:

١ – المقدمة حول المملكة العربيّة السعوديّة "التي حباها الله مقوّمات جغرافيّة وحضاريّة واجتماعيّة وديمغرافيّة واقتصاديّة".

٢ – القسم الأول: بناء المجتمع الحيوي بقيمه الراسخة وبيئته العامرة وبنيانه المتين.

---

(١) **الرؤية**، ص ٥.

(٢) **الرؤية**، ص ٦.

٣ – القسم الثاني: بناء الاقتصاد المزدهر: بفرصه المثمرة، واستثماره الفاعل وتنافسيّته الجاذبة، وموقعه المستقل.

٤ – القسم الثالث: الحاجة إلى وطن طموح حكومته فاعلة ومواطنه مسؤول لبناء هذين المجتمع والاقتصاد.

٥ – القسم الرابع: كيف نحقق رؤيتنا؟ والجواب عبر البرامج التنفيذيّة في كافة قطاعات الأمّة: السلطة والاقتصاد والمال والتكنولوجيا...

والملفت في ختام هذه الرؤية أن الأمير محمد يعتبرها "الخطوة الأولى.. وسنستمر بإطلاق برامج جديدة خلال السنوات القادمة.. مع مراجعة وتقويم أدائنا"[1]. وفي هذا الكلام أمران مهمّان جداً:

الأول: أن الرؤية غير محدّدة، إلا مرحلياً، بزمان معيّن (العام ٢٠٣٠). فهي منفتحة على الحياة والتاريخ أمام رؤى مستقبليّة جديدة!

الثاني: أنها خاضعة للتقويم والنقد ككلّ عمل إنسانيّ. إنّها تصوّر خاضع للاختبار والتجربة.

لماذا رؤية ٢٠٣٠؟ وما هي أهدافها؟

١ – يمكن اختصار الهدف العام لرؤية ٢٠٣٠ (١٤٥٢ هـ) بأنها "حجر الزاوية في طموح الأمير محمد بن سلمان لبناء أمّة سعوديّة جديدة لم تعد قائمة على

---

(١) **الرؤية**، ص ٨٠.

العلاقات القبليّة ولا على تفاهمات العائلة المالكة وإنّما على اقتصاد منوّع قائم على مبدئي: الفعاليّة والجدارة"[1].

٢ – تنطلق الرؤية من هاجس اقتصادي هو بالضبط وضعيّة اقتصاد المملكة في تبعيّته لمصدر واحد هو المداخيل النفطيّة التي وصلت الى ٩٠ % من الدخل في الميزانيّة السعوديّة. وهو أمر لا يجب أن يستمرّ، ولا يمكن أن يستمرّ لأنّ للنفط أوقاتاً وآجالاً كما لكل الثروات الطبيعيّة لدى الأمم!

٣ – ما العمل؟ والجواب في طموح الأمير محمد لإعادة اكتشاف (Réinventer) وبناء الاقتصاد السعودي على اسس جديدة، لا بمعنى شطب الدخل النفطي من ميزانية السعوديّة، بل بمعنى:

– ترشيد هذا الدخل عند نسبة معيّنة من عائدات الدولة.

– تفريغ هذا الدخل، فلا يبقى اقتصاد المملكة خاضعاً لمدخول ريعيّ فقط هو اقتصاد النفط.

– إدخال قوى الأمّة الفاعلة في عمليّة الإنتاج الاقتصادي ممثّلة بالقطاع الخاص بكل مكوّناته ومقوّماته ونشاطاته. مما يخلق توازناً جديداً وصحيحاً داخل الاقتصاد السعودي ويفتح أمامه أبواب المستقبل لعصر ما بعد النفط!

– الانتقال فوراً من التنظير إلى التطبيق وذلك "بالتجرؤ" على شركة أرامكو «ARAMCO» السعوديّة، إحدى أكبر الشركات في العالم وطرح نسبة ٥ %

---

(١) فتحية دازي هاني: "محمد بن سلمان: وعد بعصر جديد" في:
Questions internationales, op. cit., p. 54.

من ميزانيّتها للخصخصة وبهذا القرار يكون الأمير محمد قد أصاب ثلاثة عصافير بحجر واحد:

- فتح الباب أمام تدقيق حسابات الشركة منذ تأميمها عام ١٩٨٠.
- نقل رأسمال بمليارات الدولارات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في العمل والانتاج.
- والأهم والأخطر في كل ذلك هو ما صرّح به الأمير محمد في مقابلته مع الإيكونوميست[1]، إذ أعلن عن إرادته في كسر الاحتكار الذي تمارسه العائلات الكبرى "التي سمنت واغتنت على ظهر الدولة منذ أكثر من ستين سنة".

– خلق جهاز كفوء يتّسم بالفعالية والجدارة والشفافية والمناقبيّة في مختلف مفاصل الدولة الاقتصاديّة، وخاصة أرامكو والبنك المركزي بهدف تنويع الاقتصاد السعودي وأمامه نموذجان: إمارة دبي وسنغفورة.

– السعي لبناء دولة سعوديّة لا تخضع للقبليّة والمحاصصة بل للإدارة الرشيدة العاملة لتجديد الحياة السعوديّة في مختلف المجالات: الثقافية والاجتماعيّة والاقتصاديّة، ويأتي في هذا الإطار القرار بالسماح للمرأة السعوديّة بقيادة السيّارة وانعكاسه الإيجابي على الحياة العامّة.

– معالجة ومواجهة عاملين سلبيّين يقفان ضدّ هذا التوجّه:

(١) *The Economist*, 6 janvier 2016.

- عامل دينيّ يتمثّل بكبار الأصوليّين في الوهّابية ومثل هذا الموقف، على أهميّته وربّما خطورته لا يبلغ حدّ تهديد مسار وليّ العهد واستمرار مشروعه الإصلاحي على كافة المستويات متسلّحاً بسمعة والده المشرّفة لدى مختلف الأوساط الدينيّة الوهابية التي تعرف بالضبط خط الحدود التي ينبغي أن تقف عندها في المعارضة.
- عامل سياسيّ عائليّ يتمثّل بقرار احتجاز عدد من أفراد العائلة المالكة من الوزراء والأمراء ورجال الأعمال والإفراج عنهم تباعاً بعد استرجاع أموال للدولة. إنّ محدوديّة ردود الفعل على قرار خطير كهذا تعود إلى ثلاثة اعتبارات:

أولها: أنهم جميعاً يدركون بأن الأمير محمد لم يكن ليتخذ مثل هذا القرار لو لم يكن الملك سلمان موافقاً عليه.

وثانيها: إنّهم جميعاً يدركون، بأن الأمير محمد وإن لم يتابع تواريخ حياتهم لصغر سنّه، فإن الملك سلمان يعرف بالتفصيل وحتى بالأرقام هذه التواريخ: بالممارسات والصفقات!

وثالثها: أنهم جميعاً يدركون، بأن ما يطلب منهم من استرجاع أموال تحصّلت بكسب غير مشروع، إنما تعود إلى مرجعيّة شرعيّة هي الدولة السعوديّة!

في الخلاصة، إن رؤية الأمير محمد ٢٠٣٠ هي رهان تاريخيّ لرجل ستكون له كلمة في مصائر الشرق الأوسط والعالم:

- فهو الرجل المفتاح لقيام سعوديّة عربيّة جديدة.

- وهو الصورة الجديدة للأسرة السعوديّة المالكة: بالعلم والعمل.
- وهو رجل الديبلوماسيّة والحوار مع القوى الدوليّة: من أميركا ترامب غرباً إلى روسيا بوتين شرقاً مروراً بأوروبا لاسيّما فرنسا ماكرون وسطاً.
- وهو المسلم الأكثر واقعيّة وفاعليّة لعصرنة إسلام معبّر حقاً عن مبدئي: الاعتدال والوسطيّة.
- وهو الخطّ بل السد الأقوى والأهم لدى العرب للوقوف في وجه الاستراتيجيّة التوسعيّة الإيرانيّة للهيمنة على دول المشرق العربي بل على الشعب العربي في كل مكان !

.. كثيرون في هذا العالم لم يستسيغوا توجّه الأمير محمد الحداثي! حتى الغرب المسيحي الخاضع بجيوبوليتيك الأديان يرى في إسلام العام ٢٠٥٠ خطراً ديمغرافياً على حضارة الغرب المسيحيّة.

وإسرائيل يهمّها أبلسة أهل السنّة العرب لتبرير عدم قدرتها على التعايش معهم. وإيران ترى في السعوديّة وأميرها الحاجز الأكبر الذي يمنعها من التوسّع لتحقيق أهدافها الإقليميّة.

والمتطرّفون الإسلاميّون، حتى داخل السعوديّة، يتضايقون من إضعاف تشدّدهم بوضع اليد على المجتمع السعودي.. الإسلامي. وكذلك المتضرّرون من شفافيّة الحكم ووقف الصفقات ليسوا مرتاحين لوقف عمليّات الاستغلال.

.. وكلّ هؤلاء وسواهم يحسبون منذ الآن انه، بعد عمر مديد للملك سلمان، سيكون لديهم ملك شاب لسلطة قد تمتدّ لعقود آتية بإذن الله!

.. لكلّ هذه الاعتبارات، نجزم بأن الأمير الشاب محمد بن سلمان هو منذ الآن، بل ومن قبل، وعلى امتداد الزمن الآتي سيكون الرجل الأكثر استهدافاً وتعرّضاً للمخاطر من قوى وجهات كثيرة في العالم!

لذا، ندعو له بالخير ونتمنّى أن يحفظه الله وأن يشمله بحمايته ورعايته!

فصل الختام

محاولة لفهم ما يجري في الشرق الأوسط:

الخلاصات.. التحدّيات.. والأمثولات !

قبل الدخول في موضوع الخلاصات والتحدّيات والأمثولات التي تقدّمها للباحث أحداث الشرق الأوسط الجارية والمستمرة، أودّ التذكير والتعويل والتأمّل في ستة أمور تتعلّق بالشرق الأوسط أطلقها استراتيجيّون ورجال سياسيّون، وهي تشكّل القاعدة الجيو-استراتيجيّة التي ينبغي البناء عليها والتنبّه لها، لفهم وتحليل ومعالجة قضايا المنطقة:

أوّلها: إن الشرق الأوسط هو "قلب العالم".

ثانيها: إنّ الشرق الأوسط هو "بؤرة تفجير العالم" (La poudrière du Monde)

ثالثها: إنّ إسقاط النظام العربيّ – السنّي في العراق عام ٢٠٠٣ على يد الأميركيّين هو بالتأكيد أهمّ تحوّل جيو-استراتيجي في المنطقة.

رابعها: ما قاله وزير خارجيّة بريطانيا السابق وليم هيغ لل BBC: "إن ما يحدث حالياً في الشرق الأوسط هو حدث القرن الحادي والعشرين **الأكثر أهميّة** حتى يومنا هذا. وأعتقد أنه سيلزمنا ربّما عقود حتى نرى نهايته"[١].

خامسها: تصريحان للرئيس السوري بشّار الأسد:

- "إن الشرق الأوسط الجديد لن يبدأ من الخرائط ولا من الحدود بل سيبدأ من العقول ومن القلوب. ولاحقاً بعد أن تكتمل هذه الخرائط في قلوبنا وعقولنا، سيقومون بعمليّة إسقاط لها على الخرائط وعلى الأرض"[٢].
- ".. خلال عشر سنوات أخرى سنرى خريطة أفضل بكثير من الخريطة الحاليّة التي نعيش فيها"[٣].

سادسها: أكثر من تصريح لمسؤولين إيرانيّين، وخاصة من الحرس الثوري، يقولون فيها إنّ إيران "صارت تسيطر حتى الآن على أربع عواصم عربيّة هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء".

أولاً: الشرق الأوسط وجيوبوليتيك الأديان والحضارات

الشرق الأوسط هو مهد الديانات الابراهيميّة التوحيديّة الثلاث: اليهوديّة والمسيحيّة والاسلام. إن حوار الأديان للوصول إلى فهم الآخر وليس لإقناع الآخر هو

---

(١) نشرته صحيفة L'Orient - Le Jour بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠.

(٢) **الأخبار والحياة** ٢٠١٠/٢/٢٦ (من مؤتمر صحفي مع الرئيس الإيراني أحمدي نجاد).

(٣) **الأخبار** ٢٠١٠/٥/١٠ (من مؤتمر صحفي مع الرئيس التركي رجب أردوغان).

مسألة فكريّة لاهوتيّة لا تقوم على النصوص الإنشائيّة بين ممثّلي الأديان، بل تقوم على فهم مشترك علميّ وموضوعيّ لنظرة كلّ دين إلى مفاهيم أساسيّة في كلّ ديانة وهي في رأينا سبعة، شئنا أن نوجهها إلى مؤتمر الأزهر للحوار الإسلامي – المسيحي عام ٢٠١٧ ونكتفي الآن بإيراد عناوينها المعبّرة:

١ – الإطلاقيّة والكونيّة (Absolutisme et Universalité)

٢ – الشموليّة (Globalisation)

٣ – الوحدانيّة (Unicité)

٤ – التماميّة (Intégrité)

٥ – التاريخانيّة (Historicité)

٦ – المحوريّة الأخلاقيّة (Pivot moral)

٧ - النهائيّة (Finalité)

.. هذه هي العناوين الأساسيّة لكل حوار مسيحي – إسلامي. وهي تشكّل بذاتها أطروحة متكاملة !

ثانياً: هاجس الخطر الديمغرافي

هناك هاجس مشترك يشكّل محفّزاً لقوى ثلاث:

١ - إسرائيل التي صارت تخشى بطون النساء الحوامل المسلمات العربيّات (بمعدّل ٣،٥/٧ كمعدّل للخصوبة) بأكثر ممّا تخشى قرقعة السلاح.

٢ – إيران التي تعيش في هاجس الأقلويّة الإسلاميّة بحيث لا يشكّل الشيعة في العالم الإسلامي سوى ١٥ % (٢٢٥ مليوناً)، في حين يشكّل السنّة نسبة ٨٥ % (١،٣٧٥ مليار وثلاثماية وخمسة وسبعون مليوناً). من هنا سعيها لتعديل هذه النسبة جغرافياً وديمغرافياً ومذهبياً.

٣ – العالم المسيحي من روسياإلى أوربا وصولاً إلى أميركا والذي صارت لديه نقزة من العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر خاصة وأن المسلمين سيصبحون ابتداء من العام ٢٠٥٠ أكبر ديانة في العالم. وفي هذا تحدّ حقيقي للغرب المسيحي دينيّاً وحضاريّاً وجيوسياسيّاً. (جيوبوليتيك الأديان) وفيه تأييد لموقف إسرائيل! .. هذا الهاجس المشترك يفسّر إلى حدّ كبير طبيعة الحروب والأحداث التي تشهدها المنطقة منذ ثماني سنوات، وهي تفسّر بشكل مباشر ما يقع من أحداث في سوريا طوال هذه الفترة. وهي أحداث تطرح عملياً مصير ثمانية عشر مليون عربيّ مسلم سنّي في سوريا (من أصل ٢٣ مليوناً هو عدد سكّانها) وهو رقم يهدّد إسرائيل ديمغرافياً ويقف حاجزاً أمام تمدّد إيران في المنطقة (الهلال الشيعي)، ويشكّل عائقاً أمام قيام فدراليّة الدويلات الأقلويّة المشرقيّة! وقاعدتها الدولة العلويّة! .. لقد أصبحت الديمغرافيا سلاحاً أساسياً وفاعلاً في رسم الاستراتيجيّات الدوليّة المعاصرة! فما القول في المنطقة التي فيها أكبر حشد أقلّويّ في العالم: منطقة الشرق الأوسط وفيها ٥٩ أقليّة دينيّة ومذهبيّة وعرقيّة ولغويّة!

ثالثاً: الاستراتيجيّة التوسّعيّة الإيرانيّة: حدودها.. ومداها!

إن جميع الأحداث والمؤشّرات والدلالات تشير إلى / وتؤكد أنّ القيادة الإيرانيّة بزعامة خامنئي هي امتداد لقيادة الإمام الخميني، ليس في طروحاتها المذهبيّة فقط، بل في أهدافها الاستراتيجيّة التوسّعيّة على حساب جيرانها ولاسيّما العرب... وعرب الخليج بشكل خاص وعرب المشرق بشكل أخصّ:

١ – **استراتيجيّاً:** هي مصرّة على اعتبار الخليج "خليجاً فارسياً" ومصرّة أيضاً على احتلال الجزر الثلاث فيه والعائدة ملكيّتها إلى دولة الإمارات العربيّة المتحدة، ومصرّة ثالثاً على التباهي بسيطرتها على مضيق هرمز أحد أهمّ شرايين الاقتصاد العالمي ومن ثمّ السيطرة بواسطة الحوثيّين في اليمن على مضيق باب المندب. وهي مميّزات استراتيجيّة تعطي إيران أهميّة أكبر في المحافل الدوليّة.

٢ – **سياسيّاً وعسكرياً:** اعتماد تكتيك الميليشيات حيثما أمكن في دول المشرق والجزيرة ومن ثمّ تحويل هذه الميليشيات إلى قوى عسكريّة تعدّل في ميزان القوى مع العرب السنّة وتتجاوزها حيثما أمكن لترسي أنظمة قريبة من / أو موالية لِ إيران في دول المشرق العربي وهو معنى تباهي زعامات إيران بأنّها اصبحت تسيطر على أربع عواصم عربيّة: بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء. معنى ذلك أن قوى سياسيّة – عسكريّة في هذه الدول صارت تعمل بإمرة وتوجيه حكم "ولاية الفقيه" في طهران وليس بموجب شرعيّتها الدستوريّة، قوى تستعمل الصواريخ البالستية الإيرانيّة ضد السعوديّة عبر اليمن.. وتهدّد بأسلحة الدمار الشامل!.

٣ – **مذهبيّاً:** يعمل النظام الإيراني على توسيع وتعميم المذهب الشيعي: عقائديّاً واحتفاليّاً (مناسبة كربلاء) وإيديولوجيّاً (مواجهة إسرائيل والغرب) وإنشاء المراكز

الدينيّة الشيعيّة والتوكيد على فكرة أساسيّة في عقيدة الشيعة وهي علاقتهم بالله من خلال مفهوم الإمامة وبالتالي فهم أهل مناعة في الحق لأنّهم: حزب الله.. وأنصار الله !

٤ – **عرقيّاً:** بمحاربة وتهميش واستبعاد القوى العربيّة في مراكز القرار والسلطة. وأكثر من ذلك، اقتلاعهم من دولهم وارضهم وتجييرها لسواهم وتهجيرهم إلى مختلف اصقاع العالم. وهذه مسألة ظاهرة للعيان تمّ الردّ عليها في العراق مهد القوميّة العربيّة بموقف مقتدى الصدر (العروبة أولاً) ولكنها في سوريا مثلاً تتمثل في اقتلا ع الناس من الأرض ثم اقتلا ع الأرض من الناس ومن ثمّ استبعاد الناس والأرض أي المواطنين والوطن وصولاً إلى النتيجة المأساوية: "نحو شعب بديل في وطن بديل". ففي أية جهة يضع آل ثاني أنفسهم ودولتهم القطريّة؟ السؤال بذاته يشكّل إدانة تاريخيّة لهم! .. فالأوطان ليست سلعة في سوق الدولار.. وليست "جزيرة" في محيط العالم الواسع !

٥ – **اقتصادياً:** تعرف إيران أن دورها في منظمة "أوبك" هو دور ثانوي وان الدور الأوّل والأساس هو للمملكة العربيّة السعوديّة. لذا تجهد كي تكون لها كلمة وازنة في المنظمة. كما تجهد في إبراز دورها في سوق الغاز حيث تمتلك أحد أكبر حقول الغاز في العالم مع دولة قطر وهو ما يسمح لها بأن تجرّ قطر آل ثاني وتبعدها عن محيطها العربي. وفي الحالتين فإن الدخل الوطني لإيران من النفط والغاز مقسوماً على عدد سكانها المرتفع (في حدود ٩٠ مليوناً) يجعل الدخل الفردي قريباً من خمسة آلاف دولار أي ربع أو عشر ما هو في معظم دول الخليج العربيّة. فإذا أضفنا إليه مفاعيل متطلّبات السياسة التوسعيّة وهي دفع

الأموال إلى الميليشيات والفئات والجهات الموالية لها، أمكن فهم التدنّي الكبير في الدخل الفردي لدى المواطن الإيراني وبالتالي ثورته الحاليّة على نظام الملالي وتظاهراته واحتجاجاته. فهو يرى ثروته تنهار بين يديه وتُستعمل في غير مكانها المناسب. ليس ذلك فقط، بل إنّ مثل هذه السياسة تضعه في مواجهة مع قوى كبرى مثل الولايات المتحدةالقادرة،بعد انسحابها من اتفاق النووي (٢٠١٥) اتخاذ عقوبات اقتصاديّة على إيران جعلت عملتها في الحضيض (هبوط ٥٠ %: ٨٦ ألفاً للدولار) وهو وضع أشعل البازار: أي الحياة الاقتصادية الإيرانيّة!.. ومعناه دقّ ناقوس الخطر !

رابعاً: المملكة العربيّة السعوديّة والعالم الإسلامي: الرؤى.. والتحدّيات !

بعد سقوط القطبيّة الثنائيّة (الأميركيّة – السوفياتيّة)، وعجز القطبية الفرديّة الأميركيّة عن احتواء الوضع العالمي، بدأ العمل جدّياً لصياغة نظام عالميّ جديد ومعه نشأت محاولة حثيثة لإيجاد مكان ودور للعالم الإسلامي في هذا النظام. وهو دور كان مستبعداً ومغيّباً في الماضي لأسباب دينيّة وإيديولوجيّة واستراتيجيّة وهو يبرز الآن على الساحة الدوليّة كحاجة مصيريّة نظراً لثقة وأهميّة العالم الإسلامي في ميزان العلاقات الدوليّة من جانب، ونظراً لدور الدور الإسلاميّة وفي مقدّمها المملكة العربيّة السعوديّة في بلورة وإبراز هذا الدور من جانب آخر.

١ – يمثّل العالم الإسلامي في موقعه الجغرافي، عالم الوسط من أندونيسيا إلى المغرب. ومن يسيطر على عالم الوسط يسيطر على العالم كما كان يقول هنري كيسنجر.

٢ – ويمثّل العالم الإسلامي في ثروته نحو ثلثي ثروة العالم من النفط بما يعني التحكّم بالحضارة الإنسانيّة.

٣ – ويمثّل العالم الإسلامي في عدد سكانه أكثر الجماعات البشريّة زيادةً ديمغرافيّة وتكوينةً شبابيّة (معدّل الاعمار بين ٢٠–٣٥). وهو سيصبح الديانة الأولى في العالم ابتداءً من منتصف القرن الحادي والعشرين.

٤ – وهو العالم الذي يشهد أكثر أنواع الحروب والصراعات بين مكوّناته وبين قوى خارجيّة ودوليّة، أعطت لنفسها الحق بالتدخل العسكري في بعض دوله، وفرض رأيها وإرادتها بقوّة السلاح على شعوب هذه الدول.. ونموذجه الأبرز هو سوريا.

٥ – وهو العالم الذي تسعى أكثر من جهة، وخاصة بواسطة أجهزتهاالسريّة والعلنيّة، لتشويه صورته وأبلستها لأسباب دينيّة – حضاريّة، ومذهبيّة واستراتيجيّة. من هنا السعي لتشويه صورة هذا العالم بغير ماهو عليه وكأنّه عالم للتعصّب والرجعيّة والإجرام وبالتالي هو مصدر الجماعات التي تمارس أعمالاً إرهابيّة في الغرب وفي العالم.

٦ – إنّ العلّة الكبرى للعالم الإسلامي السنّي هي افتقاده لاستراتيجيّة ماكرو عالميّة يمكنه بواسطتها أن يواجه التحدّيات سواء من الدول الكبرى أم من الأقليّات الإسلاميّة وغير الإسلاميّة. إن غياب هذه الاستراتيجيّة يعود بأسف إلى واقع موضوعي وهو أن السنّة كانوا ولا زالوا هم السلطة في العالم الإسلاميّ من زمن الخلفاء الراشدين إلى الآن. هذا الوضع يجعلهم غير مهتمّين بصياغة فكريّة تبلور إيديولوجيّاً نظرتهم إلى الحياة والفكر والسلطة، مكتفين بكلمتين من القرآن الكريم وهما انّهم: أهل الاعتدال والوسطيّة !

٧ – في نصيحة منّا لزعيم سنّي نصحناه بضرورة قيام مؤسّسة فكريّة إسلاميّة تبادر فوراً إلى:

– صياغة استراتيجية تستجيب لمركزية عالم الوسط السنّي.
– تؤدلج عبر فكر علميّ واضح وتفصيليّ لمعنى الاعتدال والوسطيّة في المفهوم الإسلاميّ.
– تحدد موقع العالم الإسلامي في النظام العالمي الجديد.
– وتبرز دور مرجعيّتين إسلاميّتين: الأزهر والمملكة العربيّة السعوديّة في بناء مفهوم عصريّ للإسلام وقيام دولة إسلاميّة حديثة نموذجها السعوديّة، تعبّر مثلاً عن ربيع عربيّ إسلاميّ جديد !

٨ – إنّ ما تشهده المملكة العربيّة السعوديّة بقيادة جلالة الملك سلمان ونجله الأمير محمد من توجّهات ومشاريع ورؤى وممارسات إصلاحيّة تلتقي مع قيادة أزهريّة منفتحة وعصريّة بقيادة الشيخ أحمد الطيّب شيخ الأزهر.. ليشكّلا معاً الحلقة الحضاريّة الأبرز والأهمّ لقيادة العالم الإسلامي نحو المستقبل.

.. باختصار، كان كارل فون كلو شغيتز يقول: "إن الذي لا يتوقّع الأمور البعيدة يعرّض نفسه للمآسي القريبة".. وهو ما يواجهه العالم الإسلامي اليوم بجميع دوله ومؤسّساته ومذاهبه. إنّ كلّ القوى الإسلاميّة، في جميع أنحاء العالم عامة، وفي الشرق الأوسط خاصة، مدعوّة للخروج من دوّامة المناكفات السياسيّة إلى المنجزات الجدّية التي تطبع تاريخ الشعوب. كما يقول هيغل: "سيأتي يوم تتوقّف فيه الثرثرة

السياسيّة فلا يبقى فيه من مكانٍ إلّا لنشاط العقل والقلب والروح كتعبير عن جديّة التاريخ".

هذا النشاط، "نشاط العقل والقلب والروح"، هو المطلوب من كافة القوى العاملة بجديّة وتفانٍ لرفعة الإنسان العربيّ على كافة المستويات وفي جميع المجالات. إنّ لديها الكثير من النشاط والعمل كي تبلغ ذروة الطموحات المنذورة لها والجديرة بها: دينياً ومدنياً!

إنّها حجر الأساس في إرساء البناء الروحيّ والفكريّ القادر على إنجاح قيم المحبّة والخير والتقدّم الكامنة في أعماق العقل والقلب والروح للعالم العربيّ. إنّها القِيَم التي حسمت وتحسم النتيجة في كل صراع "عربيّ – فارسيّ" عبر التاريخ!

"... وقُلِ اعملوا".

ملحق الوثائق



بعد اربع سنوات حرب: اي لبنان... اي لبنانيين؟

السنة ٢ العدد ٩١
السبت ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨
2e ANNÉE N° 91
SAMEDI 18 NOVEMBRE 1978

المستقبل

AL MOSTAKBAL
HEBDOMADAIRE D'INFORMATION

أسبوعية سياسية

الوجه الآخر لقرارات مؤتمر بغداد

FRANCE 5 F.F. • U.K. 60 P.

قمة بغداد

كل العرب أمام تحدي "كامب ديفيد"

لكي نفهم السياسة فتش عن الاقتصاد٠٠٠ ولكي نفهم الاقتصاد فتش عن السياسة! امران متلازمان متفاعلان يؤثر كل منهما في الآخر٠ فلكي نفهم موقف مصر السياسي علينا ان نعرف وضع مصر الاقتصادي٠ وهذه صورة مصغرة ومعبرة عن واقع مصر الاقتصادي:

١ـ خرجت مصر من حرب حزيران ١٩٦٧ منهوكة القوى سياسيا وعسكريا واقتصاديا وهي ترزح تحت ديون الاسلحة للاتحاد السوفياتي٠ وقد ظلت هذه الديون في ارتفاع بعد استلام الرئيس السادات الحكم حتى بلغت حدود ١٤ مليار دولار في اواخر العام ١٩٧٦ مما اوصل مصر الى حافة الافلاس٠

٢ـ يضاف الى ذلك أن سياسة الانفتاح التي تبناها الرئيس السادات لم تحقق النتائج المرجوة بدليل أن سعر الليرة المصرية انخفض بمعدل ٢٠٪ عام ١٩٧٧ فارتفعت اسعار المواد المستوردة كما ارتفعت اجرة اليد العاملة مما اربك الاقتصاد المصري وخاصة الصناعي بقطاعيه: العام والخاص٠

٣ـ ومن جهة ثانية فأن احد أهم ركائز الاقتصاد المصري وهو زراعة القطن بدأ يواجه صعوبات بسبب انخفاض سعر الليرة وغلاء الاسمدة وتناقص الاراضي المزروعة مما اضعف الثقة الدولية بهذا الاقتصاد وأربك الكثير من المشاريع التي كانت مقررة للتنفيذ كمشروع الاهرام قرب القاهرة ومشروع العامرية قرب الاسكندرية٠

٤: ان النتيجة الحتمية لكل ذلك هي أن مصر ستواجه، وقد واجهت، ارتفاعا كبيرا في نسبة المواد المستوردة مما اوقع الميزان التجاري المصري في عجز فاضح!

٥: والنتيجة الحتمية الثانية لذلك هي أن اليد العاملة المصرية ستروح تفتش لها عن عمل مربح في سوق العمل العربية وهكذا فقد هاجر من مصر ما بين الثلاثة واربعة ملايين عامل للعمل في الخارج وهم يؤلفون نسبة عالية تكاد تعادل خمس اليد العاملة المصرية٠

هذه هي الصورة الاقتصادية لمصر بخطوطها العريضة آثرنا فيها عدم الدخول في التفاصيل وهي كثيرة ومتشعبة!

في مقابل هذا الخط البياني الانحداري للاقتصاد المصري كان يرتسم خط بياني انحداري تماثلي هو الخط السياسي لمصر:

١: ان القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن بالاجماع بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، والذي قبلته مصر وتبعتها الدول العربية، هذا القرار هو في حقيقته هزيمة سياسية كبرى تعادل في خطورتها بل تفوق الهزيمة العسكرية التي لحقت بمصر والعرب في حرب حزيران ١٩٦٧٠ والسبب في ذلك هو أن هذا القرار، بالاضافة الى اعتباره الفلسطينيين مجرد "لاجئين"، بدّل محور الصراع العربي ـ الاسرائيلي٠ اذ ان محور الصراع كان "القضية الفلسطينية" فأصبح بموجب القرار ٢٤٢ "استعادة الاراضي المحتلة للدول العربية"، وبدل ان تكون فلسطين هي المشكلة، صارت الدول العربية المجاورة لاسرائيل هي المشكلة٠ ومن جهة ثانية فقد ربط هذا القرار بين الانسحاب من الاراضي المحتلة: والاعتراف بحدود آمنة وثابتة لاسرائيل"٠

٢: لقد شعر العرب بما لحق بهم من هزائم على الصعيدين العسكري والسياسي في حرب حزيران٠٠٠ وفي مجلس الامن٠ فكان الرد من خلال مؤتمر الخرطوم بمثابة تعويض نفسي ومعنوي عن الهزيمة حيث رفعت اللاءات الثلاثة المشهورة: لا للاعتراف باسرائيل: لا للمفاوضات؛ لا للصلح٠ غير أنه لم تمض ثلاث سنوات على ذلك حتى اضطر الرئيس عبد الناصر لقبول مبادرة روجرز التي كانت تعني "القبول بالحل السلمي على اساس المفاوضات" وكان هذا يعني إلغاء "من قبل مصر لمقررات مؤتمر الخرطوم٠ وغداة حرب اكتوبر وافقت الدول العربية في مؤتمر الجزائر (عدا ليبيا والعراق) "على قيام مفاوضات عربية ـ اسرائيلية في جنيف" ومسحت بذلك وبشكل جماعي مقررات مؤتمر الخرطوم في لاءاته المشهورة٠

٣: عاشت مصر خلال حكم الرئيس السادات ما يمكن تسميته فترة "انعدام الوزن السياسي" أو فترة "التجريب": تجريب انواع الديمقراطيات والاشتراكيات٠٠٠ والانظمة٠ من ديمقراطية الشعب الى "ديمقراطية" الحاكم٠٠٠ ومن الحزب الواحد الى "تعدد المنابر"٠ ومن الاشتراكية الى "الانفتاح"٠ ومن دولة المخابرات الى دولة "حكم القانون"٠ ومن دولة الخبراء الى دولة "العلم والايمان"٠ ومن دولة الفساد الى دولة "العيب"!، غير ان كل هذه التجارب الديمقراطية سرعان ما تنحسر بحيث ان ما يعطى من حريات شكلية في الصباح بالليمن كان يسترد عند المساء بواسطة اجهزة الامن باليسار٠

٤: والاخطر من ذلك هو أن مصر خرجت منهوكة القوى بشريا واقتصاديا من الحروب مع اسرائيل وصار همها الاساسي أن تفتش عن لقمة العيش٠٠٠ انها لم تعد متحمسة كثيرا (على صعيد القاعدة الشعبية خاصة) لأن تنطلق الى العالم العربي وتقوم بدورها العربي، لقد كان الانفتاح الاقتصادي هو المقابل للانغلاق السياسي٠ وهكذا نشطت في مصر "الدعوة المصرية" و"الدعوة الاسلامية" واصطدمت مع بقايا "الدعوة العربية" من العهد الناصري٠٠٠ وتشابكت خطوط الصراع الايديولوجي السري والعلني بحيث قاد هذا الوضع الى شبه ضياع على صعيد القيادة السياسية٠ وهذا ما سميناه "حالة انعدام الوزن السياسي"٠ فاذا اضفنا الى هذه الحالة حالة "انهيار الوزن الاقتصادي"٠٠٠ ادركنا ان مصر، خلافا للمظاهر كانت تقف على حافة الانهيار٠٠٠ ولا بد لها من مخرج أو حل!٠٠٠ وتأتي زيارة الرئيس السادات لاسرائيل بمثابة مؤشر لهذا الحل!

وتأتي اتفاقات كامب ديفيد بمثابة مدخل الحد٠ اي بمثابة باب "لخلاص" مصر من محنتها!!

غير ان السؤال الجوهري الذي يبقى مرتسما أمام الجميع هو: هل يمكن القول بأن اتفاقات كامب ديفيد هي باب الخلاص الحقيقي الذي تفتش عنه مصر في محنتها!؟

■ ثانيا: في النتائج:

بعد هذا العرض الموجز جدا للوضعين السياسي والاقتصادي اللذين قادا مصر الى كامب ديفيد، ما هي الاستنتاجات والتوقعات التي يمكن ان نراها نحن في الأفق٠٠٠ او على بساط الواقع الملموس؟

في اعتقادنا، ونحن هنا لا نرجم بالغيب، وانما ننطلق من معطيات تاريخية؛ في اعتقادنا ان النتائج المترتبة على مثل هذه الاتفاقات كثيرة وخطيرة باكثر مما نتصور٠

١: ان اتفاقات كامب ديفيد قد ارست حجر الاساس في بناء السلام الاميركي ـ الاسرائيلي للشرق الاوسط وافريقيا٠ انها تعني عمليا قيام تحالف بين اميركا واكبر دولة عربية على حدود افريقيا الشمالية الشرقية: اي مصر واقوى دولة عسكرية في قلب العالم العربي على حدود النفط اي اسرائيل٠

٢: انها من وجهة نظر تاريخية تعني نهاية

□ اولا: تحديد اهدافهم:

ان العرب لن يستطيعوا ان يظلوا في حالة الغموض والالتباس دون ان يعرف بالتمام ماذا يريدون وماذا يقبلون وماذا يرفضون!

واذا كان الرئيس السادات قد بدا وكأنه تجاوز الآخرين على صعيد الرأي العام العالمي؛ فلأنه قد حدد اهدافه بدقة ووضوح ومشى نحوها٠ انه انسان يعرف ما يريد حتى وان كنا نناقضه في ما يريد٠ فهل ان جماعة "التصدي" يعرفون حقا: بدقة ووضوح، ما يريدون؟

واذا كان علينا ان نتجرأ ونطلب منهم واليهم ان يحددوا لنا اهدافهم لقلنا ما يلي:

أ : على "المتصدين" ان يحددوا موقفا نهائيا وواضحا من وجود اسرائيل: نقبلها (ضمن اية حدود وبموجب اية شروط) أو نرفضها (على اي اساس!)

ب: وعلى المتصدين ثانيا، وبالاستناد الى موقف فلسطيني واضح؛ ان يحددوا موقفا نهائيا وواضحا من معنى قولنا "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"٠ اين تبدأ واين تنتهي٠ وماذا تشمل؟ ذلك ان هذا التعبير هو في جوهره مختصر حياة شعب في وجوده ومستقبله وليس مجرد شعار يرفع في المؤتمرات وبشكل جواز مرور تستخدمه الانظمة للوصول الى السلطة او للاحتفاظ بها!!

ج: وعلى "المتصدين" ثالثا ان يحددوا موقفا نهائيا وواضحا من اسباب "كامب ديفيد" اي من الوضع الاقتصادي الاجتماعي في العالم العربي (ومصر خاصة) والذي قاد الى مثل هذه الاتفاقات٠ ان التصدي الحقيقي لمقررات كامب ديفيد ليس في التصدي لنتائجها بل في التصدي لاسبابها٠ ان هذا الأمر يطرح على بساط البحث بكل حدة موضوع الوحدة العربية المرحلية والتعاون الاقتصادي العربي٠٠٠ ولا مجال للدخول في التفاصيل!!

د : وعلى "المتصدين" رابعا ان يحددوا موقفا نهائيا وواضحا ليس فقط من اسباب كامب ديفيد بل ومن مسببيها: الافرقس والابعدس٠ وهنا ينبغي التذكير بأن المطلوب ليس التشهير والتجريح٠٠٠ هذه اساليب هزيلة تسيء الى القضية باكثر مما تفيد٠ انها سلاح الضعفاء٠ والصحيح هو أن الرئيس السادات (وهو من الافرقس) يمثل من خلال كامب ديفيد موقفا سياسيا معينا٠ وعلى المتصدين ان يمثلوا موقفا سياسيا مناقضا مع ذكر الاسباب والمبررات، والأخذ بعين الاعتبار الارادة الحقيقية للشعب المصري وعلاقة ذلك باوضاعه الاقتصادية والاجتماعية٠ والصحيح ايضا هو أن الرئيس كارتر: في هذه العملية، لا يمثل فقط وكما قيل بسطحية "موقف الامبريالية الاميركية" انه في الحقيقة يمثل موقف الغرب٠٠٠ انه يمثل الحضارة الغربية٠ ولعله من الاهمية بمكان بالنسبة للمتصدين ان يضطروا الى تحديد مواقفهم ليس فقط من اميركا وهذا أمر يبدو عسيرا بل ان يحددوا مواقفهم من الحضارة الغربية كلها في علاقتها بالعالم العربي٠٠٠ وهذا امر اكثر عسرا! ذلك انه من الحمق ان نتصور ان بامكاننا "اسقاط" السياسة الغربية من حياتنا العادية بشطحة قلم وكفرة غضب، في حين ان هذه السياسة هي جزء من حضارة تلف وجودنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبشري وتتسلل الى اتسام وجودنا وتمسك بالمفاصل الاساسية؛ وحتى الثانوية: في حياتنا اليومية!!

□ ثانيا: اختيار وسائلهم٠

بعد تحديد الاهداف يأتي دور اختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها٠ واذا نظرنا الى طبيعة الاهداف المرسومة وجدنا أنه من الضروري ان تكون الوسائل من التنوع والفاعلية والمرونة، بحيث تسمح بتحقيق الاهداف التي وضعت لأجلها٠ والوسائل تكون عادة على نوعين:

□ وسائل عسكرية (يدخل ضمنها النضال العسكري والمقاومة والحرب النظامية٠٠٠)

□ ووسائل سياسية (تدخل ضمنها بلورة المواقف واتخاذ المبادرات في المحافل المحلية والدولية٠٠٠)

والنوعان، كما هو واضح ومعروف، يتمم احدهما الآخر٠ غير ان اختيار احد النوعين يخضع، في الواقع العربي المعاصر؛ لعاملين:

١: ما يمكن أن يقدمه لنا الآخرون (وخاصة الاتحاد السوفياتي)٠

٢: ما يمكن ان نقدمه نحن٠٠٠ اي الانسان العربي٠

■ ما يقدمه الآخرون

بالنسبة لما يمكن ان يقدمه لنا الآخرون؛ وخاصة الاتحاد السوفياتي، فقد لاحظنا انه منذ الاعلان عن اتفاقات كامب ديفيد، ارتفعت اصوات في العالم العربي تدعو للاستنجاد بالاتحاد السوفياتي ولاقامة "اتفاقيات دفاعية معه"٠ ولقد كان هذا الأمر محور مناقشات كثيرة ومهمة في الاجتماعات التي عقدت عقب رحلة الرئيس السادات الى القدس، وعقب اتفاقات كامب ديفيد٠ ونوجز الكلام حول هذه النقطة بملاحظتين:

الاولى: انه اذا كان على العرب كما رأينا ان يحددوا موقفهم من الحضارة الغربية فان الخلاف السوفياتي ـ الغربي هو خلاف عقائدي وليس خلافا حضاريا ذلك ان الماركسية هي بنت الحضارة العربية بامتياز!

الثانية: ان الاتحاد السوفياتي، كما يبدو، ليس مستعدا للدخول طرفا اساسيا وفاعلا في هذا الصراع٠ واذا كان لنا ان نذكر بعض الاسباب التي حملتنا على مثل هذا الاستنتاج لاعطينا العلامات التالية:

أ : ان موقف الاتحاد السوفياتي من اتفاقات كامب ديفيد كان على العموم موقفا مرنا وشبه متحفظ!

ب: ان زيارة الرئيس الاسد الى موسكو ممثلا لجبهة الصمود، على ما يقال، لم تلاق الاستجابة التي كانت متوقعة: بحيث ظل السوفيات على موقفهم المتحفظ٠

ج: ان موقف الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن وتبنيه القرار رقم ٤٣٦ حول وقف اطلاق النار في لبنان له ابعاده السياسية بالنسبة لدولة هي عمليا الأقرب اليه والحاملة الاولى لعبء التصدي لمقررات كامب ديفيد٠

د : وتأتي زيارة الرئيس هواري بومدين الاخيرة للاتحاد السوفياتي كتأكيد لكل ذلك على اساس ان الرئيس بومدين هو رجل "المساعي الحميدة" بين السوفيات والعالم العربي٠

ويبدو لدى المراقبين ان الاتحاد السوفياتي يتجه؛ او انه اتجه نحو شبه طلاق مع الانظمة العربية القائمة٠ فقد كان له مع كل نظام عرس وقرص٠ وراهن على جميع الانظمة العربية تقريبا فخذلته وكان افضل استعمال للاسلحة التي قدمها لهذه الانظمة هو انها استعملتها لذبح الشيوعيين! هذا لا يعني ابدا ان الاتحاد السوفياتي تخلى عن العالم العربي٠ انه في صدد اعادة تقييم لسياسته العربية على اساس دعم الاحزاب الشيوعية العربية وليس دعم الانظمة العربية٠٠٠ وتلك هي الوسيلة التي نجحت في افغانستان واليمن الجنوبية٠٠٠ واثيوبيا!

والخلاصة: ان الاتحاد السوفياتي سيقدم بالتأكيد دعما معنويا سياسيا٠ ودعما محدودا في نطاق المواجهات الساخنة! فهو يفضل ان يتفاهم مع الولايات المتحدة حول ما يتصل بالشرق الاوسط!

٠٠٠ اذن فالعبء الاساسي ملقى على اكتافنا نحن٠ ماذا نستطيع ان نقدم من أجل تحقيق اهدافنا؟

٠٠٠ لو دعي بعض علماء الاجتماع الى الاجتماعات التي عقدت والتي قد تعقد للبحث في موضوع "التصدي" لكامب ديفيد، لأفتى هؤلاء العلماء (علماء الاجتماع) بأن المطلوب منا نحن العرب هو ما يلي:

أ : ان نقدم الفهم الكافي لمعنى المأزق التاريخي الذي نحن فيه٠ في اسبابه وابعاده ومخاطره واهدافنا في الرد عليه٠

ب: ان نتحلى بالايمان الصحيح لانتصار افكارنا وان نظهر الصلابة الكافية لمواجهة العاصفة وأن نتمرس بالقوة المعنوية غير المحدودة والقوة المادية المتوفرة للاحتفاظ بمواقعنا تمهيدا لأخذ مواقع جديدة في ظروف مناسبة٠

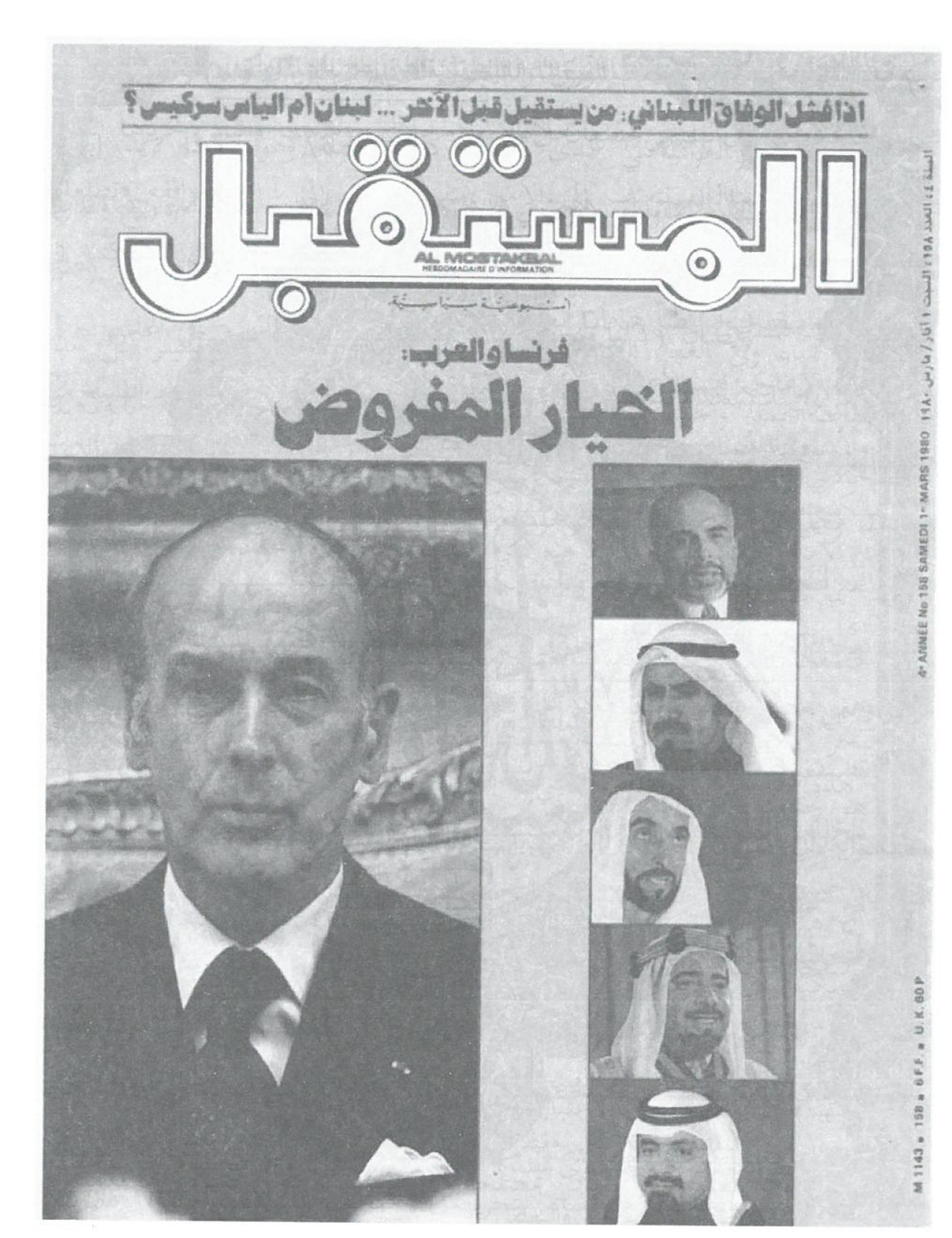
ج: ان نرتفع فوق نوازعنا الاقليمية والحزبية والشخصية ونعمل من ضمن آفاق المصلحة العربية العليا التي تواجه اصعب امتحان في تاريخها٠

د : ان نحشد الطاقات الفعلية (وليس الشكلية والدعائية) القائمة على مؤسسات فعلية ديمقراطية قوية لأنها مبنية على اساس ارادة الانسان العربي الحر٠ فلا وسيلة للنصر خارج مجتمع الحرية في العالم العربي٠

هـ : ٠٠ هذا يفترض منذ الآن السعي لخلق انسان عربي جديد ومجتمع عربي جديد يدرك وجوده التاريخي الحضاري هوية ودورا وقيما٠ هذا الانسان وهذا المجتمع هما الرد الوحيد، على المدى الطويل، القادر على التصدي الحقيقي الفعّال لاتفاقات كامب ديفيد في اسبابها ومفاعيلها٠

٠٠٠ سيقال ان هذا صعب٠٠٠ وأنه بحاجة الى زمن قد يطول! والجواب: أن مشكلتنا الاساسية هي هذه: نستعذب زمن الفراغ والسهولة ونخشى زمن الامتلاء والصعوبة!٠٠٠ أليس خير لنا ان نحقق انتصارا وان متأخرا، يعادل معنى وجودنا ونحفظ هذا الوجود٠٠٠ من أن لا نحقق النصر ابدا!؟

"ورب ضارة نافعة"!■



موضوع الغلاف

بقلم نبيل خليفة

فرنسا والعرب:

الخيار المفروض

لا وجود لرواسب ماض اليم في اللاوعي الجماهيري الخليجي ضد فرنسا!

الحوار العربي - الاوروبي: المتطلبات السياسية .... والاقتصادية!

هل تنطلق فرنسا في مغامرة حلف التقدم مع العالم العربي؟

الجمهورية الخامسة: من المبادىء .. الى تنظيم العلاقات، الى تثمير التعاون!

■ "منذ اليوم، وحتى الاعوام الخمسين القادمة، او بعدها بكثير او قليل، سيفقد البترول من الخليج. ولكن الغرب سيعيش هذه الاعوام الخمسين، وبالتالي عليه ان يحمي شواطئ الخليج ذلك المركز الجيوبوليتيكي للقاء بين اسيا الوسطى والبعيدة من جهة وبين اوروبا الغربية والمتوسطية من جهة ثانية. لقد اثبت التاريخ ان الخليج، مع البترول وبدونه، يسترجع مع كل جيل اهمية لا تضاهى بالنسبة لكل قوة ذات دور عالمي".

هذا الكلام لجان جاك بربي الاستاذ في جامعة باريس، قيل منذ عشرين عاماً في كتابه حول الخليج... وها هو الآن يأخذ كامل اهميته التاريخية بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الى بعض دول الخليج العربية. ولئن كان من المفروغ منه ان للخليج اهمية حيوية واستراتيجية غير عادية وقد جاءت احداث افغانستان لتزيد من تأكيد ذلك، فإن المهم في هذا الكلام هو دور القوى العالمية في الخليج وبالتالي دور فرنسا هناك. والاسئلة التي تطرح نفسها على صعيد هذه الزيارة هي التالية:

□ هل لفرنسا دور في الخليج؟ ولماذا؟
□ ما هو هذا الدور، وما هي عناصره ومكوناته؟
□ ما هي العقبات الداخلية والخارجية التي تعترض التعاون العربي - الفرنسي؟
□ واخيرا ما هي التطلعات الى مستقبل هذا التعاون، ليس فقط على النطاق العربي - الفرنسي، وانما على النطاق العربي - الاوروبي؟

ان الكلام على دور لفرنسا في الخليج العربي لا ينفصل، بل لا يمكن ان ينفصل، عن دور فرنسا في العالم العربي ككل. ذلك ان الخليج العربي هو جزء اساسي من هذا العالم المترامي بين المحيط والخليج. ولئن اختلفت المعطيات السوسيولوجية والسياسية والجغرافية بين منطقة عربية واخرى، فإن الاهتمامات الاساسية والمطامح الاساسية تكاد تكون متقاربة سواء في المشرق ام في المغرب. ولقد سعت فرنسا دائما لكي يكون لها وجود في الخليج. ولكن هذا الوجود ظل وجودا رمزيا اكثر مما هو وجود فعلي، واقتصر على كل من ايران وعمان. لقد كانت السياسة الانكليزية شديدة الحساسية تجاه كل وجود فرنسي في الخليج وجاءت بعدها السياسة الاميركية لترث ما هو اكثر من هذه الحساسية: لترث الارباح البترولية الضخمة. وليس من قبيل الصدف ان تكون بريطانيا قد ساهمت بشكل ناشط وسافر في اثارة الاوضاع في لبنان وسوريا ضد فرنسا خلال عهد الانتداب والاندفاع في "الدفاع" عن مطالبهما الاستقلالية باعتبار ان ذلك يقتلع النفوذ الفرنسي نهائيا من شرقي المتوسط ويبعده عن مناطق النفط الحساسة لتسود فيها المصالح الانكليزية وحدها. وهكذا تكون فرنسا قد ابعدت عن خيرات المشرق لترث متاعب المغرب!

بعد الحرب العالمية الثانية ظلت علاقة فرنسا بالعالم العربي علاقة مواجهة لا علاقة تفاهم. وجاءت ثورة الجزائر ثم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لتزيد من ترسيخ الصورة الاستعمارية لفرنسا في العالم العربي، على انه مع استلام الجنرال ديغول السلطة في فرنسا تبدلت الأسس التي قامت عليها السياسة الفرنسية لأن الرئيس الفرنسي انطلق في تحديد سياسته الفرنسية الجديدة من ثلاثة اهداف: الاستقلال - والسلام - والتعاون. وبناء على هذه الأسس، وعلى الرؤية التاريخية للجنرال ديغول بدأ عهد جديد في العلاقات الفرنسية العربية.

فلقد سعى الجنرال ديغول الى ايجاد تقارب مع العالم العربي بالاعتراف باستقلال الجزائر وبالتشديد على الحياد في الصراع العربي - الاسرائيلي وبيناء سياسته العربية على المعطيات الستراتيجية - السياسية والاقتصادية - البترولية والثقافية - الانسانية النابعة اساسا من الوضع الجيوبوليتيكي - الاقتصادي لكل من فرنسا والعالم العربي. ذلك ان فرنسا كانت دائما ذات توجه متوسطي، سواء في سياستها ام في اقتصادها ام في ثقافتها.

ان نظرة سريعة الى السياسة العربية لفرنسا تؤكد ان هذه السياسة مرت خلال العهود الثلاثة في الجمهورية الخامسة (ديغول - بومبيدو - ديستان) بالمراحل التالية:

١ - مرحلة ارساء الأسس العامة لسياسة فرنسا تجاه العالم العربي زمن حكم الرئيس ديغول.

٢ - مرحلة تنظيم العلاقات الفرنسية - العربية واكمال اتصال فرنسا بالعالم العربي (وخاصة بدول الخليج) زمن الرئيس بومبيدو. ففي نيسان (ابريل) ١٩٧٢ قام الوزير الفرنسي ليبكوفسكي بزيارة الى الكويت والبحرين وقطر والامارات (ابو ظبي) وتم افتتاح بعثات دبلوماسية فرنسية في الدول الثلاث الاخيرة". وقد اكدت هذه البلدان استعدادها لزيادة التعاون مع فرنسا، في حين اكد الوزير الفرنسي "ارادة فرنسا بالمساهمة في تقدم وازدهار المنطقة".

٣ - مرحلة تثمير التعاون العربي - الفرنسي زمن الرئيس الحالي ديستان، باعطاء هذا التعاون محتوى تاريخياً مصيرياً باعتبار ان التعاون العربي - الفرنسي (والاوروبي) ليس مجرد مصلحة عابرة، بل هو في نطاق المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية المستقبلية هو ضرورة حياتية تؤكد حتمية التكامل في المصير العربي - الفرنسي (والاوروبي).

هذه المراحل الثلاث لا تؤكد فقط انتقال العلاقات العربية - الفرنسية من الأسوأ الى الأحسن، بل تؤكد فوق ذلك انتقالها من طور المبدأ الى طور التطبيق، ومن طور التفاهم الى طور التعاون فالتكامل.

ان استيعاب العرب (عرب الخليج خاصة)


ديستان: رجل التطلعات المستقبلية

للدور الفرنسي يعود الى عدة اسباب نذكر منها:
١ - انه لا وجود لرواسب ماض اليم في اللاوعي الجماهيري الخليجي ضد فرنسا (وان كانت هذه الرواسب متواجدة لدى عرب المغرب).
٢ - انه لا وجود في الوعي (واللاوعي) الخليجي لحساسية ضد الهيمنة الاستعمارية الممكنة لفرنسا هناك في حين ان هذه الحساسية موجودة ضد الهيمنة الاميركية.
٣ - انه لا وجود لخلاف ايديولوجي جذري مع فرنسا كما هو الحال مع السوفيات.
٤ - ان فرنسا، منذ عهد الجنرال ديغول وحتى اليوم بدأت تشق لنفسها طريقاً ثالثاً بين الجبارين، ومن الطبيعي ان تستقطب الى جانبها تلك الدول او المناطق التي يشتد فيها النزاع والتنافس بين الجبارين لأن مثل هذه الدول لا تستطيع لوحدها: منفردة ومجتمعة، ان تحقق استقلالها السياسي والعسكري والاقتصادي في ظل الضغوطات القاسية عليها. انها والحالة هذه بحاجة الى سند دولي في ظل الضغوطات القاسية عليها. انها والحالة هذه بحاجة الى سند دولي متين يؤمن لها غطاء دولياً (من منظور التعاون وليس الهيمنة) سياسياً على صعيد العلاقات الدولية، وعسكرياً على صعيد التسلح واقتصادياً على صعيد الاستيراد والتصدير ومستقبلياً على صعيد الثقافة والتكنولوجيا. وبين القوى الدولية القادرة على القيام بهذا الدور تأخذ فرنسا (ومعها اوروبا) مركز الصدارة بالنسبة لدول الخليج وتليها اليابان في نطاق الاقتصاد والسلع، دون ان تملأ دور فرنسا على الصعيدين السياسي والعسكري.

على ان هذا الدور الفرنسي في الخليج لا يمكن فهمه او فصله عن موضوع البترول. فالبترول هو العامل الحاسم حالياً في تحديد استراتيجية الدول الصناعية في الخليج وفي مقدمتها فرنسا. فبسبب اهمية البترول الاقتصادية صار الخليج جزءاً من المناطق الحيوية


ديغول: ارسى المبادئ.

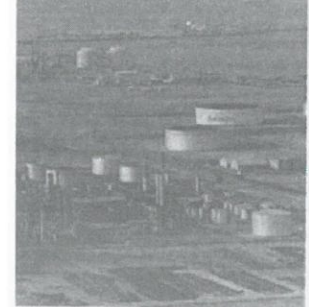
لأمن الدول الصناعية. على ان الموقف الفرنسي (السياسي - الاقتصادي) انطلق في محورين متكاملين:
١ - على النطاق العالمي برزت محاولة لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.
٢ - وعلى النطاق الاقليمي برزت فكرة الحوار العربي - الاوروبي.

... وفي النطاقين كان الصدام مع الولايات المتحدة (سياسياً واقتصادياً) امراً محتماً. وخلاصته: ان الستراتيجية الفرنسية (وكل استراتيجية لدولة صناعية) هي في الوصول الدائم الى منابع النفط اطول زمن ممكن وباقل اسعار ممكنة. لكن الصراع في الشرق الأوسط بين الاوروبيين (فرنسا وبريطانيا خاصة) حول مناطق النفوذ والتمسك بها وربانتها؛ تحول مع الجلاء الفرنسي - البريطاني الى فراغ ملأه النفوذ الاميركي السياسي والاقتصادي. ووجدت اوروبا نفسها تستهلك اكثر من نصف حاجتها من الطاقة من البلدان العربية وتشتري البترول على يد شركات اميركية. وفي محاولتها لرسم سياسة طاقية جديدة للسوق الاوروبية المشتركة كان طبيعياً ان تصطدم فرنسا ليس فقط بالولايات المتحدة بل ببعض الدول الاوروبية التي لم يكن من مصلحتها بروز شركات فرنسية في الخليج بشروط افضل مع ان محاولة هذه الشركات كانت اقرب الى المغامرة، لأن المسألة كانت بيد الشركات (ومعظمها اميركية) وليس بيد الحكومات العربية. وكان السؤال الذي طرحته فرنسا هو: هل يمكن لاوروبا (وهل من مصلحتها) ان تظل مرتبطة بالشركات الاميركية؟ وهل يمكن للسوق الاوروبية المشتركة ان تحدد لنفسها سياسة بترولية موحدة؟

جواب كيسنجر كان واضحاً:
□ على دول السوق، ليس فقط ان تستشير الولايات المتحدة ولكن ان يكون رأي الاميركيين هو الحاسم في كل مسألة اساسية تتعلق بالسوق. (خطاب ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢).
□ ان اميركا ستقف ضد كل اتفاق بين دولة ودولة على حساب الشركات.
□ انها (اي اميركا كيسنجر) تدعو الى قيام جبهة المستهلكين للنفط ضد جبهة المنتجين (دول اوبيك). ومن الطبيعي ان تكون فرنسا على رأس الرافضين للمواقف الثلاثة معاً. وان تنطلق في درب كسر احتكار الكارتلات الاميركية ودرب الحوار العربي - الاوروبي الذي اصبح والحالة هذه اكثر ضرورة واهمية!

ان ضعف الموقف الفرنسي لا يعود في الحقيقة الى ضعف في الارادة الفرنسية بل يعود الى ضعف في الامكانات الفرنسية في مواجهة الولايات المتحدة التي تملك بالنسبة للشرق الأوسط ودول الخليج والعالم ٤ اسلحة اساسية:
□ □ القوة الاقتصادية.
□ □ القوة العسكرية.
□ □ التأثير على الاستهلاك.
□ □ غزارة الانتاج.

وهذه الاسلحة تمنح اميركا قدرة على التحرك ودوراً اساسياً في سياسة الشرق الأوسط وتبقي على دول اوروبية كثيرة في وضع الارتباط


النفط... او استراتيجية الدول

السياسي والاقتصادي بها. فبريطانيا مثلاً في شبه اكتفاء بترولي. وهولندا تشدد على اهمية الغاز. والمانيا تعوض مشترياتها بصادرات الى العرب تغطي ٥٠٪ من مستورداتها. اما فرنسا وايطاليا فتسعيان الى انشاء شركات وطنية بترولية لكنهما تصطدمان بالشركات الدولية ذات الهيمنة الاميركية. وتميل كل من هولندا والمانيا الى هذه الشركات الأخيرة. (راجع اللمحة الاقتصادية حول اهمية البترول في الميزان التجاري لفرنسا الملحقة بهذا الموضوع).

هذه المواجهة بين الولايات المتحدة من جهة؛ وبين فرنسا وبعض حلفائها الاوروبيين من جهة ثانية هي صورة مصغرة عن المحاولة الفرنسية منذ عهد الجنرال ديغول لاعتماد الاستقلالية السياسية والاقتصادية عن اميركا. ولقد انعكست اثارها على الحوار العربي الاوروبي حتى الآن. فقد تحول الحوار من موقف عربي - اوروبي الى موقف فرنسي ضد اميركا مما احرج الدول الاوروبية الأخرى. وان استعراضاً سريعاً لمجريات هذا الحوار منذ انطلاقه مع ميشال جوبير عام ١٩٧٤ حتى اخر اجتماع للصحفيين العرب والاوروبيين في بغداد

← قبل شهر تقريباً، يثبت ان هذا الحوار انطلق من نقطة الطموح الكبير وانتهى حالياً عند مجرد مواقف كلامية وتعاون تقني محدود. والسبب في ذلك ضغط اميركي من جهة، وهذا صحيح، ولكن غياب الارادة السياسية الاوروبية، وهذا صحيح ايضاً. ان عدم الحسم في الموقف الاوروبي حول حل القضية الفلسطينية يبقي كل اوراق اللعبة بيد اميركا والاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط. وكلما امتنع الاوروبيون عن اتخاذ مثل هذا الموقف وضعوا انفسهم في موقف الضعف بل في موقف الغياب الكامل.

ان دول الخليج (والدول المنتجة للبترول عامة)، مهما كان رأيها في ضرورة او عدم ضرورة استعمال البترول كسلاح سياسي، تستعمل هذا البترول عملياً في ثلاثة اهداف:
□ رسم سياسة من الاحترام والمساواة مع الدول الكبرى المستهلكة للبترول.
□ مساعدة دول العالم الثالث وفي الوقت ذاته بسط نفوذ سياسي واقتصادي عليها (وهذا واضح في اجتماعات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الأخرى).
□ التشديد على ضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يحفظ الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني.

وحتى الآن كانت خلاصة الحوار العربي - الاوروبي، بفعل عوامل متعددة؛ التشديد من جهة الاوروبيين على المعطيات الاقتصادية والتشديد من جهة العرب على النواحي السياسية. وبالرغم من التقدم الذي احرز منذ ست سنوات حتى الآن على هذا الصعيد، بفضل فرنسا خاصة، فإن المحاورين يتكلمان وكأنهما يتحدثان على موجتين مختلفتين!

ان العرب يدركون ولا شك حراجة الموقف الفرنسي اوروبياً واميركياً ودولياً (سياسياً واقتصادياً) كما تدرك فرنسا حراجة الموقف العربي فلسطينياً واسلامياً ومشرقياً - مغربياً... وايديولوجياً. ولكن هل يكفي حلف "النوايا الحسنة" بين الجهتين؟ وهل السياسة هي مجرد نوايا حسنة؟

... اذا اريد لزيارة الرئيس ديستان ان تبلغ اهدافها؛ وكثيرون من العرب والفرنسيين (والاوروبيين) يرجون ذلك، فإن ما هو مطلوب قطعاً هو الخروج من سياسة المبادئ الى سياسة العمل. والمطلوب من فرنسا ومن الرئيس ديستان بالذات امران:
□ الخروج بموقف سياسي اوروبي فعّال وموحد بالنسبة لقضية الشرق الأوسط، لأنه لن يكون للتعاون العربي - الفرنسي (والاوروبي) مستقبل مضمون الا في ظل موقف سياسي واضح وحاسم من القضية العربية الأولى وبالتالي من كل ما يتصل بها (كالقضية اللبنانية مثلاً).
□ انطلاق اوروبا، وعلى رأسها فرنسا، في مشروع انماء كبير للمنطقة العربية يكون بمثابة حلف للتطور والتقدم وسيكون هذا الحلف، الحلف الوحيد القادر على مجابهة كامل الاحلاف الأخرى؛ لأنه سيتحول الى حلف للانسان العربي مع مصيره ومستقبله (وكذلك الانسان الاوروبي). ان لدى اوروبا والعالم العربي مصلحة مشتركة للاستفادة من الطاقات المادية والمعنوية المتوفرة على جهتي المتوسط، ولكن ما ينقص على الجهتين هو القرار السياسي وكدنا نقول الجرأة السياسية. لقد قال الجنرال ديغول مرة (في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤): "ان التعاون الثقافي والاقتصادي لكي يكون مثمراً، ينبغي ان يقوم على وفاق سياسي جوهري. وان هذا الوفاق موجود من حيث المبدأ وهو يعني قيام عالم متوازن لا تفرض فيه اية هيمنة سلطتها؛ وحيث يحكم فيه كل شعب نفسه بنفسه ويتحكم بامكاناته وقواه وثرواته ونشاطه. وحيث ينتظم عمله الدولي في نسق يتجاوز الايديولوجيات وصدامات المطامع ليعمل في سبيل التقدم

انتاج النفط الخام العالمي لعام ١٩٧٨

البلدان	مليون طن	النسبة المئوية من الانتاج العالمي
الولايات المتحدة	٤٨٥	٪١٥،٨
الاتحاد السوفياتي	٥٧٢،٥	٪١٨،٧
العربية السعودية	٤١٠	٪١٣،٤
الشرق الأوسط	١١٣٤،٢	٪٣٤،٨
دول الاوبيك	١٤٦٢،٢	٪٤٧،٩

واردات فرنسا من السعودية والخليج والعراق وصادراتها اليها عام ١٩٧٧ (مليون U.C.E)

البلدان	الواردات	الصادرات	العجز
العراق	١٦٠٢	٣٨٩	- ١٢١٣
السعودية	٢٧٧٢	٥٥١	- ٢٢٢١
الكويت	٣٠٩	١٤٠	- ١٦٩
البحرين	١	١٧	+ ١٦
الامارات	١٠٤١	١٦١	- ٨٨٠
عمان	٥٧	١٨	- ٣٩
قطر	٢٧٧	٥٤	- ٢٢٣
المجموع	٧٠٦٤	١٣٢٠	- ٥٧٤٤

مقارنة بين عجز فرنسا وعجز بريطانيا (١٩٧٧) مع اعتبار كل العناصر الواردة اعلاه

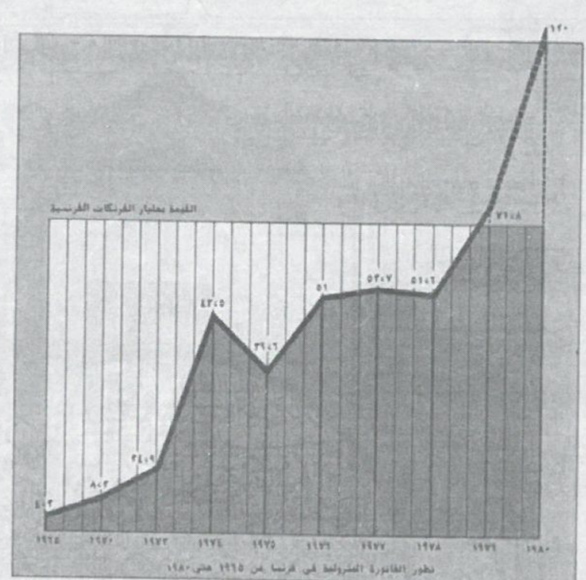
البلدان	فرنسا	بريطانيا
العراق	- ١٢١٣	- ٢٤٥
السعودية	- ٢٢٢١	- ٧٩٧
الكويت	- ١٦٩	- ٤٤٦
البحرين	+ ١٦	+ ١٦١
الامارات	- ٨٨٠	+ ٢٠٤
عمان	- ٣٩	+ ٢٤٤
قطر	- ٢٢٣	+ ٣٢
المجموع	- ٥٧٤٤	- ٧٤٨

واردات فرنسا من البحرين وقطر والكويت والامارات العربية المتحدة وصادراتها اليها عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (مليون فرنك فرنسي)

	الواردات ١٩٧٨	الواردات ١٩٧٩	الصادرات ١٩٧٨	الصادرات ١٩٧٩
الكويت	١٢١٠	٤٧٢٠	٩٤٧	٢٨٤١
الامارات العربية	٤٧٢٠	٥١٥٦	١٠٨٤	١٤٠٢
البحرين	١٠	١٤١	١١٦	١٥٠
قطر	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٢٥٠	٢٨١
المجموع	٨١٩٠	١٠٢٤٨	٢٤٩٥	٤٠٨١

مجموع الواردات ← ١٨٣٧٨ — مجموع الصادرات ← ٦٥٧٦

العجز السنوي: (لصالح العرب)
● ١٩٧٨: ٥٦٥٥
● ١٩٧٩: ٦١٤٧
المجموع: ١١٨٠٢



العام ومصلحة الشعوب وسلام العالم".

... اذا كانت السياسة لكل بلد تبنى على وضعه الجيوبوليتكي - الإقتصادي، بحيث يمكن تنويع هذه السياسة وتطويرها، ولكن لا يمكن تغييرها بشكل جذري لأنها مفروضة بالتاريخ والجغرافية والاقتصاد ... فإن امام فرنسا والعالم العربي خياراً واحداً مفروضاً هو ذاته خيار التاريخ والجغرافية والاقتصاد!! انه خيار التعاون على المديين القريب والبعيد!

... وعلى هذا فقد يصبح الحجر (الفرنسي) الذي رذله البناؤون رأساً لزاوية التعاون في الخليج.

... وقل اعملوا...!

الاسلحة الفرنسية في الدول العربية

■ تستورد معظم الدول العربية اعداداً كبيرة من السلاح الفرنسي لجيوشها، ويأتي في طليعة هذه الأسلحة:

- □ الطائرات: ميراج ف١ - ميراج ٣ - هليكوبتر "الويت ٣٠" و"بوما".
- □ الدبابات: ١م٠اكس٣٠ - ١م٠اكس١٠ - ١م٠اكس١٣.
- □ الصواريخ: "كروتال" مع حاملات الصواريخ "ماجيك" - "ماترا سوبر-٥٣٠" جو - جو.
- □ عربات نصف مجنزرة.
- □ سفن حربية وزوارق سريعة لاطلاق الصواريخ.

لمحة اقتصادية: النفط في الميزان التجاري الفرنسي

■ ان زيارة الرئيس ديستان لاربعة من دول الخليج، هي الكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات، تطرح موضوع العلاقات الإقتصادية بين فرنسا ودول الخليج. فالاقتصاد هو الوجه الآخر - وبعضهم يقول الاول - للسياسة.

ان نظرة سريعة على الإقتصاد الفرنسي، عشية الزيارة، تؤكد على جملة حقائق ذات علاقة باهمية البترول في الميزان التجاري لفرنسا:

١: - يعاني الإقتصاد الفرنسي، حالياً، من عجز في ميزان المدفوعات وهوعجز يزداد تبعا لزيادة "فاتورة" البترول. وقد بلغ هذا العجز (من كانون الثاني حتى تشرين الثاني ١٩٧٩) مبلغاً قدره ٢٥،٨ مليار فرنك، علماً ان العجز التجاري مع دول الاوبيك: وحده، وصل في الفترة نفسها، الى ٣٤،٧ مليار فرنك.

ولو اخذنا الميزان التجاري بين فرنساوالدول الخليجية الاربعة التي يزورها الرئيس الفرنسي لوجدناه يميل لصالح مجموع الدول الاربعة بما يعادل ٥٦٥٥ مليون فرنك لعام ١٩٧٨ و٦١٤٧ مليون فرنك لعام ١٩٧٩ اي بما مجموعه ١١٨٠٢ مليون فرنك خلال العامين المنصرمين.

وليس هذا سوى عينة من واقع الميزان التجاري الفرنسي مع الدول العربية المصدرة للبترول.

٢: - ينعكس هذا الوضع بشكل سلبي على مجمل الإقتصاد الفرنسي، مما يؤدي الى رفع معدل التضخم، من جهة، وخفض معدل النمو، من جهة ثانية - كما يزيد في نسبة البطالة. وفي اخر توقع لدول O.C.D.E ان معدل النمو، في المجموعة كلها، بما فيها فرنسا، سيكون صفراً خلال عام ١٩٨٠.

٣: تحاول فرنسا ان تواجه هذا الوضع بنوعين من الحلول:

النوع الأول يقوم على التقليل ما امكن من اعتمادها على البترول وذلك باللجوء الى الوسائل التالية:

- □ الاقتصاد في شراء واستهلاك البترول.
- □ زيادة الإعتماد على الفحم الحجري.
- □ زيادة عدد مولدات الطاقة النووية.
- □ استعمال الطاقة الشمسية.

والرئيس الفرنسي يشدد دائما على الإقتصاد في الطاقة وقد برز محاميا عن هذه الفكرة في مؤتمر طوكيو للدول الصناعية. (حتى في عيد ١٤ تموز طلب الرئيس الفرنسي التقليل من عدد الطائرات والآليات المشاركة في العرض العسكري بباريس وذلك اقتصاداً في الطاقة!).

النوع الثاني وفيه امران:

□ □ تأمين الإمدادات النفطية لفرنسا، وذلك بتنويع مصادرها وضمان استمراريتها باسعار معقولة.

□ □ زيادة الصادرات الفرنسية الى الدول النفطية وتشمل هذه الصادرات سلعا متعددة يأتي في طليعتها السلاح ثم المفاعلات النووية والمشاريع الانشائية والخدمات والخبرات.

وبالرغم من قدرة فرنسا على الانتاج وتلبية حاجات الدول النفطية، وبالرغم من قدرة هذه الدول على الشراء، فان امكانية هذه الاخيرة على الإستيعاب محدودة جدا، وذلك بفعل واقعها الديموغرافي والتكنولوجي.

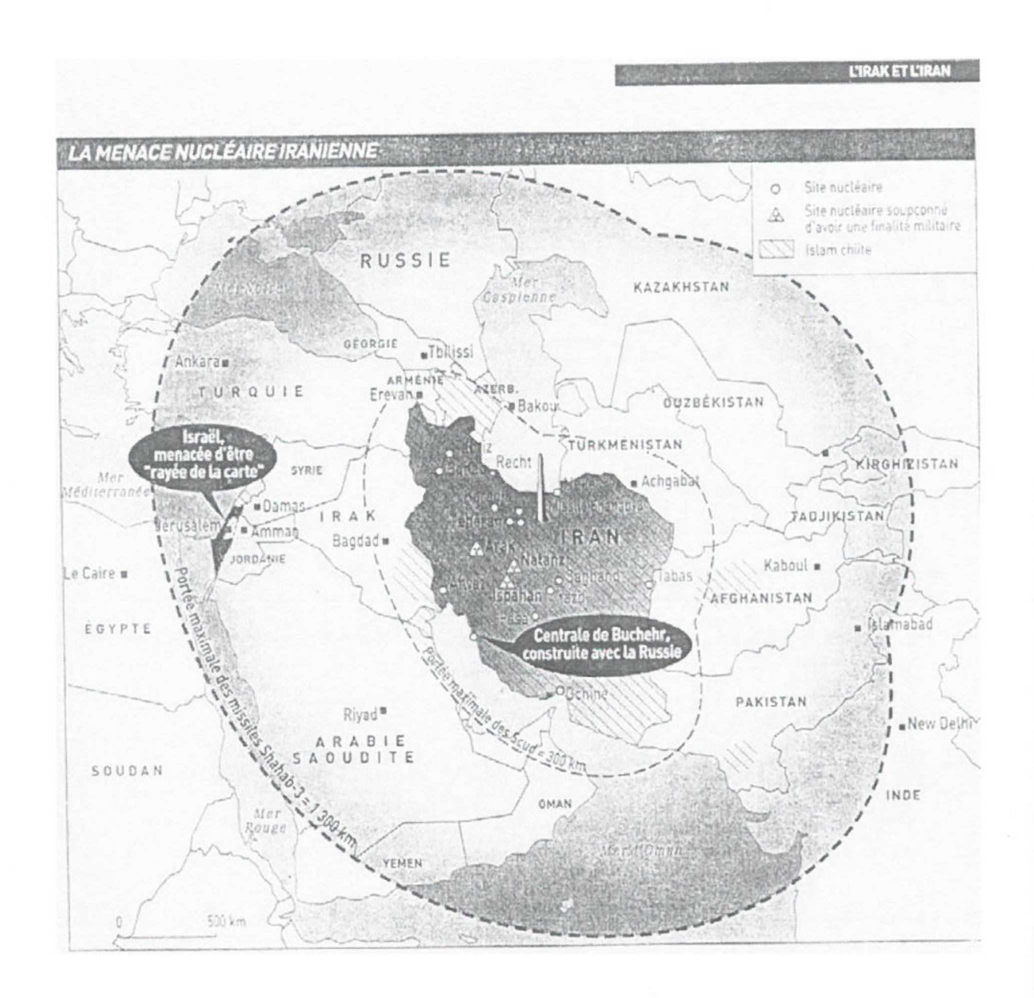
في تصريح لرئيس الوزراء الفرنسي، السيد ريمون بار، بعد مؤتمر كراكاس لدول الاوبيك، قال: "ان أزمة البترول لم تقع بعد، انما هي امامنا". وهو، بذلك يعكس القلق الفرنسي. ان زيارة الرئيس ديستان للخليج، هي في وجهها الإقتصادي، محاولة للتخفيف من هذا القلق! ■

"المستقبل"

"المركز العربي للدراسات الدولية"

المراجع:

1 — Bilan économique et social 1979 — Le Monde.
2 — Atlas économique et politique mondial 1979 — Le Nouvel Observateur.
3 — Les chiffres clés de l'énergie - Ministère Francais de l'Industrie 1979
4 — Le dialogue Euro-Arabe. Centre d'Etudes et de Recherches internationales et commun-autaires
Université d'aix-Marseille. Economica
5 — L'Europe occidentale et l'Orient Arabe: Les Voies d'une coopération dans un monde d'Interdépendence - Club de Rome - 1979
6 — Le Giscardisme Pouvoirs - 9 P.U.F. 1979
7 — Michel Chateius: Stratégies pour le Moyen-Orient Calman-Lévy Paris 1974
8 — Melhem Chaoul: La sécurité dans le Golfe Arabo-Persique (Les cahiers de la Fondation pour les Etudes de défense Nationale. n° 12 — Paris 1978.
9 — Paul Balta et Cl. Rulleau: La Politique arabe de la France: Sindbad Paris 1973
10 — J.J. Berreby. Le Golfe Persique. Payot Paris 1959
11 — Mohammed Reza Djalili: Le Golfe Persique. Dalloz Paris 1978



Réf. : Yves LACOSTE : « Géopolitique », *Larousse 2OO6*, p. 287

المصادر والمراجع

أولاً: بالعربيّة

- **المركز العربي للمعلومات**، عدد ٣٩، شباط ٢٠٠٧، "الملف النووي الإيراني".
- تركي بن عبدالله بن عبد الرحمن: **السعوديّة الموروث والمستقبل**، الفرات، بيروت ٢٠١٦.
- قاسم، الشيخ نعيم: **حزب الله، المنهج، التجربة، المستقبل**. دار الهادي، بيروت ٢٠٠٤.
- عبد القادر، نزار: **إيران والقنبلة النووية**، المكتبة الدوليّة، بيروت (بدون تاريخ).
- محمد بن سلمان: **رؤية ٢٠٣٠ المملكة العربيّة السعوديّة** (نصّ مطبوع).
- مركز دراسات الوحدة العربية، مؤلّفون: **المملكة العربية السعوديّة في الميزان**، بيروت، ٢٠١٢
- مها شكر محمود الطائي، د. عبد علي كاظم المعوري: **إيران والسعوديّة، صراع التفوّق والمكانة**، دار روافد، بيروت، ٢٠١٧.
- مهنا الجميل: **الخليج العربي والزحف الإيراني**، المؤسّسة العربيّة، بيروت، ٢٠١٧.
- هدى الحسيني: **صراع الإرادات على ضفاف الخليج**، الدار العربيّة، بيروت، ٢٠١٥.
- فؤاد إبراهيم: **الشيعة في السعوديّة**، دار الساقي، ٢٠٠٧.
- **مجلة المستقبل**، باريس، ١٩٧٨ — ١٩٨٠.

ثانياً: بالفرنسيّة:

- Bernard Hourcade : *Géopolitique de l'Islam*, Paris, Armand Colin, 2010.
- Cyril Classé : *Dictionnaire Encylopédique de l'Islam*, Paris, Bordas, 1991.
- Encel Frédéric : *Atlas géopolitique d'Israël,* Paris, Autrement, 2005.
- Georges Mutin : *Géopolitique du Monde Arabe*, Paris, Elliroses, 2009.
- Hanry Missinger : *Les années de Renouveau*, Fayard, Paris, 1996.
- Jacques Jocelyn Paul : *Arabie Saoudite,* Paris, Réstenouva, 2016.
- Jean Paul Chagnaullan : *Atlas de Moyen Orient,* Paris, Autrement, 2016.
- Mosri Feké : *L'Axe irano-syrien*, Studmana, 2007.
- Pascal Lorot : *Yves Lacoste, la Géopolitique et le Géographe*, Choiseul, Paris, 2010.
- Raoul Delcade : *La sécurité et la stratégie dans le Golfe Arabo-persique,* Paris Le Sycomore, 1983.
- Yves Lacoste : *Dictionnaire géographique des Etats 1996,* Flammarion, Paris, 1995.

Revues :

- Centre International d'Etudes géopolitiques : *Géopolitique, Religion et Civilisation*, Colloque Genève, Juin 2002.
- *Histoire et Civilisation* : « L'expansion de l'Islam », Paris, Hors série.
- *Diplomatie,* « Géopolitique de la Russie », Octobre-Novembre 2011.
- *Le Figaro :* « Histoire, l'Iran, de la Perse des Shals à la République Islamique », Avril-Mai 2018.
- *Larousse :* « Atlas 2018 ».
- *L'Etat des Religions dans le Monde,* La Découverte, Le Cerf, 1987.

- *Hérodote,* « Proche-Orient. Géopolitique de la crise », N°124, 207/
- *Hérodote,* « Les Centres de l'Islam », N° 36, 1985.
- *L'Express : «* La Grande Histoire des peuples Arabes », Décembre 2011.
- *Le Monde, La vie :* « Atlas des Religions 2015 » (Le défi Islamiste).
- *Le Monde, La vie :* « L'Histoire du Proche Orient ».
- *Le Monde des Religions :* « Réenchanter l'Islam », N° 87, Janvier-Février 2018.
- *Le Point : «* »La Perse », Décembre 2017.
- *Le Point :* « Le Nouvel Iran », avril 2016, N° 2376.
- *Le Point :* « Arabie-Saoudite – Iran : La guerre qui effraie le Monde »', Juin 2017, N°2338.
- *Le Point :* « Iran, Les clés des grandes manœuvres », mai 2018, N° 2385.
- *Moyen-Orient :* « L'Islam et Démocratie », N° 13, Janvier-Mars 2012.
- *Moyen-Orient :* « Golfe Persique », N° 38, avril-juin 2018.
- *Moeyn-Orient :* « Bilan Géostratégique 2017, N° 35, juillet-sept. 2017.
- *Questions Internationales :* « Arabie Saoudite », N° 89, janvier-février 2018.
- *Pouvoirs :* « Les Régimes Islamiques », N° 12, 1983, entretien avec Bani Sadr.
- *Sciences Humaines :* « Comprendre le Moyen-Orient », Hors série, N° 23, mai-juin 2018.

المحتويات

الصفحة

الصفحة

نبيل خليفة. مواليد حدتون / البترون (١٩٣٩). دكتور في الآداب وباحث في الفكر السياسيّ. من مؤلّفاته: لبنان والخيار الرابع: الحياد أو التحييد (١٩٨٤)، لبنان في استراتيجيّة كيسنجر (١٩٩١)، الاستراتيجيّات السوريّة والإسرائيليّة والأوروبيّة حيال لبنان (١٩٩٣)، مدخل إلى الخصوصيّة اللبنانيّة (١٩٩٧)، جيوبوليتيك لبنان: الاستراتيجيّة اللبنانيّة (٢٠٠٨)، الصراع العربيّ الفارسي (٢٠١٨). مؤسّس ومدير مركز بيبلوس للدراسات والإبحاث.

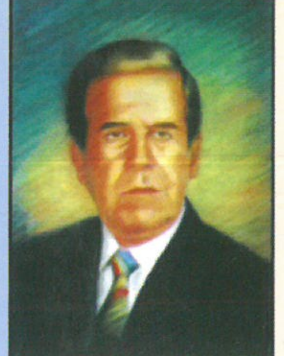
« .. إنّ العلّة الكبرى للعالم الإسلاميّ السنّيّ هي افتقاده لاستراتيجيّة ماكرو عالميّة يمكنه بواسطتها أن يواجه التحدّيات سواء من الدول الكبرى أم من الأقلّيّات الإسلاميّة وغير الإسلاميّة.

.. في نصيحة منّا لزعيم سنّي نصحناه بضرورة قيام مؤسّسة فكريّة إسلاميّة تبادر فوراً إلى:

- صياغة استراتيجيّة تستجيب لمركزيّة عالم الوسط السنّي.
- تؤدلج عبر فكر علميّ واضح وتفصيليّ لمعنى الاعتدال والوسطيّة في المفهوم الإسلاميّ.
- تحدّد موقع العالم الإسلامي في النظام العالميّ الجديد.
- وتبرز دور مرجعيّتين إسلاميّتين: الأزهر والمملكة العربيّة السعوديّة في بناء مفهوم عصريّ للإسلام وقيام دولة إسلاميّة حديثة نموذجها السعوديّة، تعبّر فعلاً عن ربيع عربيّ إسلاميّ جديد !

إنّ ما تشهده المملكة العربيّة السعوديّة بقيادة جلالة الملك سلمان ونجله الأمير محمد من توجّهات ومشاريع ورؤى وممارسات إصلاحيّة تلتقي مع قيادة أزهريّة منفتحة وعصريّة بقيادة الشيخ أحمد الطيّب شيخ الأزهر.. ليشكّلا معاً الحلقة الحضاريّة الأبرز والأهمّ لقيادة العالم الإسلاميّ نحو المستقبل ».

(من الخاتمة)



نبيل خليفة. مواليد حدتون / البترون (١٩٣٩). دكتور في الآداب وباحث في الفكر السياسيّ. من مؤلّفاته: لبنان والخيار الرابع: الحياد أو التحييد (١٩٨٤)، لبنان في استراتيجيّة كيسنجر (١٩٩١)، الاستراتيجيّات السوريّة والإسرائيليّة والأوروبيّة حيال لبنان (١٩٩٣)، مدخل إلى الخصوصيّة اللبنانية (١٩٩٧)، جيوبوليتك لبنان: الاستراتيجيّة اللبنانيّة (٢٠٠٨)، إستهداف أهل السُّنّة (٢٠١٤)، الصراع العربيّ الفارسيّ (٢٠١٨). مؤسّس ومدير مركز بيبلوس للدراسات والإبحاث.

«.. أنّ العلّة الكبرى للعالم الإسلاميّ السنّيّ هي افتقاده لاستراتيجيّة ماكرو عالميّة يمكنه بواسطتها أن يواجه التحدّيات سواء من الدول الكبرى أم من الأقليّات الإسلاميّة وغير الإسلاميّة.

.. في نصيحة منّا لزعيم سنّي نصحناه بضرورة قيام مؤسّسة فكريّة إسلاميّة تبادر فوراً إلى:

- صياغة استراتيجيّة تستجيب لمركزيّة عالم الوسط السنّي.
- تؤدلج عبر فكر علميّ واضح وتفصيليّ لمعنى الاعتدال والوسطيّة في المفهوم الإسلاميّ.
- تحدّد موقع العالم الإسلامي في النظام العالميّ الجديد.
- وتبرز دور مرجعيّتين إسلاميّتين: الأزهر والمملكة العربيّة السعوديّة في بناء مفهوم عصريّ للإسلام وقيام دولة إسلاميّة حديثة نموذجها السعوديّة، تعبّر فعلاً عن ربيع عربيّ إسلاميّ جديد!

إنّ ما تشهده المملكة العربيّة السعوديّة بقيادة جلالة
الأمير محمد من توجّهات ومشاريع ورؤى وممارسات إ
أزهريّة منفتحة وعصريّة بقيادة الشيخ أحمد الطيّب ش
الحلقة الحضاريّة الأبرز والأهمّ لقيادة العالم الإسلاميّ ن